جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين بدسوق

مجلة الدراية
https://drya.journals.ekb.eg
drya.journal@gmail.com

مجلة الدراية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعقبات الحافظ العراقي(ت:٨٠٦هـ) على الإمام ابن القطان الفاسي(ت:٦٢٨هـ) في جرح الرواة وتعديلهم من خلال كتابه : "ذيل ميزان الاعتدال" دراسة نقدية.

إعداد

رمضان محمد مصطفى محمد

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق.

تعقبات الحافظ العراقي(ت:٨٠٦هـ) على الإمام ابن القطان الفاسي(ت:٦٢٨هـ) في جرح الرواة وتعديلهم من خلال كتابه: "ذيل ميزان الاعتدال" دراسة نقدية.

رمضان محمد مصطفى محمد
قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الالكتروني: ramadan01065962065@gmail.com

الملخص:

تناول هذا البحث تعقبات الحافظ العراقي على ابن القطان الفاسي في كتاب: (ذيل ميزان الاعتدال)، بينت فيه: مفهوم التعقبات، ونشأتها، وأهميتها وفوائدها، مع ذكر ترجمة موجزة للحافظين ابن القطان، والعراقي، ولمحات وإشارات عن طريقة تعقبات الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان، ومنهجه في ذلك، مع الدراسة التطبيقية لتعقبات الحافظ العراقي على ابن القطان في جرح الرواة وتعديلهم، والتي بلغت ستة وثلاثين (٣٦) تعقبًا. وافقتُ الحافظ العراقي في ثلاثين تعقبًا، وخالفته في ستة؛ مما يؤكد أنه لا يُسلّم له في كل تلك التعقبات، ويبين صحة تعقباته على ابن القطان في أكثر المواضع، ويؤكد أن ابن القطان يحكم بالجهالة على كثير من الثقات والمقبولين، ثُمَّ عرفت بمصطلحات: (مجهول العين، ومجهول الحال، والمستور)، عند ابن القطان، وغيره من الأئمة، وحكم كل منهم، مع مقارنة ذلك بمذهب الجمهور، وختمت البحث بخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: تعقبات، العراقي، ابن القطان، جرح الرواة، ذيل ميزان الاعتدال.

Comments by al-hafiz al-iraqi (d. 806 ah) on imam ibn al-qattan al-fasi (d. 628 ah) in criticizing narrators and amending them through his book: "dhayl mizan al-i'tidal," a critical study.

Ramadan Muhammad Mustafa Muhammad.
Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Fundamentals of Religion and Da'wah in Zagazig, Al-Azhar University, Egypt.
E-mail: ramadan01065962065@gmail.com

Abstract:
This research dealt with the comments of the Iraqi hafiz on Ibn al-Qattan al-Fassi in the book: (Dhayl Mizan al-I'tidal), in which I explained: the concept of the follow-ups, their importance and benefits, mentioning a brief translation of the scholars Ibn al-Qattan and al-Iraqi, and glimpses and indications of the method of the Iraqi hafiz's comments on Imam Ibn al-Qattan. And his approach to this, with the applied study of the Iraqi Hafiz's comments on Ibn al-Qattan regarding wounding and modifying the narrators, which amounted to thirty-six (36) comments. I agreed with Al-Hafiz Al-Iraqi in thirty cases, and disagreed with him in six. Which confirms that he is not to be trusted in all of these investigations, and shows the validity of his investigations against Ibn al-Qattan in most places, and confirms that Ibn al-Qattan judges many trustworthy and accepted people to be ignorant. Then it was known by the terms: (the unknown person, the unknown condition, and the hidden one), according to Ibn al-Qattan. , and other imams, and the ruling of each of them, comparing it to the doctrine of the majority, and the research was concluded with a conclusion that included the most important results and recommendations.

Keywords: Traces, Al-Iraqi, Ibn Al-Qattan, Wounding The Narrators, Tail Of The Balance Of Moderation

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

فقد تنوعت وتعددت جهود المحدثين، وأئمة هذا الشأن في خدمة السنة النبوية المطهرة، وصيانتها والذبّ عنها في كل ما يتعلق بها، بشتى الطرق والأساليب، وقد كان من مظاهر ذلك تعقبات الأئمة واستدراكاتهم بعضهم على بعض سواء أكان في الحكم على الحديث، أم فيما يتعلق في الحكم على الرواة، أم شرح الحديث، أم نحو ذلك.

والتعقب نوع من التأليف والتصنيف حرص عليه علماء الحديث يظهر فيه تتبع المتأخر لمن سبقه؛ لبيان خطأ أو وهم، وذلك من مقاصد التصنيف عند أهل العلم.

فمنهجية الرد والتعقب ركنٌ ركينٌ، وجزءٌ أصيلٌ من العقلية النقدية للمحدثين؛ بل في سائر علوم الإسلام وليس علم الحديث وحده، أما علم الحديث بصفة خاصة فمداره على النقد والتفتيش عن الروايات وأحوال الرواة، وسبر الطرق والبحث فيها، فكانت التعقبات والردود عملًا ملازمًا للمحدثين، وفي ذلك يقول الإمام الذهبي: " وَمَا زَالَ العُلَمَاءُ قَدِيْمًا وَحَدِيْثًا يَرُدُّ بَعْضُهُم عَلَى بَعْضٍ فِي البَحْثِ، وَفِي التَّوَالِيفِ، وَبمثلِ ذَلِكَ يتَفَقَّهُ العَالِمُ، وَتتبرهَنُ لَهُ المشكلاَتُ"(١)

وقد درج العلماء جيلًا بعد جيل على الاستفادة بجهود من سبقهم من المصنفين في فنهم، وذلك بشرح كلامهم، أو توضيح مرادهم، أو تكميل

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي(١٢/٥٠٠)

مصنفاتهم، أو إتمام بحوثهم، أو ترجيح احتمال تركوه، أو تصريح بشيء لم يذكروه، أو بإضافة نكت مفيدة، أو فوائد نادرة، وكذا بالتذييل والاستدراك والتعقب عليها، أو ببيان أوهامهم، أو نقد كلامهم، على اختلاف مناهجهم في تدوين ذلك إيمانًا منهم بأن العلم رَحِمٌ بين أهله.

ومن العلماء الذين أسهموا بقسط وافر، ونصيب كبير من الإضافات العلمية المفيدة، والتعقبات المنهجية الجليلة الحافظ زين الدين العراقي، وقد لفت نظري، وحرَّك فيَّ داعية البحث تعقباته، واستدراكاته على الإمام ابن القطان الفاسي في كتابه: "ذيل ميزان الاعتدال" وقد وقفت على أمثلة تستحق أن تُفرد بالدراسة، وأن يتم تحليليها ومناقشتها، فقمت بجمعها وبحثها وفق منهج الدراسات الحديثية، وهذه التعقبات جديرة بالدراسة، والاهتمام، والبحث؛ من أجل الخروج بنتيجة يظهر فيها صواب قول الحافظ العراقي من عدمه، مستندًا في دراستي على أقوال الأئمة النقاد في تحرير الأقوال وترجيحها أو ردها، حيث تعقب الحافظ العراقي على كثير من العلماء كابن حزم، وابن القطان، والذهبي، وغيرهم. وقد انتقيت منها تعقباته على الإمام ابن القطان الفاسي وكان موضوع البحث هو: (تَعَقُّبَات الحافظ العراقي(ت:٨٠٦هـ) على الإمام ابْنِ القَطَّانِ الفَاسِي(ت:٦٢٨هـ) في جرح الرواة وتعديلهم مِنْ خِلالِ كِتَابِه: "مِيزَانِ الاعْتِدَالِ" دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ).

أهمية البحث وأسباب اختياره:

وتبدو أهمية البحث محل الدراسة وأسباب اختياره فيما يأتي:

١. أهمية التعقبات وأثرها في بناء الشخصية العلمية المستقلة والملكة النقدية لدى علماء الحديث، كما أن دراسة التعقبات ومناقشتها تزيد القارئ رسوخًا في علوم الحديث.

٢ـ إنّ الحافظ العراقيّ قد تعقب على كثيرٍ من الأئمة، كابن حزم، وابن

القطان، والذهبي، وغيرهم، فأحببت جمع تعقباته على الإمام ابن القطان من خلال كتابه "ذيل ميزان الاعتدال".

٣. تبرز أهمية هذا البحث من كون المتعقِّب عليه من أئمة هذا العلم، ومن أوعيته الجامعة، وهو ابن القطان الفاسي.

٤- إبراز دقة الحافظ العراقي في تلك التعقبات، وبيان الراجح في أحوال هؤلاء الرواة.

٥. جلالة قدر الحافظين ابن القطان الفاسي، وزين الدين العراقي ومكانتهما العلمية.

٦- التعرف على منهج الحافظ العراقي في النقد والتعقب لمن سبقه من العلماء.

٧- أهمية التعقبات في مجال البحث العلمي، ولا سيما إذا كانت من إمام راسخ في العلم كالحافظ العراقي على إمام في الجرح والتعديل كابن القطان؛ فبدراسة تعقبات العلماء بعضهم على بعض تخرجُ لنا فوائدُ عزيزةٌ، ودررٌ ثمينةٌ ، ونكاتٌ نافعةٌ ، وهو أحد أهم وأثمن وجوه إثراء قواعد وأصول ومسائل علم الجرح والتعديل.

<u>أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:</u>

١. جمع تعقبات الحافظ العراقي في كتابه "ذيل ميزان الاعتدال" على الإمام ابن القطان، وتصنيفها، ومحاولة الوقوف على معانيها، ومراده فيها.

٢. الوقوف على شيء من جهود المحدثين، وطريقتهم في التعامل مع أخطاء من سبقهم والرد عليهم، ومناهجهم في النقد والتصويب، والانتقاض والاعتراض.

٣- بيان منهج الحافظ العراقي في تعقباته على ابن القطان، والألفاظ التي استخدمها في ذلك.

٤ـ الوصول إلى أصوب الأقوال وأرجح الآراء فيما تعقب، بعد عرضها، ومناقشتها، ودراستها دراسة حديثية نقدية.

إشكالية الدراسة: هناك عدة أسئلة تتكون منها إشكالية الدراسة وهي:

١ـ ما عدد الرواة الذين تعقب فيهم الحافظ العراقي على ابن القطان في كتابه: ذيل ميزان الاعتدال؟

٢ـ هل أثبتت الدراسة أن الحقَّ والصواب في التعقبات، كان مع العراقي أم مع ابن القطان؟

٣. هل وافق ابن القطان في أحكامه على الرواة أكثر النقاد أم خالفهم؟

٤. ما المنهج الذي سار عليه الحافظ العراقي في تعقباته على ابن القطان؟

حدود البحث:

ينحصر البحث في دراسة الرواة الذين تعقّب فيهم الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان الفاسي من خلال كتابه: (ذيل ميزان الاعتدال)، وقد بلغ عددهم ستة وثلاثين راويًا(٣٦). وقد اعتمدتُ طبعة لذيل ميزان الاعتدال للحافظ العراقي، وهي طبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م وعدد الأجزاء:(١) بتحقيق: أـ علي محمد معوض و أ. عادل أحمد عبد الموجود.

الدراسات السابقة:

بعد البحث لم أقف على من أفرد تعقبات الحافظ العراقي على ابن القطان بالدراسة؛ ولكن توجد تعقبات واستدراكات على الإمام ابن القطان من عدد من الأئمة غير الحافظ العراقي- موضوع البحث-، ومنها:

١. تعقبات الذهبي على ابن القطان الفاسي من خلال كتابه ميزان الاعتدال دراسة نقدية. بحث للدكتور/ رائد طلال شعت. قسم الحديث الشريف بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بغزة- فلسطين. مجلة الجامعة

للدراسات الإسلامية لعام ٢٠٢٠م[١]

كما وجدت دراسات تعقب فيها الحافظ العراقي على غير ابن القطان منها:

١- تعقبات الحافظ العراقي على الإمام ابن حزم في جرح الرواة وتعديلهم من خلال كتابه ذيل ميزان الاعتدال جمعًا ودراسة. إعداد الدكتور/ هشام بن عبد الكريم بن صالح الطويهر. الأستاذ المساعد في قسم الثقافة الإسلامية مسار السنة النبوية وعلومها. كلية التربية جامعة حائل المملكة العربية السعودية العدد السادس عشر ديسمبر ٢٠٢٢م[٢]

٢- تعقبات الحافظ العراقي في كتابه ذيل ميزان الاعتدال على الإمام الذهبي في كتابه ديوان الضعفاء دراسة نقدية. إعداد الدكتور/ أحمد حامد دحام الدليمي. مجلة البحوث والدراسات الإسلامية المحكمة. العدد(٧٠)

---

(١) تناول الباحث في هذه الدراسة مقدمةً موجزةً عن ابن القطان، والذهبي، وعن مفهوم التعقبات، ونشأتها، وأهميتها وفوائدها، والمصطلحات ذات العلاقة بها. تناولت الدراسةُ تعقبات الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال على الحافظ ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام، فيما يتعلق بالرواة المتكلم فيهم من قبل ابن القطان، وعددهم(١٩) تسعة عشر راويًا. ولا يوجد في بحثي راويًا مما تعقبه الذهبي على ابن القطان في كتابه ميزان الاعتدال، وتجدر الإشارة إلى أن الحافظ الذهبي صنف رسالةً صغيرة بعنوان "الرد على ابن القطان في كتابه الوهم والإيهام" اشتملت على واحد وتسعين حديثًا، في سبعة وسبعين صفحة؛ بيد أن هذه الانتقادات والتعقبات متعلقة بالمرويات دون الرواة، ومع ذلك فهي تحتاج إلى دراسة نقدية مقارنة؛ لأن الحافظ الذهبي ذكر تعقباته على أحكام ابن القطان باختصار شديد، والله أعلم.

(٢) تناول الباحث في هذا البحث معنى التعقب لغة واصطلاحًا، وأهميته، مع ذكر ترجمة موجزة للحافظين ابن حزم، والعراقي، ولمحات وإشارات عن طريقة تعقبات الحافظ العراقي على الحافظ ابن حزم، ومنهجه في ذلك، مع تناول الدراسة التطبيقية لتعقبات الحافظ العراقي على ابن حزم في جرح الرواة وتعديلهم والتي بلغت (١٤) راويًا، تعقب فيها الحافظ العراقي على ابن حزم. والرواة الذين ذكرهم الباحثُ غير الرواة الذين في بحثي.

لعام ٢٠٢٢م[١]

المنهج العام للبحث وخطواته:

تقوم الدراسة على المنهج الاستقرائيَّ التحليلي النقدي[٢] في جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث، من خلال كتاب: "ذيل ميزان الاعتدال"، بحصر تعقبات الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان، ثم قمت بمقارنة أحكام ابن القطان في كتابه: (بيان الوهم والإيهام) على هؤلاء الرواة، بما ورد من أحكام غيره في كتب الجرح والتعديل، ثم قمت بدراسة هذه التعقبات، وتحليلها تحليلًا علميًا، محاولًا الترجيح بينها، مستعينًا بأقوال العلماء، وتتمثل خطواته في الآتي:

١ـ قمتُ باستقراء كتاب: "ذيل ميزان الاعتدال" للحافظ العراقي، واستخراج تعقباته على الإمام ابن القطان في كتابه، ورتبتها بحسب ورودها، وفق حروف الهجاء.

---

(١) تناول فيه الباحث معنى التعقب، مع ذكر ترجمة للذهبي، والعراقي مع تناول الدراسة التطبيقية لتعقبات الحافظ العراقي على الإمام الذهبي والتي بلغت (٩) رواة فقط. والباحث يتناول التعقبات بطريقة موجزة جدًا، ثم إنه ليس في هؤلاء الرواة الذين ذكرهم الباحث أحدٌ ممن وردوا في بحثي هذا، إذن فالبحث جديد في بابه.

(٢) حيث أقوم باستقراء تعقبات الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان في الرواة الذين تعقب عليهم من خلال كتابه" ذيل ميزان الاعتدال"، وكذلك استقراء أقوال أئمة الجرح والتعديل في هذه التعقبات بعد جمعها على سبيل الاستقصاء، ثم أوازن بين هذه الأقوال لاستخراج وبيان الراجح من الأقوال والأحكام في هؤلاء الرواة المتعقب عليهم، ثُمَّ دراسة هذه التعقبات، وتحليلها تحليلًا علميًا، محاولًا الترجيح بينها، مستعينًا بأقوال العلماء، ومن ثُمَّ أبين أيَّ الإمامين(العراقي، وابن القطان) أرجح حكمًا، وأصوب رأيًا في الراوي؟ بعد عرض الأقوال ومناقشتها. يراجع كتاب منهج البحث العلمي وكتابة الرسائل العلمية(صـ٤٢): د/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر. جامعة أم القرى مكة المكرمة، دار التوحيد للنشر.

٢. ذكرتُ نص كلام الحافظ العراقي الذي تعقب به على الإمام ابن القطان من خلال كتابه: "الذيل".

٣ـ رتبتُ الرواة الذين تعقب فيهم الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان، كما جاء ترتيبهم في كتابه: "ذيل ميزان الاعتدال".

٤ـ قمتُ بتوثيق كلام ابن القطان من خلال كتابه: "بيان الوهم والإيهام"؛ لإثبات أن ذلك الحكم للإمام ابن القطان الفاسي، وذلك في الحاشية.

٥ـ ذكرت أقوال الأئمة النقاد في الراوي الذي عليه مدار البحث، ثم دراسة هذه الأقوال ومناقشتها، وذلك بعد استقراء أقوال النقاد فيه، والموازنة والترجيح.

٦ـ قمتُ بمناقشة الأقوال ودراستها وبيان موافقة الباحث للحافظ العراقي أو عدمها، وأنسق الأحكام وأربط بعضها ببعض، كي أخرج بخلاصة توضح الرأي الراجح، بناء على المعطيات المتقدمة في دراسة كل تعقب، وأبذل جهدًا في التوفيق بين قوليهما وموازنة ذلك بأقوال الأئمة السابقين.

٧ـ قمت ببيان الراجح من هذه التعقبات فيما ظهر لي بعد الدراسة والمناقشة، وعرض الأقوال بالأدلة، ذاكرًا ذلك ملخصًا عقب الانتهاء من سرد الأقوال وعرضها، ودراستها، ومناقشتها.

٨ـ تابعت الحافظ العراقي في ترتيب أسماء الرواة الذين ورد التعقب في تراجمهم، ورقمت أمام اسم كل راوٍ بالترقيم الحسابي، الذي يبدا بالرقم(١) وينتهي بالرقم (٣٦) ونقلت نص كلام الحافظ العراقي الذي تعقب به على الإمام ابن القطان كما ورد في "ذيل ميزان الاعتدال".

٩. استخدمت بعض الرموز في هذا البحث وهي كالتالي: (ت) إشارة إلى رقم الترجمة. و(ح) إشارة إلى رقم الحديث. و(ج) إشارة إلى رقم الجزء.

و(ص) إشارة إلى رقم الصفحة.

١٠ـ ترجمت للحافظ العراقي ترجمة مختصرة، وكذا الحافظ ابن القطان الفاسي من خلال الكتب المتخصصة في ذلك.

١١. تكلمتُ عن منهج الحافظ العراقي في تعقباته على الإمام ابن القطان من خلال كتابه: "ذيل ميزان الاعتدال".

١٢. لم ألتزم مسلكًا واحدًا في طول التعقبات وقصرها، فحيث اختلف الأئمة في الراوي وتنوعت عباراتهم وتناقضت أحكامهم، توسعت واستقصيت في ذكر أقوالهم؛ حتى ينجلي الوجه الأرجح والأقرب إلى الصواب، وحيث اتضح الراجح في التعقب لا أتوسع كتوسعي فيما اختلفوا فيه من الرواة.

١٣. في توثيق المصادر أكتفي بالتوثيق مختصرًا في الهامش، وذلك بتحديد اسم الكتاب ورقم الجزء والصفحة ورقم الترجمة إن وجد، وأوثقه بتمامه في فهرس المصادر والمراجع.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس:

أما المقدمة ففيها: أهمية البحث، وأسباب اختياره، وأهدافه، وإشكالية الدراسة، وحدود البحث، والدراسات السابقة، والمنهج العام للبحث وخطواته، وخطة البحث.

أما التمهيد: ففيه: بيان معنى التعقُّب، ونشأته، وأهميته وفوائده.

أما المبحث الأول: ففيه مطلبان: المطلب الأول: التعريف الموجز بالإمامين ابن القطان، والعراقي.

المطلب الثاني: التعريف بالمصطلحات الآتية: (مجهول العين، ومجهول

الحال، والمستور)، عند الإمام ابن القطان، وغيره من الأئمة، وحكم كل منهم، مع مقارنة ذلك بمذهب الجمهور؟ وبيان متى ترتفع الجهالة عن الراوي؟

أما المبحث الثاني ففيه: الدراسة التطبيقية للرواة الذين تعقب فيهم الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان في جرح الرواة وتعديلهم من خلال كتابه:" ذيل ميزان الاعتدال".

أما المبحث الثالث ففيه مطلبان: المطلب الأول: منهج الحافظ العراقي في تعقباته على الحافظ ابن القطان من خلال كتابه: "ذيل ميزان الاعتدال". المطلب الثاني: الرواة الذين تمت دراستهم في البحث. ثُمَّ الخاتمة والتوصيات.

التمهيد:

وفيه: بيان معنى التعقُّب، ونشأته، وأهميته وفوائده.

أولًا: التعقُّب في اللغة والاصطلاح:

التعقُّب لغة: مصدر يعقب تعقيبًا، والعقب جمعه: عواقب وتعقب الخبر: تتبعه. ويقال: تعقبت الأمر إذا تدبرته. والتعقب: التدبر، والنظر ثانية[١] واستعقبتُ الرجلَ وتعقّبتُه، إذا طلبتَ عورَتَهُ وعثرته. وَيُقَال استعقبَ فلانٌ من كَذَا وَكَذَا خيرًا وشرًا. وَيُقَال هما يعتقبان ويتعقّبان: إذا ذهبَ أَحدهمَا جَاءَ الآخر مكانَه[٢].

قال ابن فارس: "العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره، والأصل الآخر يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة"[٣].

ويأتي التعقب بمعنى التتبع والاقتفاء: قال الخليلي: "وتَعَقَّبْتُ ما صَنَعَ فُلانٌ: أي تَتَبَّعْتُ أثره"[٤]، وتعقَّب على فلان: صحح كلامه وعلق عليه. وقال ابن منظور : "عَقَبَه إِذا جاءَ بَعْدَهُ. وعَقَبَ هَذَا إِذا ذَهَبَ الأَوَّلُ كلُّه، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ، وكلُّ شيءٍ جاءَ بَعْدَ شَيْءٍ، وخَلَفه، فَهُوَ عَقْبُه"[٥].

---

(١) لسان العرب لابن منظور(٦١٩/١)، وتاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي(٤١٠/٣)

(٢) تهذيب اللغة للأزهري: مادة: (عقب) (١٨٥/١)

(٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس(٧٧/٤)

(٤) كتاب العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري(١٨٠/١)

(٥) لسان العرب لابن منظور(٦١٢/١)

التعقُّب في الاصطلاح: مصطلح التعقب مصطلح قديم استخدمه جماعة من العلماء، واستعملوه في عباراتهم، وكتاباتهم، وأرادوا به المعنى المتبادر إلى الذهن من تتبع قول أو صنيع عالم سابق، وتدبره والنظر فيه، فإذا وجد فيه ما يرى عدم صوابه، فيخالفه فيما ذهب إليه ويبين وجه ذلك.

والتعقبات جمع مفرده التعقب، ويعنى التتبع والتفحص والتدبر والنظر مرة بعد مرة؛ لبيان الصواب، وإصلاح الخطأ، والتعليق على كلام المتعقب عليه(١)، أي تعقب متأخر على كلام متقدم، وذلك لبيان ما به من صواب أو خطأ، مع تصويب الخطأ الوارد في الكلام والتعقب والتعقيب بمعنى واحد فيفيدان التتبع والنظر والمراجعة للوصول إلى نتائج صحيحة. وعرفه الدكتور أحمد حامد دحام فقال: التعقب في اصطلاح المحدثين: هو عملية إكمال نقص، أو تصويب خطأ، أو إزالة التباس، وينهض بهذه العملية اللاحق، مكملًا عمل السابق.(٢). ويلاحظ من التعريفات السابقة أن أصحابها اتفقوا على أن التعقب هو أن يُظهر العالم خطأ من سبقه، ويقوم بتصويبه وإصلاحه.

والتعريف المختار الذي تنطبق عليه هذه الدراسة: هو التأمل والتفحص والنظر في كلام من سبق، مع عرضه وموازنته بأقوال الأئمة النقاد؛ من أجل الوصول إلى حكم سديد في الراوي قيد الدراسة.

وبناء على ما سبق: يُراد بتعقُّب الحافظ العراقي على ابن القطان في

---

(١) هكذا عرفه الدكتور هشام بن عبد الكريم في بحثه: تعقبات الحافظ العراقي على الإمام ابن حزم في ذيل ميزان الاعتدال(صـ٩)

(٢) تعقبات الحافظ مغلطاي في كتابه " إكمال تهذيب الكمال" على الدارقطني، دراسة نقدية، د/ أحمد حامد دحام بحث منشور في الجامعة العراقية، كلية العلوم الإسلامية.

هذا البحث: هو تتبع أحكامه على الرواة، وتدبرها وإمعان النظر فيها، ومراجعتها وموازنتها بأقوال النقاد الآخرين غير ابن القطان الفاسي، والتفحص لهذه الأحكام بغية الوصول إلى حكم صحيح، ونظر صائب، وترجيح مقبول في حال الراوي الذي حكم عليه ابن القطان، حكمًا يراه الحافظ العراقي بحسب ما ظهر له أنه حكم غير صائب، والله أعلم.

ثانيًا: نشأة التعقبات:

فن التعقبات قديم يعود في نشأته إلى أيام الإسلام الأولى، فقد تعقب الصحابة رضى الله عنهم، بعضهم بعضًا، ورد بعضهم أوهام بعض، ويدلُّ على هذا، ما تعقبته السيدة عائشة رضى الله عنها، على الصحابة كأبي هريرة، وابن عمر رضى الله عنهم، فاستدركت على كثير من الصحابة في حفظهم، وفهمهم أو استنباطهم لحكم من الأحكام، أو رواية من الروايات وقد جمع الزركشي ذلك في كتابه: " الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة"(١).

وقام الزركشي فيه بدراسة نماذج عديدة، وبين رأيه فيها، ثم لخصة وزاد عليه السيوطي في كتابه: "عين الإصابة فيما استدركته عائشة رضى الله عنها على الصحابة"(٢).

فتبين مما سبق: أن هذا العلم بدأ من عهد الصحابة الكرام رضي الله عنهم، ثم تدرج بعد ذلك بين العلماء في كل قرن إلى يومنا هذا؛ والسبب

(١) طبع الكتاب أكثر من طبعة منها طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة بتحقيق د رفعت فوزي عبد المطلب. وطبعة المكتب الإسلامي بيروت بحقيق سعيد الأفغاني.

(٢) الكتاب مطبوع بمكتبة العلم ١٠ شارع الشيخ علي الغاياتي . عابدين . القاهرة، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش. عام ١٤٠٩هـ /١٩٨٨م.

في ذلك أن العلم رحم بين أهله، وأن تعقبات العلماء واستدراكاتهم على بعضهم؛ إنما هي لأجل العلم.

ثالثًا: أهمية التعقبات، وفوائدها:

- لا يخفى على أهل العلم ما للتعقبات العلمية من قيمة عالية وأهمية بالغة، لا سيما الصادرة من إمام مُطّلع، أو ناقد معتبَر، أو حافظ معتمد؛ وذلك لأجل ما اشتملت عليه من نقد وتنقيح، وتمحيص وتصحيح لبيان وجه الصواب ما أمكنه إلى ذلك سبيلًا، وفي هذا الصدد يقول يحيى بن معين: " لست أعجب مِمَّن يحدث فيخطئ إِنَّمَا الْعجب مِمَّن يحدث فَيُصِيب"(١)

وقال الإمام مسلم: " فَلَيْسَ من ناقل خبر وحامل أثر من السّلف الماضين الى زَمَاننَا، وإن كَانَ من أحفظ النَّاس، وأشدهم توقيًا، وإتقانًا لما يحفظ وينقل إلا الْغَلَط والسهو مُمكن فِي حفظه وَنَقله"(٢)

وقَالَ الإمام الترمذي: " وَإِنَّمَا تفاضل أهل الْعلم بِالْحِفْظِ والإتقان والتثبت عِنْد السماع مَعَ أَنه لم يسلم من الْخَطَأ والغلط كَبِير أحد من الْأَئِمَّة مَعَ حفظهم"(٣)

وقال الذهبي: " فَأَرِنِي إِمَامًا مِنَ الكِبَارِ سَلِمَ مِنَ الخَطَأِ وَالوَهمِ، فَهَذَا شُعْبَةُ، وَهُوَ فِي الذِّرْوَةِ، لَهُ أَوهَامٌ، وَكَذَلِكَ مَعْمَرٌ، وَالأَوْزَاعِيُّ، وَمَالِكٌ – رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِم"(٤)

- ولا يجهل أحدٌ أن السهو والغلط قد يقع في حفظ الحافظ، أو في نقل

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)(١٣/٣)
(٢) التمييز للإمام مسلم بن الحجاج(صـ١٧٠)
(٣) العلل الصغير للترمذي(٧٤٦/١)
(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي(٣٦/٦)

الناقل، أو في كتابة الكاتب، أو يكون الوهمُ في حكم الحاكم، أو نقد الناقد على غير الصواب، فإنه من المعلوم أن جهد البشر لا يخلو من نقصان، وإن رام صاحبه الكمال، ويلحقه السهو، وإن طلب صاحبه الصوابَ وقصده؛ ولذا أخذ العلماء على عاتقهم حراسة العلم، وأمانة نقله وتداوله على الوجه الصواب ما أمكنهم، والتزموا بيان ضعيف الأقوال ومردودها، وتفنيد باطلها ومرذولها؛ إذ هم على ذلك مؤتمنون، ففائدة هذه التعقبات إذن هي ضمان سلامة مصنفات العلماء، وتنقية كتبهم من الأخطاء والأوهام التي وقعت فيها، وكذلك صيانة القارئ، والمُطالع من متابعة المؤلف على خطئه، ووهمه.

ولم يكن مقصود العلماء من وراء ذلك إلا إظهار الحق، والحرص على هداية الخلق، ولم يخشوا في ذلك لومة لائم، قال العلامة ابن الوزير اليماني رحمه الله: " ولو أنّ العلماء رضي الله عنهم تركوا الذّبّ عن الحقّ خوفًا من كلام الخلق: لكانوا قد أضاعوا كثيرًا، وخافوا حقيرًا"(١)

ـ ومن أهمية دراسة التعقبات أنها تُبرز جهود العلماء الحديثية، ومعرفة مكانتهم العلمية، وتزويد المكتبة الحديثية بالكتب المفيدة التي لا يسع طالب العلم والحديث جهلها؛ لما فيها من تحقيق لكثير من المسائل المهمة التي يترتب عليها العمل ببعض الأحاديث، أو ترك العمل بها، وكذلك بالنسبة للرواة قبولًا وردًّا، ونحو ذلك من المسائل الحديثية.

. ومن أهميتها أيضًا أنها تُسْهم في جعل علم الحديث بجموعه أقرب إلى الصواب بشكل أدقّ؛ لأن العالم حين يتعقب غيره، ويصوِّب ما بدر منه

(١) الرَّوضُ البَاسمْ في الذّبّ عَنْ سُنَّةِ أبي القَاسِم(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لابن الوزير محمد القاسمي(١/١٧)

من أخطاء، يكثر الصواب، ويقلُّ الخطأ؛ فيصبح العلم نقيًا صافيًا من الكدر إلى حدٍّ كبير.

ـ وكم لهذه التعقبات من فضلٍ كبير في حل إشكال، أو بيان إغفال وإهمال، أو إيضاح وهم وإيهام؛ وذلك لضمان سلامة الكتب ودقة المعلومات المتضمنة فيها، وقد كان قصد العلماء من وراء تعقبات بعضهم لبعض هو بيان الحق، والله أعلم

المبحث الأول: ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: التعريف الموجز بالإمامين ابن القطان، والعراقي.

أولًا: التعريف الإمام ابن القطان:

١. اسمه ونسبه وكنيته:

هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم الحِمْيَرِى[١]، الكُتامي[٢]، المغربي[٣]، الفاسي[٤]، المالكي[٥]، المعروف: بابن القطان[٦]

٢ ـ ميلاده ونشأته:

ولد ابن القطان بمدنية فاس[٧]، سنة: اثنتين وستين وخمسمائة من الهجرة، وفيها نشأ وترعرع في طلب العلم والحديث، وبها تلقَّى علومه الأولى، ولازم

(١) بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها وكسر الراء المهملة، هذه النسبة إلى حمير وهي من أصول القبائل، نزلت أقصى اليمن. الأنساب للسمعاني(٤/٢٦٤/ت١٢٢٨)

(٢) بضم أوله وفتح التاء فوقها نقطتان وبعد الألف ميم هذه النسبة الى كتامة وهي قبيلة من البربر ببلاد المغرب منها خلق كثير. اللباب في تهذيب الأنساب(٣/٨٣)

(٣) بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وكسر الراء وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى بلاد المغرب. الأنساب للسمعاني(١٢/٣٨٨/ت٣٨٨١)

(٤) بفتح الفاء وفي آخرها السين المهملة، هذه النسبة إلى فاس، وهي بلدة بالمغرب في أقصاه تقارب سبتة من بلاد العدوة. المصدر السابق(١٠/١٣١/ت٢٩٧٥)

(٥) بفتح الميم وكسر اللام وفي آخرها الكاف، هذه النسبة إلى رجلين وقرية، أما أبو عبد الله مالك بن أنس إمام دار الهجرة فجماعة كثيرة لا يحصون ينسبون إلى مذهبه يقال لكل واحد منهم «المالكي» ، وجميع أهل المغرب إذا جاوزت مصر إلى مغرب الشمس كلهم مالكية إلا ما شاء الله. الأنساب للسمعاني(١٢/٤٦/ت٣٦٠٧)

(٦) سير أعلام النبلاء للذهبي(٢٢/٣٠٦/ت١٨٣)، وتاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام للذهبي(١٣/٨٦٦/ت٤٧١)

(٧) مدينة كبيرة مشهورة في بلاد بربر على بر المغرب بين ثنيتين عظيمتين. آثار البلاد وأخبار العباد للقزويني (ص: ١٠٢)

العديد من شيوخها الذين كانوا يفدون عليها، أو استقروا بها، ونهل من معينهم جميع العلوم واستكثر من علم الحديث، فأجاده رواية ودراية، واشتهر أمره فيه حتى صار حجة فيما ينتهي إليه من الأحكام والآراء(١).

٣. أشهر شيوخه، وتلاميذه:

أشهر شيوخه: تتلمذ ابن القطان على عدد كبير من الشيوخ، وقد خصّ شيوخه ببرنامج لم يصل إلينا، ومن أشهر شيوخه: أحمد بن سلمة بن أحمد الأنصاري، وأحمد بن عبد السلام، وأحمد بن محمد بن إبراهيم الكتامي، وعبد الله بن محمد بن فليح الحضرمي، وعبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم، وأبو عبد الله محمد بن الفخار ، وأبو الحسن بن الفرات، وأبو جعفر بن يحيى الخطيب، وطبقتهم(٢).

أشهر تلاميذه:

ابنه: الحسن بن علي بن القطان، وابنه: الحسين بن علي بن القطان، وعلي بن محمد بن علي الغافقي، وعمر بن محمد بن أحمد القيسي، وفاخر بن عمر بن فاخر العبدري، وأبو عبد الله محمد بن يحيى المعروف بابن المواق، وأبو عبد الله محمد بن على المعروف بالشريف، ومحمد بن يوسف المعروف بابن مسدي الغَرناطى(٣)، وغيرهم(٤).

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب بيان الوهم والإيهام(٦٤/١) المحقق : د. الحسين آيت سعيد. ومقدمة كتاب إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر(صـ١٩) المحقق: إدريس الصمدي.

(٢) "ابن القطان الفاسي وأثره في مدرسة الحديث في المغرب" د/ محمد مصلح الرعي كلية الدراسات الفقهية والقانونية–قسم أصول الدين جامعة آل البيت.

(٣) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة وفتح النون بعدها الألف وفي آخرها الطاء المهملة، هذه النسبة إلى غرناطة، وهي من بلاد المغرب. الأنساب للسمعاني(٢٨/١٠/ت٢٨٨١)

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي(٣٠٦/٢٢/ت١٨٣)، تذكرة الحفاظ للذهبي(١٣٤/٤/ت١١٣٠)، الوافي بالوفيات للصفدي(٤٧/٢٢/ت٣)

٤ـ مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه:

قال الذهبي: "الشَّيْخُ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، النَّاقِد، المُجَوِّدُ، القَاضِي"(١). وقال في تذكرة الحفاظ: "طالعت كتابه المسمى بالوهم والإيهام الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق يدل على حفظه وقوة فهمه، لكنه تعنت في أحوال رجال فما أنصف بحيث إنه أخذ يلين هشام بن عروة ونحوه"(٢) وقال السيوطي: "الْحَافِظ الْعَلامَة قَاضِي الْجَمَاعَة. كَانَ من أبْصر النَّاس بصناعة الحَدِيث وأحفظهم لأسماء رِجَاله وأشدهم عناية فِي الرِّوَايَة مَعْرُوفًا بِالْحِفْظِ والإتقان صنف الْوَهم والإيهام على الْأَحْكَام الْكُبْرَى لعبد الْحق"(٣) وقال ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب نقلًا عن ابن ناصر الدين: "كان حافظًا ثقة مأمونًا، لكن نقمت عليه أغراض في قضائه". قاله ابن ناصر الدّين(٤)

٥. أشهر مصنفاته:

صنف الإمام ابن القطان في مختلف العلوم؛ كالتفسير، والحديث، والفقه، والشعر والأدب؛ إلا أن معظم مصنفاته لم تصل إلينا، مما جعل معظم كتبه في حكم المفقودة(٥)، والكتاب الذي اشتهر به ابن القطان: كتاب بيان الوهم

(١) نقله عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء(٢٢/٣٠٦)

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي(٢٢/٣٠٦/ت١٨٣)، تذكرة الحفاظ للذهبي(٤/١٣٤/ت١١٣٠)

(٣) طبقات الحفاظ للسيوطي(٤٩٨/ت١٠٩٦)

(٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح(٧/٢٢٥)

(٥) قال الدكتور: محمد مصلح الرعي. في بحث له بعنوان: " ابن القطان الفاسي وأثره في مدرسة الحديث في المغرب" كلية الدراسات الفقهية والقانونية–قسم أصول الدين جامعة آل البيت. قال: لم تكن وفاة ابن القطان طبيعية فعندما دخل المأمون مراكش كان ابن القطان يتولى =

والإيهام في كتاب الأحكام وهو مطبوع[١]، ومن مصنفاته أيضًا التي لم يشتهر بها:

١. كتاب إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر. وهو مطبوع[٢]

٢. كتاب الإقناع في مسائل الإجماع. وهو مطبوع[٣]

٣ـ قال الزركلي في الأعلام: ومن كتبه "مقالة في الأوزان"، و "النظر في أحكام النظر"، و "برنامج مشيخته"، ونسب إليه " نظم الجمان" قطع منه، وليس من تصنيفه[٤].

=

القضاء فيها، فنهبت داره؛ وأخذ ماله؛ وحُرقت كتبه؛ فخرج ابن القطان إلى سجلماسة، فأدركته المنية بها مبطونًا حسيرًا على ما فقد من أهله، وبيته، وكتبه، وسائر ممتلكاته، وكان ذلك سنة: ثمان وعشرين وستمائة. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبد الله محمد المراكشي(١٩٥/٨)

(١) بدار طيبة – الرياض. الطبعة : الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م تحقيق : د. الحسين آيت سعيد عدد الأجزاء :٦

(٢) بدار القلم دمشق سوريا. الطبعة الأولى:١٤٣٣هـ. تحقيق: إدريس الصمدي. راجعه وضبطه: فاروق حمادة. عدد صفحات الكتاب: ٥٣٣صفحة.

(٣) تحقيق: حسن فوزي الصعيدي الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م عدد الأجزاء: ٢.

(٤) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (ت ٧٠٣ هـ) حققة وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس الطبعة: الأولى، ٢٠١٢ م عدد الأجزاء: ٥(٨/صـ١٦٥ـ ١٩٥) الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي(٣٣١/٤)

٦ـ وفاتـه: تُـوفِّي رحمـه الله تعـالى فِـي ربيـع الأول سـنة: ثَمَـان وَعشْـرين وسِتمِائَة[١].

ثانيًا: ترجمة الحافظ زين الدين العراقي:

١. اسمه ونسبه وكنيته:

هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن أبي بكر بن إبراهيم، الحافظ زين الدين أبو الفضل العراقي[٢] المصري[٣]الشَّافِعي[٤].

٢. ميلاده ونشأته:

ولد في جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة ، وقدم القاهرة وهو صغير ، فنشأ في خدمة الصالحين، ومن جملتهم الشيخ تقي الدين القنائي، وحفظ التنبيه في الفقه، واشتغل بالفقه والقراءات، ولازم المشايخ في الرواية. وحفظ القرآن الكريم [٥]

٣. أشهر شيوخه، وتلاميذه:

من أشهر شيوخه: تقي الدين الواسطي(ت٦٩٢هـ)، وناصر الدين بن

---

(١) طبقات الحفاظ للسيوطي(٤٩٨/ت١٠٩٦)، والأعلام للزركلي(٣٣١/٤)

(٢) بكسر العين المهملة وفتح الراء وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى العراق. الأنساب للسمعاني(٢٦٧/٩/ت٢٧٣١)

(٣) بكسر الميم وسكون الصاد وكسر الراء المهملتين، هذه النسبة إلى مصر وديارها. الأنساب للسمعاني(٢٨٦/١٢/ت٣٨١٨)

(٤) بفتح الشين المعجمة المشددة وكسر الفاء والعين المهملة، هذه النسبة إلى الجد الأعلى، وهو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس. الأنساب للسمعاني(٢٠/٨/ت٢٢٧٠) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ليوسف بن تغري(٢٤٥/٧)

(٥) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي(صـ٢٤٥) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد الهاشمي(صـ١٤٣) إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني (٢٧٧/٢)

سمعون(ت٧٣٧هـ)، ومحمد بن إسحاق البلبيسي(ت٧٤٩هـ)، وابن التركماني(ت٧٥٠هـ)، والسبكي(ت٧٥٦هـ)، والعلائي(ت٧٦١هـ)، وغيرهم كثير[١].

ومن أشهر تلاميذه: الحافظ نور الدين الهيثمي(ت٨٠٧هـ) صاحب التصانيف المشهورة، وابنه أبو زرعة(ت٨٢٦هـ)، و الحافظ سبط بن العجمي(ت٨٤١هـ)، والحافظ شهاب الدين بن حجر(ت٨٥٢هـ) وغيرهم[٢].

٤- مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه:

قال يوسف بن تغري بردي[٣]: سمع الكثير، ورحل في البلاد، وكتب وألف، وصنّف وأملى سنين كثيرة، وكان ولى قضاء المدينة النبويّة، وانتهت إليه رئاسة علم الحديث في زمانه، وَحدث وأملى، وَأفَاد وَتكلم على الْعِلَل، والإسناد، ومعاني الْمُتُون، وفقهها[٤]. وقال ابن ناصر الدين الدمشقي[٥]: الشَّيْخ الامام الْعَلامَة الأوحد، شيخ الْعَصْر، حَافظ الْوَقْت، زين الدّين، شيخ الْمُحدثين، علم الناقدين، عُمْدَة المخرجين[٦]. وقال ابن حجر: قرأت عليه

(١) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (٢٤٥/٧)

(٢) المصدر السابق(٢٤٨/٧)

(٣) هو يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين: مؤرخ بحاثة. من أهل القاهرة، مولدا ووفاة. الأعلام للزركلي(٢٢٢/٨)

(٤) الرد الوافر لمحمد بن عبد الله أبي بكر بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (صـ١٠٧/ت٦١)

(٥) هو محمد بن عبد الله أبي بكر بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقيّ الشافعيّ، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين: حافظ للحديث. الأعلام للزركلي(٢٣٧/٦)

(٦) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين(٣٤/١٣)

كثيرًا من المسانيد والأجزاء، وشهد لي بالحفظ في كثير من المواطن[١].

٥ـ أشهر مصنفاته: ترك الحافظ العراقي رحمه الله آثارًا علمية كثيرة منها:

١. التقييد والإيضاح لما أطلق وأُغلق في كتاب ابن الصلاح. وهو مطبوع.

٢. النكت على مقدمة ابن الصلاح. وهو مطبوع. ٣. طرح التثريب في شرح التقريب. وهو مطبوع.

٤. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. وهو (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين).

٥ـ ذيل ميزان الاعتدال. وهو مطبوع. وله من المصنفات الشيء الكثير، منها ما هو مطبوع، ومنها ما هو مخطوط[٢]، وإنما أحببت الإشارة إلى بعض منها.

٦ـ وفاته: توفّى الحافظ العراقي شيخ الحديث بالدّيار المصرية، في يوم الأربعاء ثامن شعبان سنة: ٨٠٦هـ وله إحدى وثمانون سنة وربع سنة رحمه الله رحمة واسعة[٣].

---

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني (٢٧٧/٢)

(٢) قال فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد حفظه الله: "أن المطبوع من مؤلفات العراقي قليل بالنسبة لباقي مؤلفاته التي ما تزال مخطوطة حتى الآن....، ثم إن الموجود من مؤلفاته المخطوطة مُوزَّع بين القاهرة والإسكندرية وباقي بلاد العالم، كأسبانيا وألمانيا والمغرب"...، الحافظ العراقي وأثره في السنة: (جـ١/صـ١٥). والكتاب في الأصل رسالة دكتوراه لفضيلة أد/ أحمد معبد عبد الكريم حفظه الله. مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى عام: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م

(٣) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين(٣٤/١٣) إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني (٢٧٧/٢)

المطلب الثاني: التعريف بالمصطلحات الآتية:

(مجهول العين، ومجهول الحال، والمستور) عند المحدثين، وعند الإمام ابن القطان، وحكم كل منهم، مع مقارنة ذلك بمذهب الجمهور، وبيان متى ترتفع الجهالة عن الراوي؟

(أ). تعريف المصطلحات الثلاثة عند المحدثين، وحكم كل منهم:

المجهول عند أصحاب الحديث؟ ينقسم إلى قسمين مجهول العين، ومجهول الحال(المستور).

أولًا: مجهول العين:

١- عرفه الخطيب البغدادي فقال: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد، مثل عمرو ذي مر، وجبار الطائي ... ، وغيرهما، وكلهم لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السبيعي(١). وقال ابن حجر: فإن سُمِّيَ الرَّاوي، وانْفَرَدَ راوٍ واحدٌ بالرِّوايةِ عنه، فهو مجهول العين(٢).

٢- **حكم روايته:** بمطالعة أقوال أهل العلم، نجد للعلماء في حكم رواية مجهول العين ثلاثة أقوال، وهي:

الأول: القبول مطلقًا. الثاني: الرد مطلقًا. الثالث: التفصيل فيه.

قال السيوطي: وأما مجهول العين، وهو القسم الثالث من أقسام المجهول؛ فقد لا يقبله بعض من يقبل مجهول العدالة، ورده هو الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث، وغيرهم. وقيل: يقبل مطلقًا، وهو قول

---

(١) الكفاية في علم الرواية: (صـ٨٨)

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني: (صـ١٢٥)

من لا يشترط في الراوي مزيدًا على الإسلام، وقيل: إن تفرد بالرواية عنه من لا يروي إلا عن عدل، كابن مهدي، ويحيى بن سعيد، واكتفينا في التعديل بواحد قُبِلَ، وإلا فلا. وقيل: إن كان مشهورًا في غير العلم بالزهد، أو النجدة قُبِلَ ، وإلا فلا، واختاره ابن عبد البر. وقيل: إن زكّاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية، واحد عنه قُبِلَ ، وإلا فلا، واختاره أبو الحسن بن القطان، وصححه شيخ الإسلام(١).

ثانيًا: مجهول الحال:

عرفه ابن الصلاح فقال: إنه مجهول العدالة، من حيث الظاهر والباطن جميعًا(٢).

وعرفه ابن حجر فقال: هو من روى عنه اثنان فصاعدًا، ولم يوثق فهو مجهول الحال، ويسمى بالمستور(٣).

من خلال ما سبق يتضح أن مجهول الحال: هو الراوي الذي عرفت عينه، وتحقق من وجوده، لكن لم تُعرف حالُه من حيث العدالة والضبط، ويأتي في الأسانيد على صور، كمن روى عنه اثنان أو أكثر ولم يوثّق، أو روى عنه عالم معروف بالثقة، أو انتقاء الشيوخ، فإن روايته عنه تقوم مقام الراوي الثاني، ويبقى معرفة حاله.

وهذا النوع يقال: يعبر عنهم بـ (مستور) كما ذكر الحافظ ابن حجر، أو (مجهول الحال)، وربما أطلق عليهم (مجهول)، وهم في الغالب لا يُروى

(١) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي: (جـ١/صـ٣١٧)

(٢) علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح للحافظ لابن الصلاح: (صـ١٢١)

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني: (صـ١٢٦)

عنهم من الحديث إلا القليل.

والتحقيق في حديث هؤلاء: أنه ليس في مرتبة واحدة بل في حيّز النظر، فمنهم من يُصحح حديثه، ومنهم من يُضعّف، ومنهم من يُتردّد فيه، وذلك بحسب القرائن التي تحتف بالراوي؛ فيُنظر فيمَن روى عنه، وصفة روايته، أو تحتف بالحديث الذي يرويه، كاستقامة متنه، وعدم مخالفته لأصل أو قاعدة، أو روايات الثقات؛ لذا آثرت التفصيل في حكم رواية مجهول الحال وهي كالآتي: باستقراء أقوال أهل العلم، نجد للعلماء ست اتجاهات في قبوله ورده:

الاتجاه الأول: الرد مطلقًا: وهو مذهب الجمهور، قال الآمدي: مذهب الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأكثر أهل العلم أن مجهول الحال غير مقبول الرواية، بل لا بد من خبرة باطنة بحاله، ومعرفة سيرته، وكشف سريرته، أو تزكية من عرفت عدالته وتعديله له(١).

الاتجاه الثاني: القبول مطلقًا: ذكره الصنعاني في التوضيح فقال: يقبل مجهول عدالة الباطن والظاهر مطلقًا من غير تفصيل، وإن لم تقبل رواية مجهول العين؛ لأن معرفة عينه هنا أغنت عن معرفة عدالته(٢).

الاتجاه الثالث: التوقف: قال ابن حجر: والتحقيق أن رواية المستور، ونحوه، مما فيه الاحتمال؛ لا يطلق القول بردها، ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله(٣).

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن الآمدي: (جـ٢/صـ٧٨)

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني: (جـ٢/صـ١٢١)

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني: (صـ١٠٢)

الاتجاه الرابع: التفصيل: وهو أنه إن كان الراويان عنه اللذان بهما عرفت عينه لا يرويان إلا عن عدل قبل، وإلا فلا. ذكره الصنعاني في توضيح الأفكار(١).

الاتجاه الخامس: إن وثقه أحد ممن روى عنه قُبل، وإلا فلا. الاتجاه السادس: إذا كان معروفًا في غير العلم قُبل، وإلا فلا. وهذين الاتجاهين ذكرهما السخاوي في سياق مجهول العين(٢).

والرأي الراجح الذي عليه العلماء: هو رد رواية مجهول الحال. والله أعلم.

مما سبق يتبين أن الفرق بين مجهول العين ومجهول الحال: أن مجهول الحال: من روى عنه اثنان فأكثر، ولم يوثق، ويسمى مستورًا، أما مجهول العين: فهو من عرف اسمه ولكن انفرد بالرواية عنه واحد.

ثالثًا: المستور:

١. تعريفه: هو من جهلت عدالته الباطنة، قال ابن الصلاح في تعريفه: هو عدل في الظاهر، مجهول في الباطن(٣). وقال ابن حجر: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق(٤).

والرأي الراجح في الفرق بين المستور ومجهول الحال: أن مجهول الحال من روى عنه اثنان من الرواة، ولم يُعرف شيء من أخباره، ولم يتهيأ دراسة مروياته، فهو يشترك مع مجهول العين في أنه لم يُعرف معرفة كافية، ويختلف عنه أنه روى عنه اثنان فاكثر، وكذلك هو ما لم تُعلم عدالته

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني: (جـ٢/صـ١٢١)

(٢) فتح المغيث للسخاوي: (جـ٢/صـ٥٤)

(٣) علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح للحافظ لابن الصلاح: (صـ٦١)

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني: (صـ٢٧٧)

لا ظاهرًا ولا باطنًا.

أما المستور: فهو من عرفنا عينه واسمه وشيئًا من أخباره، أو تزكية أحد له، وكذا لم يُعرف حالة مروياته لتفرده، وكذلك هو من عُلمت عدالته الظاهرة دون الباطنة، أي رأيناه يصلي، او رأيناه يحج، لكن العدالة الباطنة لم تظهر لنا لأننا لم نتعامل معه. قال الزركشي: المجهول باطنًا وهو عدل في الظاهر، وهو المستور، فعند أبي حنيفة يقبل ما لم يعلم الجرح، وعند الشافعي: لا يقبل ما لم تعلم العدالة كالشهادة، وكذا قال الماوردي، والروياني، وغيرهما، وممن نقله عن جزم الشافعي أبو الحسن بن القطان[١]. وقال الحافظ ابن حجر: والتحقيق أن رواية المستور، ونحوه، مما فيه الاحتمال؛ لا يطلق القول بردها، ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله[٢]. والله أعلم.

(ب) . تعريف المصطلحات الثلاثة عند ابن القطان، وحكم كل منهم:

تعريف المجهول بنوعيه: (العين، والحال)، والمستور عند الإمام ابن القطان؟

عرف ابن القطان المجهول بنوعيه: (العين، والحال) في كتابه "بيان الوهم والإيهام" فقال: "فأما قسم مجهولي الأحوال، فإنهم قوم إنما روى عن كل واحد منهم واحد، لا يعلم روى عنه غيره[٣].

ثُمَّ بين حكمهما فقال: فهؤلاء إنما يقبل رواية أحدهم من يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلًا له، كالعمل بروايته، فأما من لا يرى رواية الراوي

(١) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي: (جـ٦/صـ١٥٦)

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني: (صـ١٠٢)

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي: (جـ٤/صـ٢٠)

عن الراوي تعديلًا له، فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصنف إلا أن تعلم عدالة أحدهم، فإنه إذا علمت عدالته، لم يضره أن لا يروي عنه إلا واحد، فأما إذا لم تعلم عدالته، وهو لم يرو عنه إلا واحد، فإنه لا يقبل روايته لا من يبتغي على الإسلام مزيدًا، ولا من لا يبتغيه"[١].

وعرف ابن القطان المستور فقال: هو من لم تثبت عدالته لدينا ممن روى عنه اثنان فأكثر، فإن هذا يختلف في قبول روايته من لا يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلًا له[٢].

ثُمَّ بين حكمه فقال: فطائفة منهم يقبلون روايته، وهؤلاء هم الذين لا يبتغون على الإسلام مزيدا في حق الشاهد والراوي، بل يقنعون بمجرد الإسلام، مع السلامة عن فسق ظاهر، ويتحققون إسلامه برواية عدلين عنه، إذ لم يعهد أحد ممن يتدين يروي الدين إلا عن مسلم. وطائفة يردون روايته، وهؤلاء هم الذين يبتغون وراء الإسلام مزيدًا، وهو عدالة الشاهد أو الراوي.....، فهذا قسم المساتير[٣].

مقارنة ذلك بمذهب الجمهور:

للمقارنة بين التعريفات السابقة للمصطلحات الثلاثة بين ما ذهب إليه الجمهور، وتعريف ابن القطان أقول: فرق علماء الحديث بين مجهول العين، ومجهول الحال فقالوا: مجهول العين: هو من ذكر اسمه، ولكن لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد. أما مجهول الحال: فهو من روى عنه اثنان فأكثر، لكن لم يوثق.

أما ابن القطان فلم يفرق بينهما فهما عنده سواء حيث عرف المجهول

(١) بيان الوهم والإيهام: (جـ٤/صـ٢٠)

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي(جـ٤/صـ١٣- ٢٠).

(٣) المصدر السابق: (جـ٤/صـ١٣- ٢٠).

بنوعيه فقال: من روى عنه واحد، ولم تعلم حاله. يتضح أنه لم يفرّق بين مجهول العين، ومجهول الحال، فيعبر في بعض الرواة بمجهول أو مجهول الحال، وهما واحد عنده، وهو من لم يرو عنه إلا واحد ولم يُعدّل، وروايته مردودة عنده، ومثاله ما ذكره في الحكم على داود بن حماد، فقال: "وداود بن حماد هذا، يشبه أن يكون داود بن حماد بن فرافصة البلخي...، وروى عنه: أبو زرعة، وأحمد بن سلمة النيسابوري، و ذكره ابن أبي حاتم من غير مزيد، فحاله مجهولة، وإن لم يكن هو، فهو مجهول العين والحال، والله أعلم"(١). حيث بنى ابن القطان مذهبه في المجهول على أصل له في قبول الأحاديث، فقسم الحديث إلى قسمين: صحيح يعمل به، وغير صحيح لا يعمل به. والصحيح المعمول به هو ما كان رواته ثقات، وغير الصحيح الذي لا يعمل به هو الضعيف والحسن. قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام: "ونعني بالحسن، ما له من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف، ويكون الحديث حسنًا هكذا، إما بأن يكون أحد رواته مختلفًا فيه؛ وثقه قوم وضعفه آخرون، ولا يكون ما ضعف به جرحًا مفسرًا، فإنه إن كان مفسرًا، قدم على توثيق من وثقه، فصار به الحديث ضعيفًا. وإما بأن يكون أحد رواته؛ إما مستورًا وإما مجهول الحال(٢).

أما المستور عند جمهور المحدثين: فهو من عرفت عدالته الظاهرة دون الباطنة، فهو عدل في الظاهر لكن لم تعرف عدالته الباطنة، وأطلقه الحافظ ابن حجر على مجهول الحال، ويشهد لذلك قوله: إن روى عنه اثنان،

(١) المصدر السابق: (جـ٣/صـ٢٣٦)

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي(جـ٤/صـ١٣- ٢٠).

فصاعدًا، ولم يوثق، فهو مجهول الحال، وهو المستور[١]. أما المستور عند ابن القطان: من روى عنه اثنان فأكثر، ولم تعلم حاله.

ومن خلال ما سبق لتعريف ابن القطان للمجهول بنوعيه، وكلام العلماء لتعريفهما يتضح: أن الإمام ابن القطان متوسع جدًا في تجهيل الرواة، خصوصًا في كتابه " بيان الوهم والإيهام." وذلك التوسع منه غير محمود، ولذا رده عليه الإمامان المحققان: الذهبي، وابن حجر. قال الذهبي: ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته. وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل[٢]. وقال الحافظ ابن حجر: وقد أكثر (يعني ابن القطان) من وصف جماعة من المشهورين بذلك، وتبعه إلى مثل ذلك أبو محمد بن حزم، ولو قالا: لا نعرفه لكان أولى لهما[٣]. والله أعلم.

---

(١) المقدمة لابن الصلاح(صـ١١-١١٢) نزهة النظر لابن حجر(صـ ١٠٢)

(٢) قاله الذهبي تعقبًا عليه حينما نقل حكمه في ترجمة حفص بن بغيل: أنه لا يعرف له حال ولا يعرف. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (١/٥٥٦/ت٢١٠٩) وتعقبه أيضًا في ترجمة مالك بن الخير الزبادى حيث نقل عن ابن القطان أنه قال في ترجمته: هو ممن لم تثبت عدالته يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة. فتعقبه في ميزان الاعتدال فقال: وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدًا نص على توثيقهم. والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي(٣/٤٢٦/ت٧٠١٥)

(٣) قال ذلك ابن حجر حينما نقل عن ابن القطان حكمه في ترجمة محمد بن نجيح السندي فقال: عده أبو الحسن بن القطان فيمن لا يعرف وذلك قصور منه فلا تغتر به. تهذيب التهذيب لابن حجر(٩/٤٨٨/ت٧٩٦)

(جـ) متى ترتفع الجهالة عن الراوي؟

اختلف الأئمة الحفاظ في العدد الذي ترتفع به جهالة الراوي؛ لأن جهالة الراوي سبب من أسباب رد الحديث، فلا يقبل حديث المجهول عند الأئمة حتى ترتفع جهالته، ويوثقه معتبر، والذي عليه المحققون من أهل العلم: أن الجهالة ترتفع برواية ثقتين فصاعدًا عن الراوي المجهول، فلا ترتفع الجهالة برواية الواحد، وإن كان ثقة على الصحيح من قولي أهل العلم، ولا ترتفع أيضًا برواية الضعفاء عنه.

قال الإمام البزار في مسنده: "وحفص بن أبي حفص روى عنه: السدي، وموسى بن أبي عائشة فقد ارتفع عنه الجهالة إذ روى عنه رجلان"(١). ثم نقل عنه الإمام العيني في نخب الأفكار فقال: "ترتفع جهالة المجهول إذا روى عنه ثقتان مشهوران، فأما إذا روى عنه من لا يحتج بحديثه لم يكن ذلك الحديث حجة ولا ارتفعت الجهالة"(٢).

وقال الإمام الدارقطني في سننه: "وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان رواته عدلًا مشهورًا ، أو رجل قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع اسم الجهالة عنه(أي المجهول)، أن يروي عنه رجلان فصاعدًا ، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة وصار حينئذ معروفًا، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره، والله أعلم"(٣).

---

(١) مسند البزار: (جـ١/صـ٢٠٨)

(٢) نقله عنه الإمام بدر الدين العيني في نخب الأفكار: (جـ٦/صـ١٩٢)

(٣) سنن الدارقطني: (جـ٤/صـ٢٢٦)

وارتفاع الجهالة عن الراوي لا يلزم منه توثيقه؛ فارتفاع الجهالة شيء وتوثيق الراوي شيء آخر، قال الخطيب البغدادي:

وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم...، ثم قال: إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه[١]. والله أعلم.

(١) الكفاية للخطيب البغدادي: (صـ٨٨ ـ ٨٩)

المبحث الثاني:

دراسة نقدية لتعقبات الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان في جرح الرواة وتعديلهم

من خلال كتابه:" ذيل ميزان الاعتدال".

بعد استقراء كتاب :" ذيل ميزان الاعتدال" للحافظ العراقي وجدتُ أنه تعقَّبَ الإمام ابن القطان في ستة وثلاثين راويًا، وهي على النحو الآتي:

التعقُّب الأول: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

١. إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة ....، قال ابن القطان: لم تثبت عدالته(١).

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابن حبان في الثقات، وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: شيخ(٢).

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن الإمام ابن القطان حكمه في إسماعيل بن إبراهيم بأنه لم تثبت عدالته، أي: لم يذكره أحد بتوثيق، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في هذا الراوي:

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان (جـ٤/صـ٤٩٨)

(٢) ذيل ميزان الاعتدال للحافظ العراقي(صـ٥٣/ت١٨٤)

قال أبو داود السجستاني: ثقة[١]. وقال أبو حاتم: شيخ[٢]. وذكره ابن حبان في الثقات[٣]. وقال الذهبي: شيخ صدوق[٤]. وقال في الكاشف: شيخ[٥]. وقال ابن حجر: مقبول[٦]. وذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٧].

(١) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي(٢/١٤٣/ت٤٥٦) قال في ترجمته وقال أبو داود: إسماعيل بن إبراهيم بن أبي ربيعة ثقة. وكذا نقل عنه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب(جـ١/صـ٢٧٢/ت٥٠٩)

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(جـ٢/صـ١٥٢/ت٥٠٩) قلت: وهي لفظه وضح المراد منها ابن القطان في كتابه بيان الوهم والايهام فقال: فإن هذه اللفظة يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفًا بالرواية ممن أخذ عنه، وإنما وقعت له رواية الحديث أو أحاديث، فهو يرويها، هذه الذي يقولون فيه شيخ. وقد لا يكون مَن هذه صفته من أهل العلم، وقد يقولونها للرجل باعتبار قلة ما يرويه عن شخص مخصوص، كما يقولون :حديث المشايخ عن أبي هريرة، أو عن أنس، فيسوقون في ذلك روايات لقوم مقلين عنهم، وإن كانوا مكثرين عن غيرهم. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(جـ٣/صـ٥٣٩)

(٣) الثقات لابن حبان(جـ٦/صـ٢٩/ت٦٥٨٨)

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي(جـ٤/صـ٣١٠/ت٢٣)

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة(١/٢٤٢/ت٣٤٧)

(٦) تقريب التهذيب لابن حجر(صـ١٠٥/ت٤١٣)

(٧) التاريخ الكبير للبخاري(جـ١/صـ٣٣٩/ت١٠٧٠)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٢/١٥١/ت٥٠٩)

دراسة الأقوال ومناقشتها: من خلال النظر والتأمل في كلام النُّقاد تبين لي صحة تعقب الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان؛ حيث إن الراوي قد وثقه أبو داود، وخلاصة حاله بعد ذكر أقوال الأئمة فيه أنه: صدوق(١)، فقد قال فيه أبو داود: ثقة، وقال الذهبي: شيخ صدوق، وأما قول أبي حاتم فيه أنه شيخ؛ فلعله أراد بذلك قلة روايته في كتب السنة(٢)، وذكر ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي قول الخليلي: والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة، وغيره(٣)، وأما قول الحافظ ابن حجر فيه أنه: مقبول؛ فغالبًا ما يطلق الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب كلمة مقبول، على من روى عنه اثنان، ووثقه ابن حبان أو العجلي، أو على من ليس له من الحديث إلا القليل(٤). وأما ما ذهب إليه

---

(١) وقال الشيخ سليمان بن صالح: وأما إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة فوثقه أبو داود. وقال أبو حاتم: شيخ. وجعله الحافظ في مرتبة مقبول. والذي يظهر لي أن أقل أحواله أن يكون صدوقًا. كتاب: الأحاديث الواردة في البيوع المنهي عنها للشيخ سليمان بن صالح الثنيان.(جـ٢/صـ٦١٧)

(٢) قلت: ذكر ابن القطان في تفسير عبارة أبي حاتم: شيخ، فقال: فأما قول أبي حاتم فيه: "شيخ" فليس بتعريف بشيء من حاله، إلا أنه مقل ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أخذت عنه. بيان الوهم والإيهام لابن القطان(جـ٤/صـ٦٢٧)

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي(جـ٢/صـ٦٥٨)

(٤) هذه اللفظة من حيث إطلاقها كحكم على أحد رجال السند، تختلف تبعًا لاختلاف مناهج الأئمة النقاد في جرح الرواة وتعديلهم، واختلاف اصطلاحاتهم بخصوص هذا. إلا أن الذي يهمنا من هذا معناها عند الحافظ ابن حجر، وهو أمر ميسور لنا إذ أن الحافظ بيّن مراده فقال في التقريب عند حديثه عن المرتبة السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ :مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث. من هذا يتضح أن الحافظ ابن حجر يضع ثلاثة شروط للمقبول عنده وهي: قلة الحديث للراوي، وعدم ثبوت ما يترك حديثه من أجله، المتابعة للراوي. فالأصل في المقبول =

ابن القطان بقوله إنه لم تثبت عدالته، يريد بهذه العبارة: أنه ما نص أحد على أنه ثقة، فغير سديد، ولا تأثير له؛ وذلك لكونه وثقه أبو داود، وغيره، وذكره ابن حبان في الثقات، فيكون حكم ابن القطان هذا عليه مخالف لأقوال الأئمة ولا تأثير له، اللهمَّ إلا أن يقال: قصاري ما في الأمر أن ابن القطان لم يقف على عدالته فقال ما قال، وقد أجاد الحافظ العراقي في تعقبه على ابن القطان، وتبين أن الراوي قد ثبتت عدالته؛ بتوثيق الأئمة له، ورواياته في كتب السنة حيث إن ابن القطان معروف بتوسعه في تجهيل الرواة، وقد رد عليه الذهبي، وابن حجر كما سبق بيان ذلك في المبحث الأول[1]. فمما سبق يتبين أن تعقب الحافظ العراقي صحيح في محله، وأن

=

عند الحافظ أنه ضعيف، إذ لين الحديث من ألفاظ التجريح فإذا توبع الراوي رفعته المتابعة إلى مرتبة القبول، فالمتابعة شرط لارتقاء الراوي من الضعف إلى القبول عند الحافظ ابن حجر. ولكن ينبغي لنا أن لا نَغْفل عن أن الحافظ ابن حجر يضع أصلًا آخر للمقبول عنده، وهو كونه قليل الحديث. قلت: ويشهد لذلك أني وقفت على روايات إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن في الصحاح والمعاجم والسنن والمسانيد في حدود ١٥ رواية فقد أخرج له النسائي ثلاث روايات، وابن ماجه رواية واحدة، والإمام أحمد رواية واحدة، والبيهقي في السنن الكبرى ثلاث روايات، والطبراني في الأوسط ثلاث روايات.

(١) وهو قول الذهبي: إن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته. وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل.ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي: (١/٥٥٦/ت٢١٠٩).

وقال ابن حجر في ترجمة محمد بن نجيح السندي: عده أبو الحسن بن القطان فيمن لا يعرف وذلك قصور منه فلا تغتر به وقد أكثر من وصف جماعة من المشهورين بذلك وتبعه إلى مثل ذلك أبو محمد بن حزم ولو قالا لا نعرفه لكان أولى لهما. تهذيب التهذيب لابن حجر: (٩/٤٨٨/ت٧٩٦)

الراوي ثبتت عدالته بتوثيق الأئمة له وليس كما قال ابن القطان: لم تثبت عدالته، والله أعلم.

التعقُّب الثاني: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٢- إِسْمَاعِيل بن عبد الْكَرِيم بن معقل بن مُنَبّه.....، قَالَ ابْن الْقطَّان: لَا يعرف وَلم تثبت عَدَالَته، قَالَ: وَذكره مسلمة بن قَاسم فَقَالَ: صنعاني جَائِز الحَدِيث(١).

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: احْتج بِهِ ابْن خُزَيْمَة، وَابْن حبَان فِي صَحِيحهمَا، وَذكره ابن حبَان فِي الثِّقَات(٢).

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن الإمام ابن القطان حكمه في إسماعيل بن عبد الكريم، بأنه: لا يُعرف، ولم تثبت عدالته، أي: لم يذكره أحد بتوثيق، ونقل عن ابن قاسم أنه قال: صنعاني جائز الحديث، وهذا ما دعا الحافظ العراقي لتعقبه، وبيان أنه احتج به ابن خزيمة، وابن حبان له في صحيحيهما، وذكر أن ابن حبان ذكره في ثقاته، ولو تتبعنا أقوال الأئمة النُّقاد في هذا الراوي لوجدناها على النحو الآتي:

قال ابن معين: ثقة، رجل صدق(٣). وقال النسائي: ليس به بأس(٤). وذكره

---

(١) جائز الحديث: هو وصف للراوي يدل على عدالته، وضعف ضبطه. وهو قريب من ألفاظ المرتبة السادسة التي هي أخف مراتب الجرح والتي تكتب أحاديث أصحابها للاعتبار . ومثاله قول العجلي في الثقات : "صالح بن حيان: جائز الحديث، يُكتب حديثه، وليس بالقوي، وهو في عداد الشيوخ " الثقات للعجلي: (صـ ٢٢٥/ت٦٨٢)، فتح المغيث للسخاوي: (٢/صـ١٢٩)

(٢) ذيل ميزان الاعتدال(١٩٢/٥٥)

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي(١٣٨/٣/ت٤٦٣)

(٤) المصدر السابق: (١٣٨/٣/ت٤٦٣)

ابن حبان في كتاب الثقات[١]وقال ابن حجر: صدوق[٢]، وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي في كتاب الصلة: جائز الحديث. وخرج ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، حديثه في صحيحهم[٣]. وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وسكتا عنه، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[٤].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد النظر والتأمل في حال هذا الراوي يظهر لي صحة تعقب الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان، وخلاصة حال الراوي بعد ذكر الأقوال فيه أنه: صدوق؛ فقد وثقه ابن معين، وقال النسائي: ليس به بأس، وأما قول مسلمة بن قاسم: جائز الحديث؛ فهذا يحتمل أمرين:

الأول: أنه حسن الحديث، وله من أقوال علماء الجرح والتعديل ما يؤيده فقد وثقه ابن معين ، وقال النسائي: ليس به بأس، وهذه اللفظة من النسائي لفظة توثيق كما عُرف ذلك من عادة الإمام النسائي في منهجه، حيث إن النسائي يعد من المتشددين في التوثيق والتعديل من جهة استعماله بعض العبارات في درجة أرفع مما هي عليه في اصطلاح المتأخرين. مثل عبارة: ليس به بأس، فإن أكثر الذين وصفهم بها هم ثقات مطلقًا، بل إنه قال في جماعة كبيرة منهم في موضع آخر: ثقة[٥]، وقال ابن حجر فيه: صدوق.

والثاني: أنه ضعيف ضعف يسير، يُعتبر به في المتابعات والشواهد، فيقوى

(١) الثقات لابن حبان(٨/٩٦/ت١٢٤٠٨)

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر(١/١٠٨/ت٤٦٤)

(٣) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي(٢/١٩٠/ت٥٠٣)

(٤) التاريخ الكبير للبخاري(١/٣٦٧/ت١١٦٤)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٢/١٨٧/ت٦٣١)

(٥) منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل: (١/٧٠٩)

بغيره سواء رواية مثله، أو رواية أقوى منه على ما هو معلوم في فن مصطلح الحديث.

هذا وقد تعقب الحافظ ابن حجر في التهذيب على ابن القطان في قوله في هذا الراوي أنه لا يُعرف ورد قوله فيه

فقال: وأما قول ابن القطان الفاسي: إن إسماعيل لا يُعرف فمردود عليه، وقال مسلمة بن قاسم: جائز الحديث[١].

وبذلك يكون تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيحًا ومعتبرًا؛ فقد احتج به ابن خزيمة في صحيحه، وروى له رواية واحدة، عن محمد بن يحيى، عن إسماعيل بن عبد الكريم الصنعاني أبو هشام[٢]، وكذا احتج به ابن حبان في صحيحه وروى له ثماني روايات، وكذا الحاكم في المستدرك وروى له ثلاث روايات، منها الحديث رقم(٧٢١٤)وقال الحاكم عقبه: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص فقال: صحيح[٣]. وهذا يُعتبر توثيق ضمني من الحاكم لجميع رواة الإسناد. والراوي قد وثقه ابن معين، وغيره من الأئمة. فمما سبق تبين أن تعقب الحافظ العراقي صحيح في محله، وأن الراوي معروف قد ثبتت عدالته بتوثيق الأئمة له وليس كما قال ابن القطان: لا يُعرف ولم تثبت عدالته، والله أعلم.

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر: (١/٣١٦/ت٥٧٤)

(٢) صحيح ابن خزيمة، كتاب: الوضوء، باب: الأمر بتسمية الله عز وجل عند تخمير الأواني، والعلة التي من أجلها أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتخمير الإناء حديث رقم(جـ١/ص٦٩/حديث رقم١٣٣).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: الأشربة(جـ٤/صـ١٥٦/حديث رقم٧٢١٤) وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص فقال: صحيح.

التعقُّب الثالث: قال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في ترجمة:

٣ـ جَـابر بـن كـردِي[١] بـن جَـابر أَبُـو الْعَبَّـاس....، قَـالَ ابْـن الْقطَّـان: لَا يُعرف[٢]

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: احْتج بِهِ ابْن حبَان فِي صَحِيحه، وَذكره فِي الثِّقَات، وَقَالَ النَّسَائِيّ: لَا بَأْس بِهِ[٣].

في هذه الترجمة تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في حكمه على جابر بن كردي بأنه لا يُعرف، يعني ما عرف ابن القطان حقيقة حاله، أو أنه لا يعرف عدالته، حيث إن الأصل في هذا اللفظ أن المسئول عنه مجهول عند القائل، وهذا ما دعا الحافظ العراقي لتعقبه، وبيان أنه احتج به ابن حبان في صحيحه، وذكره في ثقاته، وقال عنه النسائي: لا بأس به، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي وهي على النحو الآتي:

قال النسائي: لا بأس به[٤]. وقال في معجم شيوخه: ما علمت فيه إلا خيرًا. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[٥]. وقال الذهبي: وثقه ابن

---

(١) بضم الكاف وسكون الراء والدال المهملتين، هذه النسبة إلى طائفة بالعراق ينزلون في الصحاري، وقد سكن بعضهم القرى يقال لهم الأكراد خصوصًا في جبال حلوان، والنسبة إليهم «الكردي» ، وقرية أيضًا يقال لها كرد. منهم جابر بن كردى الواسطي. الأنساب للسمعاني(١١/٧٩/ت٣٤٢٤)

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(٣/١٥٣)

(٣) ذيل ميزان الاعتدال(٦٨/ت٢٤٢)

(٤) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد) تحقيق الدكتور: الشريف حاتم بن عارف العوني(صـ٨٤/ت٥٠)

(٥) نقل ذلك المزي عنهما في كتابه تهذيب الكمال(٤/٤٥٨/ت٨٧٥) وكذا ذكره الخطيب، وابن عساكر في تاريخيهما، وابن حجر في التهذيب.

حبان[١]. وقال مغلطاي: ثقة[٢]. وقال السمعاني في الأنساب: فأما جابر بن كردى الواسطي من الثقات المشهورين، وهو اسم يشبه النسبة، حدث عن يزيد بن هارون الواسطي، وسعيد بن عامر، وغندر محمد بن جعفر البصري، روى عنه: أبو الحسن على بن عبد الله بن مبشر بن دينار الواسطي[٣]....، وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي في كتاب الصلة: ثقة[٤]، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق[٥]

دراسة الأقوال ومناقشتها:

بعد النظر والتأمل في حال هذا الراوي يظهر لي صحة تعقب الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان حيث إن خلاصة حال الراوي بعد ذكر أقوال الأئمة فيه أنه: صدوق؛ فقد وثقه مغلطاي، ومسلمة بن قاسم، وقال النسائي: لا به بأس، وقد سبق المراد بهذه العبارة عند النسائي في التعقب السابق، فإن أكثر الذين وصفهم بها هم ثقات مطلقًا، بل إنه قال في جماعة كبيرة منهم في موضع آخر: ثقة، وقال النسائي أيضًا في معجم شيوخه: ما علمت فيه إلا خيرًا.

وقد روى عن جابر بن كردي جماعة من الثقات سبق ذكرهم، كما ورى عنه أيضًا: أبو زرعة الرازي، وعلي بن العباس المقانعي، ومحمد بن جرير، وابن صاعد، وعلي بن عبد الله بن مبشر. وغيرهم كثير[٦] فمن تكون هذه

(١) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام للذهبي(٦/٥٩/ت١٣٣)
(٢) إكمال تهذيب الكمال (٣ / ١٣٦)
(٣) الأنساب للسمعاني(١١/٧٩)
(٤) تهذيب الكمال(٤/٤٥٨/ت٨٧٥)
(٥) تقريب التهذيب(١/١٣٦/ت٨٧٥)
(٦) تهذيب الكمال(٤/٤٥٨/ت٨٧٥)

حالته كيف لا يُعرف، فلعل الإمام ابن القطان لم يمعن النظر في أمره، ومن عرف حجة على من جهل، حيث إن ابن القطان معروف بتوسعه في تجهيل الرواة، فقد وثقه كثير من الأئمة كما سبق. وأما قوله: لا يُعرف، فهو مردود عليه بما تقدم من توثيق الأئمة له، فقد تعقبه الحافظ ابن حجر وردَّ عليه قوله في جابر بن كردي، أنه لا يُعرف فقال في تهذيب التهذيب: قال ابن القطان: لا يُعرف وهو مردود بما تقدم[١] وخرج له أبو حاتم ابن حبان حديثه في صحيحه محتجًا به[٢] وذلك في روايتين[٣] وكذا خرج له الدارقطني في سننه، والبزار في مسنده، والطبراني في معجمه الكبير والأوسط.

ومما سبق يتبين لي أن تعقب الحافظ العراقي في محله وأن الراوي صدوق، كما قال الأئمة، وأما قول ابن القطان: لا يعرف فمردود عليه بما تقدم؛ حيث إن ابن القطان معروف بتوسعه في تجهيل الرواة، وقد رد عليه الحافظ الذهبي، وابن حجر. كما سبق بيان ذلك في التعقب الأول. والله أعلم.

(١) تهذيب التهذيب(٢/٤٥/ت٧١)

(٢) إكمال تهذيب الكمال: (٣ / ١٣٦)

(٣) الرواية الأولى عن الخليل بن أحمد الواسطي كما في صحيح ابن حبان(١٢/ ٢٨٠ / ٥٤٦٦) والرواية الثانية عن منصور بن سلمة الخزاعي كما في صحيح ابن حبان(١٣/ ٦٣ / ٥٧٥٢)

التعقُّب الرابع: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٤. حجاج بن شَدَّاد.....، قَالَ ابْن الْقطَّان: لَا تعرف حَاله[١].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وَقَالَ: روى عَنهُ: حيوية بن شُرَيْح[٢]

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان حكمه في حجاج بن شدَّاد، بأنه: لا تُعرف حاله، يعني ما عرف ابن القطان حقيقة حاله، حيث إن الأصل في هذا اللفظ أن المسئول عنه مجهول عند القائل، وهذا ما دعا الحافظ العراقي لتعقبه، بأنه ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه أحد الرواة، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي وهي على النحو الآتي:

ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[٣]، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]. وقال ابن حجر في التقريب: مقبول[٥]. وقال المزي في تهذيبه: روى عنه: حيوة بن شريح، وعبد الله بن لهيعة، ويحيى بن أزهر، المصريون[٦]. روى له أبو داود حديثًا واحدًا[٧]

---

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(١٤٧/٣) قلت: من خلال الرجوع لتعريف ابن القطان للمجهول بنوعيه(العين، والحال) يتضح أنه لم يفرّق بين مجهول العين، ومجهول الحال، فيعبر في بعض الرواة بمجهول أو مجهول الحال، وهما واحد عنده، وهو من لم يرو عنه إلا واحد ولم يُعدّل، وروايته مردودة عنده. بيان الوهم والإيهام(جـ٤/٢٠)

(٢) ذيل ميزان الاعتدال(٧٤/ت٢٦٣)

(٣) التاريخ الكبير للبخاري(٣٧٧/٢/ت٢٨٣٠) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم(١٦٢/٣/ت٦٩٠)

(٤) الثقات لابن حبان(٢٠٣/٦/ت٧٣٧٦)

(٥) تقريب التهذيب لابن حجر(١٥٣/١/ت١١٢٧)

(٦) تهذيب الكمال للمزي(٤٤٠/٥/ت١١٢٠)

(٧) سنن أبي داود، كتاب: الصلاة، باب: في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة(١٣٢/١/حديث رقم٤٩١)

دراسة الأقوال ومناقشتها: من خلال ما سبق من النظر والتأمل في حال هذا الراوي يظهر أن هذا الراوي مجهول الحال[١]؛ فلم أقف فيه على جرح أو أو تعديل، فقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وسكتا عنه، وسكت عنه الذهبي في الكاشف[٢]، ولعلَّ هذا الذي حدا بابن حجر أن يقول عنه في التقريب: مقبول، وأقرَّ الحافظ ابن حجر ابن القطان في تهذيب التهذيب فلم يتعقبه بشيء فقال في ترجمة حجاج بن شدَّاد: قال ابن القطان لا يعرف حاله[٣]. وأقرَّه من قبله الحافظ مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال فقال في ترجمته: قال ابن القطان: لا يعرف حاله[٤]. إذا لو كان غير ذلك لتعقباه كما تعقبه الحافظ ابن حجر كما سبق.

قلت: وقد أحصيت روايات الحجاج بن شداد في الصحاح، والسنن، والمسانيد، والمعاجم، فلم أقف له إلا على أربعة أحاديث أحدها: أخرجه أبو داود في سننه، وآخر: في مسند الإمام أحمد، وآخر: عند البيهقي في السنن الكبرى، وآخر: عند الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة[٥]. وقد روى حديثه أبو داود في سننه، كتاب: الصلاة، باب: المواضع التي

(١) عرف ابن حجر مجهول الحال في تقريب التهذيب فقال: هو من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، فالإشارة إليه بلفظ المستور أو مجهول الحال. تقريب التهذيب لابن حجر: (صـ٧٤)

(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي(٣١٢/١/ت٩٣٥)

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر(٢٠٢/٢/ت٣٧٣)

(٤)إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي(٣٩٦/٣/ت١١٩٢)

(٥) سنن أبي داود(١٣٢/١/رقم الحديث٤٩١)، مسند الإمام أحمد(٦٤٠/١١/رقم الحديث٧٠٦٩)، البيهقي في السنن الكبرى(٦٣٢/٢/رقم الحديث٤٣٦٥) الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما(٥٢/٨/رقم الحديث٤٣)

لا تجوز فيها الصلاة حديث رقم(٤٩١) وحكم عليه العلماء بالضعف[١]؛ لجهالة حال حجاج بن شداد، وغيره. قال ابن عبد البر: هو إسناد ضعيف، مجمع على ضعفه، وهو منقطع غير متصل، وعمارة بن سعد، والحجاج، وأبو صالح مجهولون[٢]. وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فلا يُجدي شيئًا؛ لأنه معروف بتوثيق المجاهيل، قال المعلمي اليماني في التنكيل وهو يترجم لأحد الرواة: فأما ذكر ابن حبان له في الثقات فلا يُجدى شيئًا لما عرف من قاعدة ابن حبان من ذكر المجاهيل في الثقات[٣]، وقال في موضع آخر: ومن عادته يريد ابن حبان توثيق المجاهيل، وإن كانوا مقلين إذا لم ير في حديثهم ما ينكره[٤]. فقد يذكر ابن حبان الراوي في الثقات، وقد يكون الراوي ضعيفًا أو مجهولًا كما هو الحال في هذا الراوي، أو غير ذلك بحسب ما يحتف به من القرائن الدالة على ذلك، وسبيله في ذلك الاجتهاد، فإن ذكر ابن حبان الرجل في كتابه الثقات يقصد بذلك العدالة وحدها التي هي الأصل عند المسلمين، والعدالة وحدها تكفي عنده بخلاف الجمهور في الاحتجاج بالراوي دون الضبط. وقد أفصح ابن حبان عن قاعدته في مقدمة كتابه الثقات فقال: العدل من لم يعرف منه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم[٥].

---

(١) حكم عليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري وقال: في إسناده ضعف فتح الباري شرح صحيح البخاري: (٥٣٠/١)

(٢) نقله عنه ابن رجب الحنبلي في فتح الباري شرح صحيح البخاري(٢٣٦/٣)

(٣) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (٨٢٧/٢)

(٤) المصدر السابق(٨٤١/١)

(٥) الثقات لابن حبان(١/صـ١٣)

وقال ابن عبد الهادي: وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقًا كثيرًا من هذا النمط، وطريقته فيه: أنه يذكر من لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولًا لم يعرف حاله، وينبغي أن ينبه لهذا ويعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق، على أن ابن حبان قد اشترط في الاحتجاج بخبر من يذكره في هذا الكتاب شروطًا ليست موجودة في هذا الخبر الذي رواه...، فقال في أثناء كلامه: والعدل من لم يعرف منه الجرح، إذ الجرح ضد التعديل، فمن لم يعرف بجرح فهو عدل يتبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الاشياء غير المغيب عنهم[١].وهذه طريقة ابن حبان في التفرقة بين العدل وغيره، وقد وافقه عليها بعضهم وخالفه الأكثرون، وليس المقصود هنا تحرير الكلام على هذا، وإنما المراد التنبيه على اصطلاح ابن حبان وطريقته، قال: فكل من أذكره في هذا الكتاب فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرى خبره عن خصال خمس، فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن ذكرته في كتابي هذا فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال:

إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره، أو يكون دونه رجل واه لا يحتج بخبره، أو الخبر يكون مرسلًا لا يلزمنا به الحجة، أو يكون منقطعًا لا تقوم بمثله الحجة، أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه. هذا كله كلام ابن حبان في كتاب الثقات[٢]، وهذه القاعدة انتقدها

(١)الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي لابن عبد الهادي الحنبلي تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني(صـ١٠٤)

(٢) الثقات لابن حبان (١٣/١)

الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه لسان الميزان، وردّ عليه وذكر هنالك أن ابن عبد الهادي ذكرها في الصارم المنكي[١]. والمجهول عند ابن حبان كما ذكره في كتابه المجروحين: "الشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس بعدل عن حد المجهولين إلى جملة أهل العدالة كأن ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سيان". كما ذكر في ترجمة سعيد بن زياد بن قائد[٢]. وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: ولا يفرح بذكر ابن حبان له في الثقات فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يُعرف[٣].

وقد تسمح بعض الأئمة غير ابن حبان مثل الذهبي في احتمال جهالة بعض الرواة من المتقدمين حيث قال: وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقى بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأتى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه، وتحريه وعدم ذلك، وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به [٤]. قلت: ومع هذه الجهالة التي في الراوي فقد وقفت له على روايات قليلة كما سبق ذكرها. والراوي قد روى عنه أكثر من اثنين مما ترتفع عنه جهالة عينه[٥]، أما جهالة حاله، فلم أقف فيه على جرح أو تعديل، مما لم يُعد معروفًا لدى الأئمة بجرحٍ أو تعديلٍ. وأما سكوت

---

(١) لسان الميزان(١/١٥)

(٢) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان: (١/٣٢٨/ت٤٠٧)

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي(٥/٢١١/ت٦٠٢٦)

(٤) ديوان الضعفاء للذهبي(١/٤٧٨)

(٥) قال الخطيب البغدادي: وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم كذلك، وتابعه ابن الصلاح في المقدمة. الكفاية في علم الرواية: (صـ٨٨) مقدمة ابن الصلاح: (ص١٢٢)

البخاري، وابن أبي حاتم عن توثيق الراوي، وتضعيفه لا يُعتبر توثيقًا له، ولا تجريحًا فيه. قال ابن عدي: وهذا كما ذكره البخاري وقد بينت مراد البخاري أن يذكر كل راوٍ وليس مراده أنه ضعيف أو غير ضعيف، وإنما يري كثرة الأسامي ليذكر كل من روى عنه شيئًا كثيرًا أو قليلًا وإن كان حرفًا[١]. وقال ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل: على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى[٢].

وعلى كل حال فتعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في هذا الراوي غير دقيق فالراوي مجهول الحال كما نص ابن القطان، فمما سبق يتبين أن الحافظ العراقي لم يصب في تعقبه على ابن القطان، بل قد أصاب ابن القطان في وصفه بأنه لا تعرف حاله، فالراوي مجهول الحال كما تقدم، والله أعلم.

التعقُّب الخامس: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٥. حُجْرِ بْنِ الْعَنْبَسِ الْحَضْرَمِيّ[٣]....، قَالَ ابْن الْقطَّان: لَا تعرف حَاله؛ فَإِن المستور[٤] الَّذِي روى عَنهُ أَكثر من وَاحِد مُخْتَلف فِي قبُول حَدِيثه ورده

(١) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي(٣/٢٦٧/ت٥٠٣)

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٢/٣٨)

(٣) بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المنقوطة وفتح الراء، هذه النسبة إلى حضر موت وهي من بلاد اليمن من أقصاها، والمشهور بها أبو هنيدة وائل بن حجر الحضرميّ الكندي. الأنساب للسمعاني(٤/١٧٩/ت١١٦٧)

(٤) سبق أن ذكرت تعريف المستور عند ابن القطان: وهو من لم تثبت عدالته لدينا ممن روى عنه اثنان فأكثر، فإن هذا يختلف في قبول روايته من لا يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلًا له. بيان الوهم والإيهام لابن القطان(٤/١٣)

للاختلاف الَّذِي فِي أصل ابْتِغَاء مُرِيد الْعَدَالَة بعد الْإِسْلَام انْتهى[١]

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: قد وَثَّقَهُ ابْن معِين، وَأَبُو حَاتِم بن حبَان، وَأَبُو بكر الْخَطِيب، وَحسن لَهُ التِّرْمِذِيّ حَدِيث مد الصَّوْت بآمين[٢]، وَصَححهُ الدَّارَقُطْنِيّ[٣]، لَا جرم أَن ابْن الْقطَّان لما نقل تَصْحِيح الدَّارَقُطْنِيّ لَهُ قَالَ: كَأَنَّهُ عرف من حَال حجر الثِّقَة[٤]. في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان حكمه في حجر بن العنبس، بأنه: لا تعرف حاله، ثم تعقبه بقوله: وثقه ابن معين..، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي: قال ابن معين: شيخ كوفي ثقة مشهور[٥]. وقال الخطيب: كان ثقة احتج بحديث غير واحد من الأئمة[٦].

---

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام(٣/٣٧٤)

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب: الصلاة، باب: ما جاء في التأمين(٢/٢٧/رقم الحديث٢٤٨)قال: حدثنا بندار قال: حدثنا يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، قالا: حدثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: {غير المغضوب عليهم ولا الضالين}، فقال: «آمين»، ومد بها صوته. قال الترمذي: وفي الباب عن علي، وأبي هريرة. حديث وائل بن حجر حديث حسن. هكذا حسن حديثه الترمذي في جامعه كما قال الحافظ العراقي في تعقبه على ابن القطان. والراجح أنه حديث صحيح؛ رجال إسناده كلهم ثقات. قال ابن الملقن في البدر لمنير: وهذا حديث رواته كلهم ثقات، حجر بن عنبس كنيته: أبو العنبس. البدر المنير لابن الملقن: (جـ٣/صـ٥٧٨)

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب: الصلاة، باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها (٢/١٢٧/رقم الحديث١٢٦٧) وقال: هذا صحيح والذي بعده. هكذا صححه الدارقطني في سننه كما قال الحافظ العراقي في تعقبه.

(٤) ذيل ميزان الاعتدال(٧٥/ت٢٦٥)

(٥) تهذيب الكمال للمزي (٥/٤٧٣/ت١١٣٥)

(٦) تاريخ بغداد للخطيب(٨/٢٦٨/ت٤٣٧٤)

ونقل المزي أنه قال: كان ثقة أخرجوا له حديثًا واحدًا في الجهر بآمين، وصحح الدارقطني وغيره حديثه[١]. وقال البيهقي: ولما ذكر الدارقطني رواية سفيان صححها، فإنه علم أن حال حجر الثقة. وقال الذهبي في الكاشف[٢]: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج حديثه في صحيحه. وذكره ابن خلفون في الثقات[٣] وروى له البخاري في القراءة خلف الإمام، وأبو داود، والترمذي حديثًا واحدًا عن وائل بن حجر في الجهر بآمين[٤]. وقال ابن حجر: صدوق مخضرم[٥].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين لي صحة تعقب الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان حيث إن الراوي قد وثقه الأئمة، وخلاصة حاله بعد ذكر أقوال الأئمة فيه أنه: ثقة؛ فقد وثقة ابن معين، والخطيب البغدادي، والذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج حديثه في صحيحه، وذكره ابن خلفون في الثقات، وصحح حديثه الدارقطني، وغيره، وروى له الترمذي حديثًا واحدًا، وحسنه، لذا قال الحافظ العراقي في تعقبه على ابن القطان: لا جرم أن ابن القطان لما نقل تصحيح الدارقطني له قال: كأنه عرف من حال حجر الثقة.

وتعقب ابن الملقن على ابن القطان في حكمه على حجر بن العنبس فقال: بعد أن نقل قول ابن معين فيه أنه ثقة، وكذا الخطيب قال: وهذا يرد قول

(١) تهذيب الكمال للمزي (٥/٤٧٣/ت١١٣٥)

(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي(١/٣١٤/ت٩٥٠)

(٣) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال(٤/٧)

(٤) تهذيب الكمال للمزي (٥/٤٧٣/ت١١٣٥)

(٥) تقريب التهذيب لابن حجر(١/١٥٤/ت١١٤٤)

ابن القطان في «الوهم والإيهام» أنه مستور لا يعرف له حال. وباقي رواته من فرسان الصحيح. لا جرم أن الدارقطني قال: هذا حديث صحيح. كما نقله عنه ابن القطان في الكتاب المذكور، وابن الجوزي في «تحقيقه» . وقال الترمذي: هذا حديث حسن. وقال الرافعي في «آماليه الشارحة لمفردات الفاتحة» : هذا حديث حسن ثابت[١].

فمما سبق تبين أن الحافظ العراقي قد أصاب في تعقبه على ابن القطان فالراوي ثقة كما تقدم. أما قول ابن القطان: لا يُعرف حاله؛ فمردود عليه بما تقدم من أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي، والله أعلم.

التعقُّب السادس: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٦. حُصَيْن بن قبيصَة الْفَزارِيّ[٢].....، قَالَ ابْن الْقطَّان: لَا تعرف حَاله[٣].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وروى عَنهُ جمَاعَة[٤]. في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان حكمه في حصين بن قبيصة، بأنه لا تعرف حاله، ثم تعقبه بقوله: ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه جماعة؛ ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

قال العجلي: تابعي ثقة[٥]. وقال ابن حجر: ثقة[٦]. وذكره ابن حبان في

(١) البدر المنير لابن الملقن: (جـ٣/٥٧٨)

(٢) بفتح الفاء والزاى والراء في آخرها بعد الألف، هذه النسبة إلى فزارة، وهي قبيلة، كان منها جماعة من العلماء والأئمة. الأنساب للسمعاني(١٠/٢١٢/ت٣٠٥٢)

(٣) بيان الوهم والإيهام(٥/ ١٨).

(٤) ذيل ميزان الاعتدال (٨٣/ت٢٩٧)

(٥) الثقات للعجلي(١٢٢/ت٢٩٩)

(٦) تقريب التهذيب (١/١٧٠/ت١٣٨٠)

الثقات من التابعين[١]، وذكره ابن خلفون في الثقات[٢]. وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من الكوفيين[٣]. وذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٤]، وقال المزي في تهذيب الكمال: روى عنه: الركين بن الربيع، وعبد الملك بن عمير، والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود. وروى له أبو داود، والنسائى، وابن ماجه[٥]. وخرج له أبو بكر بن خزيمة حديثه في صحيحه[٦]، وكذلك ابن حبان في صحيحه[٧].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي في محله وأن الراوي ثقة؛ فقد وثقه العجلي، وابن حجر، واحتج به ابن خزيمة، وابن حبان، وخرجا له حديثه في صحيحيهما، وروى عنه أكثر من أثنين مما ترتفع الجهالة عنه، وروى له أبو داود في سننه، والنسائي، وابن ماجه، وأبو جعفر الطحاوي، وغيرهم. أما سكوت البخاري فلا يعد توثيقًا ولا تجريحًا كما بينت ذلك سابقًا.

أما قول ابن القطان: لا يُعرف حاله فليس في محله؛ فهو مردود عليه بما تقدم من أقوال أئمة الجرح والتعديل؛ فقد انفرد ابن القطان بقوله هذا بخلاف غيره من الأئمة، فالراوي احتج به ابن خزيمة، وابن حبان، ووثقه الحافظ ابن

---

(١) الثقات لابن حبان(١٥٧/٤/ت٢٢٦٢)

(٢) التَّراجِمُ السَّاقِطَةُ مِنْ كِتَابِ إِكْمَال تَهْذِيبَ الكَمَال لمُغْلَطَاي(٢٠٤/ت٢١٢)

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد(٦/ ١٨٠).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري(١٣/٥/٣)

(٥) تهذيب الكمال (٣٥٠/٦/ت١٣٦٥)

(٦) صحيح ابن خزيمة، كتاب: الوضوء، باب: الأمر بغسل الفرج من المذي مع الوضوء (١/ ١٥ رقم ٢٠). قال الأعظمي محقق كتاب صحيح ابن خزيمة: إسناده صحيح

(٧) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، كتاب الطهارة، باب: نواقض الوضوء ذكر البيان بأن قوله صلى الله عليه وسلم: "فلينضح فرجه" أراد به: فليغسل ذكره (٣/ ٣٨٥ رقم ١١٠٢)

حجر، فلعل ابن القطان لم يطلع على حاله، فهو متوسع في تجهيل الرواة، قال الذهبي في ميزان الاعتدال: فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته. وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل[١].

فالذي ادَّعاه ابن القطان أنه لا يعرف حاله مردود عليه؛ فقد روى عنه جماعة، كما ذكرهم المزي في تهذيب الكمال، ووثقه العجلي، وابن حجر، وهذا يعني انتفاء الجهالة عنه بذلك. وقال السيوطي في تدريب الراوي: جهل جماعة من الحفاظ قومًا من الرواة لعدم علمهم بهم، وهم معروفون بالعدالة عند غيرهم، وأنا أسرد ما في الصحيحين من ذلك: إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي، جهله ابن القطان، وعرفه غيره، فوثقه ابن حبان، وروى عنه جماعة[٢] وقال اللكنوي[٣] في الرفع والتكميل: فإن هناك جمعًا من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد في هذا الباب فيجرحون الراوي بأدنى جرح ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه عند أولي الألباب، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر وجرحه لا يعتبر إلا أذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر فمنهم أبو حاتم، والنسائي، وابن معين، وابن القطان، ويحيى القطان، وابن حبان، وغيرهم، فإنهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعنت فيه فليثبت العاقل في الرواة الذين تفردوا بجرحهم وليتفكر فيه[٤] والله أعلم.

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي(٥٥٦/١)

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي(٣٧٧/١)

(٣) هو محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات المتوفى: ١٣٠٤هـ. الأعلام للزركلي: (١٨٧/٦)

(٤) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات اللكنوي(١/صـ٢٧٤-٢٧٥)

التعقُّب السابع: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٧- زَائِدَة بن نشيط من أهل الْكُوفَة....، قَالَ ابْن الْقطَّان: وزائدة لَا يُعرف إِلَّا بِرِوَايَة ابْنه عَنهُ[١]

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: قد روى عَنهُ فطر بن خَليفَة، كَمَا ذكره ابْن أبي حَاتِم، وَغَيره وَذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وَقَالَ: روى عَنهُ ابْنه عمرَان، وَأهل الْعرَاق، وَأخرج لَهُ فِي صَحِيحه محتجًا بِهِ[٢]. في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان حكمه في زائدة بن نشيط: أنه لا يعرف إلا برواية ابنه عنه، مما دعا الحافظ العراقي لتعقبه؛ بأنه قد روى عنه غير ابنه مما ذكرهم، وذكره ابن حبان في ثقاته؛ ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي، ومعرفة من روى عنه وذلك على النحو الآتي:

قال الذهبي في الكاشف: ثقة[٣]. وذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا [٤]. وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقال: روى عنه: فطر، وعمران بن زائدة بن نشيط، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٥]، وذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وَقَالَ: روى عَنهُ ابْنه عمرَان، وَأهل الْعرَاق، وَأخرج لَهُ فِي صَحِيحه محتجًا بِهِ[٦]. وقال ابن حجر:

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(٤/صـ٦٤٢)
(٢) ذيل ميزان الاعتدال (١/١٠٥/ت٣٨٣)
(٣) الكاشف للذهبي(١/٤٠٠/ت١٦٠٩)
(٤) التاريخ الكبير(٣/٤٣٢/ت١٤٣٨)
(٥) الجرح والتعديل(٣/٦١٢/ت٢٧٧٥)
(٦) الثقات لابن حبان(٦/٣٣٩/ت٨٠١٨) وأخرج له في صحيحه رقم الحديث(٢٦٠٣)

مقبول[١]. وروى له أبو داود حديثًا، والترمذي، وقال بعد أن روى له حديثًا من طريقه: هذا حديث حسن غريب[٢]. وكذا خرج له ابن ماجه حديثا آخر[٣]، وخرج الحاكم حديثه في مستدركه[٤]، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص فقال: صحيح[٥]. وهذا يُعتبر توثيق ضمني لجميع رواة الإسناد، وكذا خرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه[٦]، وكذا ابن حبان في صحيحه[٧].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي، تبين لي صحة تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان، وأن الراوي صدوق؛ فقد روى عنه: غير ابنه عمران، وهو فطر بن خليفة، كما نص على ذلك ابن أبي حاتم، والمزي ، والذهبي في الكاشف، وغيرهم، بل قال ابن حبان: وروى عنه أهل العراق، مما يدل على أنه يُعرف بغير رواية ابنه عنه، وابن حِبان وإن كان متساهل في التوثيق، إلا أنه إذا ذكر الراوي في ثقاته، وخرج له في صحيحه، فهذا يدل على قوته عنده، كما في هذا الراوي، ووثقه الذهبي في الكاشف، وروى له الترمذي، وحسن حديثه، وكذا الحاكم في المستدرك، وابن خزيمة في صحيحه، وابن حبان، وصححوا حديثه، وهذا يُعتبر توثيق ضمني منهم لهذا الراوي، وسكت عنه البخاري، وابن أبي حاتم

---

(١) تقريب التهذيب(١/٢١٣/ت١٩٨٣)

(٢) الترمذي في سننه، كتاب: صفة القيامة والرقائق والورع باب: ما جاء في صفة أواني الحوض(٤/٢٢٤/رقم الحديث٢٤٦٦) وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

(٣) ابن ماجة في سننه، كتاب: الزهد، باب: الهم بالدنيا(٢/١٣٧٦/رقم الحديث٤١٠٧)

(٤) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/٣٠/ت١٦٣٢)

(٥) مستدرك الحاكم(٢/٤٨١/رقم الحديث٣٦٥٧)

(٦) ابن خزيمة في صحيحه(٢/١٨٨/رقم الحديث١١٥٩)

(٧)ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان(٢/١١٩/رقم الحديث٣٩٣)

فلم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وردَّ الإمام الذهبي على ابن القطان بعد أن ذكر أنه لا يُعرف فقال الذهبي ردًا على ابن القطان: وثق. وذلك في كتابه الرد على ابن القطان[١]. أما قول الحافظ ابن حجر: مقبول؛ وذلك لقلة روايته، لأنه مقل من الرواية؛ فقد وقفت له على روايات قليلة في الصحاح، والسنن، والمسانيد، والمعاجم وهي إحدى عشرة رواية، وهي عند أبي داود، والترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم في المستدرك، والبيهقي في السنن الكبرى، ومسند الإمام أحمد، ومسند البزار، وشرح معاني الأثار للطحاوي، ومصنف بن أبي شيبة. والله أعلم.

وعلى كل حال فتعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في هذا الراوي دقيق؛ لأن الراوي معروف لدى الأئمة باسمه، ونسبه، وعينه معلومة، ومتحقق وجوده، فقد روى عنه جماعة غير ابنه عمران، كما سبق، ووثقه الذهبي في الكاشف، وصحح الأئمة حديثه كالحاكم، والذهبي، وحسنه الترمذي كما تقدم، والله أعلم.

التعقُّب الثامن: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٨. زرْعَة بن عبد الرَّحْمَن.....، قَالَ ابْن الْقطَّان: زرعه وَأَبوهُ غير معروفي الْحَال وَلَا مشهوري الرِّوَايَة[٢].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: روى عَن زرْعَة جمَاعَة: قَتَادَة، وَأَبُو الزِّنَاد، وَسَالم أَبُو النَّصْر، وَوَثَّقَهُ النَّسَائِيّ، وَذكره ابْن حبَان فِي ثِقَات التَّابِعين بروايته عَن جده وَقَالَ: وَمن زعم أَنه زرْعَة بن مُسلم بن جرهد فقد وهم، وَأخرج لَهُ فِي صَحِيحه محتجًا بِهِ[٣]. في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن

(١) الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام للذهبي(١/صـ٥٢)

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(٣/٣٣٩)

(٣) ذيل ميزان الاعتدال (١٠٦/ت٣٨٧)

القطان حكمه في زرعة بن عبد الرحمن، بأنه غير معروف الحال ولا مشهور الرواية، ثم تعقبه بقوله: روى عنه جماعة، ووثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات...، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

قال النسائي: ثقة[١]. وذكره ابن خلفون في الثقات. ولما ذكره ابن حبان في الثقات قال: وقد روى قتادة عن زرعة بن عبد الرحمن عن راشد بن حبيش عن عبادة بن الصامت[٢]. وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وقال: روى عنه أبو الزناد، وسالم أبو النضر، ومن زعم أنه زرعة بن مسلم بن جرهد فقد وهم وقد قيل: روى قتادة عن زرعة بن عبد الرحمن عن راشد بن حبيش عن عبادة بن الصامت[٣]. وقال الذهبي، وابن حجر: وثقه النسائي[٤].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي في محله، وأن الراوي ثقة؛ فقد روى عنه جماعة: وهم قتادة، وأبو الزناد، وسالم أبو النصر، ووثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له في صحيحه محتجًا به[٥]، وهذا يدل على قوته عنده. وروى له أبو داود في سننه، والترمذي في جامعه، وقال:

---

(١) نقله المزي، وفي تهذيب الكمال(٣٤٩/٩/ت١٩٨٥)، والحافظ ابن حجر في التهذيب(٣٢٦/٣/ت٦٠٦)

(٢) الثقات لابن حبان(٢٦٨/٤/ت٢٨٥٦)

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٦٠٦/٣/ت٢٧٤٣)، وتهذيب التهذيب(٣٢٦/٣/ت٦٠٦)

(٤) الكاشف(٤٠٤/١/ت١٦٣٦)، وتقريب التهذيب لابن حجر(٢١٥/١/ت٢٠١٥)

(٥) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، كتاب: الصلاة، باب: ذكر الأمر بتغطية فخذه إذ الفخذ عورة (٦٠٩/٤/رقم الحديث١٧١٠)

هذا حديث حسن[١]. ويُعتبر هذا توثيق ضمني من الترمذي لجميع لرواة الإسناد، فمما سبق تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح في محله. والله أعلم.

التعقُّب التاسع: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٩. زَكَرِيَّا بن الحكم....، قَالَ ابْن الْقطَّان: بَقِي عَلَيْهِ أَن يُنَبه على رَاوِيه عَنهُ فَإِنَّهُ مَجْهُول لَا يعرف الْبَتَّةَ[٢].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: هُوَ زَكَرِيَّا بن الحكم أَبُو يحيى الْأَسدي الرَّسْعَنِي[٣]، ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات،

وَقَالَ: عَنهُ أَبُو عرُوبَة وَأهل الجزيرة[٤]. في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ان القطان قوله: بقي عليه أن ينبه على راويه عنه(وهو زكريا بن الحكم) فإنه مجهول لا يعرف البتة، يقصد بذلك عبد الحق في الأحكام، حيث أورد له ابن عدي في ترجمة عمر بن عمرو، وبه أعله عبد الحق في الأحكام، فتعقب ابن القطان على عبد الحق بقوله هذا، ثم تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان بقوله: روى عنه أبو عروبة، وأهل الجزيرة، وذكره ابن حبان في ثقاته، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من

---

(١) سنن أبي داود، كِتَاب الْحَمَّامِ، باب: النهي عن التعري(٤٠/٤/حديث رقم٤٠١٤)، والترمذي في سننه، كتاب: الأدب، باب: ما جاء أن الفخذ عورة (١١٠/٥/حديث رقم٢٧٩٥) وقال الترمذي: هذا حديث حسن ما أرى إسناده بمتصل.

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام(١٨١/٣)

(٣) الرَسْعَنى: بفتح الراء المهملة وسكون السين وفتح العين المهملة وكسر النون، هذه النسبة إلى بلدة من ديار بكر يقال لها رأس عين وماء دجلة منها يخرج، والنسبة إليها رسعنى. الأنساب للسمعاني: (١٢٢/٦/ت١٧٨٢)

(٤) ذيل ميزان الاعتدال(١٠٧/ت٣٨٩)

ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي وهي كالتالي:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: حدثنا عنه: أبو عروبة، وأهل الجزيرة[١].

وترجم له كذلك الحافظ ابن حجر في لسان الميزان فقال: هو زكريا بن الحكم عن عمرو بن عمرو العسقلاني، وعنه: أحمد بن حماد بن عبد الله الرقي، وأبو عروبة، وجماعة من أهل الجزيرة، قال ابن القطان: مجهول. قلت: وليس بمجهول؛ فقد روى عنه هؤلاء، ووثقه ابن حبان[٢]

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين لي صحة تعقب الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان حيث إن الراوي قد روى عنه جماعة، وخلاصة حاله بعد ذكر أقوال الأئمة فيه أنه: لا بأس به؛ فقد روى عنه جماعة منهم: أحمد بن حماد بن عبد الله الرقي، وأبو عروبة، وجماعة من أهل الجزيرة، مما ترتفع عنه الجهالة، وذكره ابن حبان في الثقات، وتعقب الحافظ ابن حجر على ابن القطان ورد قوله في تجهيل زكريا بن الحكم، فقال: قال ابن القطان مجهول، قلت: وليس بمجهول؛ فقد روى عنه هؤلاء، ووثقه ابن حبان[٣].

قلت: وأخرج له ابن حبان في صحيحه محتجًا به[٤]، فهذا يدل على قوته عنده. وروى عنه أكثر من اثنين، فبذلك ترتفع عنه الجهالة كما هو معروف في كتب المصطلح أن أقل ما يرفع الجهالة عن الراوي أن يروي عنه اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم. قال ابن حجر: روى الخطيب بسنده عن

---

(١) الثقات لابن حبان(٨/٢٥٥/ت١٣٣٠٣)

(٢) لسان الميزان لابن حجر(٢/٤٧٨/ت١٩٢٦)

(٣) لسان الميزان لابن حجر: (٣/٥٠٤/ت٣٢١٣)

(٤) صحيح ابن حبان(١٤/٥٨٣/حديث رقم٦٦١٥) و(حديث رقم٧١١٨) و(حديث رقم٢٣١٢)

يحيى بن معين أنه قال: إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة، لكن قد ترتفع الجهالة برواية واحد إذا كان من النقاد الذين لا يروون إلا عن الثقات، كالإمام مالك، وشعبة بن الحجاج، غيرهما[١]. والله أعلم.

التعقُّب العاشر: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

١٠ـ زيد بن الْحَرِيش الْأَهْوَازِي[٢]....، قَالَ ابْن الْقطَّان: زيد بن الْحَرِيش مَجْهُول الْحَال، وَكَذَا فضا وَالِد مُحَمَّد بن فضا وصغدي ضعيفان انْتهى[٣]

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات فَقَالَ: روى عَن عمرَان بن عُيَيْنَة، حَدثنَا عَنهُ: عبد الله بن أَحْمد بن مُوسَى القَاضِي عَبْدَانِ رُبمَا أَخطَأ، وَقَالَ ابْن أبي حَاتِم: روى عَنهُ إِبْرَاهِيم بن يُوسُف الهسنجاني[٤].

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ان القطان قوله أن: زيد بن الحريش مجهول الحال، ثم تعقبه بقوله: روى عنه عمران بن عيينه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. ونقل عن ابن أبي حاتم أنه روى عنه: إبراهيم بن يوسف، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي وهي كالتالي:

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن عمران بن عيينة ثنا عنه عبد الله

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي(صـ٨٩)

(٢) بفتح الألف وسكون الهاء وفي آخرها الزاى، هذه النسبة الى الأهواز وهي من بلاد خوزستان، وتنسب جميع بلاد الخوز الى الأهواز. الأنساب للسمعاني(١/٣٩٥/ت٢٨٢)

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام(٣/٣٨٣)

(٤) بكسر الهاء والسين المهملة وسكون النون وفتح الجيم وفي آخرها النون بعد الألف، هذه النسبة إلى قرية من قرى الري يقال لها هسنكان، فعرب وقيل لها: هسنجان. الأنساب للسمعاني(١٣/٤١٢/ت٥٢٥٧)، ذيل ميزان الاعتدال(١٠٩ /ت ٣٩٨)

بن أحمد بن موسى القاضي عبدان ربما أخطأ[١]، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا وقال: روى عَنهُ إِبْرَاهِيم بن يُوسُف الهسنجاني [٢] وقال الهيثمي في مجمع الزوائد في حديث هو أحد رواته: رواه الطبراني في الكبير وفيه زيد بن الحريش، ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه، ولم يوثقه وبقية رجاله ثقات[٣] وذكره مرة أخرى في حديث آخر فقال: رواه الطبراني في الثلاثة، ورجاله رجال الصحيح غير زيد بن الحريش، وهو ثقة [٤]. وقال الذهبي: كان صاحب حديث[٥]

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي في محله، وأن الراوي لا بأس به؛ فقد وثقه الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال الذهبي: كان صاحب حديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: حدثنا عنه عبد الله بن أحمد بن موسى القاضي عبدان، ربما أخطأ. قلت: عبدان الذي روى عنه زيد بن الحريش حافظ ثقة معروف، كما روى عنه إبراهيم بن يوسف، كما ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل. وإبراهيم بن يوسف قال عنه الذهبي في السير [٦]: الإمام الحافظ المجود، وروى عنه أيضًا أحمد بن محمد المعيني الأصبهاني، كما ذكر أبو نعيم في دلائل النبوة[٧] فهؤلاء ثلاثة من الثقات رووا عنه مع

(١) الثقات لابن حبان(٨/٢٥١/ت ١٣٢٨٢)
(٢) الجرح والتعديل(٣/٥٦١/ت ٢٥٣٧)
(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد(٢/١١٦)
(٤): مجمع الزوائد ومنبع الفوائد(١٠/٢٨١)
(٥) تاريخ الإسلام للذهبي (٥/١١٤٣/ت ١٩٦)
(٦) سير أعلام النبلاء للذهبي(١٤/١١٥/ت ٥٩)
(٧) دلائل النبوة لأبي نعيم(٣٩٧/رقم الحديث٣٠١)

توثيق الهيثمي له، وذكر ابن حبان له في الثقات، فلا التفات بعد ذلك إلى قول ابن القطان، فيه: مجهول الحال. فمما سبق تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح في محله. والله أعلم.

التعقُّب الحادي عشر: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

١١ـ طَلْحَة بن أبي قنان الدِّمَشْقِي[١]....، قَالَ ابْن الْقطَّان: لَا يعرف بِغَيْر هَذَا[٢]

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: بل لَهُ رِوَايَة عَن أبي قلَابَة، وَالقَاسِم بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، وَذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات[٣]. في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في طلحة بن أبي قنان: لا يعرف بغير هذا الحديث يعني الذي أرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان إذا أراد أن يبول أخذ عودًا [٤]، رواه عنه الوليد بن سليمان بن أبي السائب، ثم تعقبه العراقي بقوله: بل له رواية عن أبي قلابة، والقاسم بن محمد بن محمد، وذكره ابن حبان في الثقات؛ ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[٥] ولم

---

(١) بكسر الدال المهملة والميم المفتوحة والشين المعجمة الساكنة وفي آخرها القاف هذه النسبة إلى دمشق. الأنساب للسمعاني(٥/٣٧٣/ت١٦١٧)

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(٣/٤١) وقال في موضع آخر: ولم يذكر له علة إلا الإرسال، ولم يبين أن طلحة بن أبي قنان مجهول(٥/٦٥٧).

(٣) ذيل ميزان الاعتدال(١٢٨/ت٤٥١)

(٤) أخرجه أبو داود في المراسيل كتاب: الطهارة، باب:(صـ٧١) والحارث بن أبي أسامة في مسنده(بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث)، كتاب: الطهارة، باب: التبوء للبول(١/٢٠٥/رقم الحديث٦٥) وهو ضعيف للإرسال.

(٥) التاريخ الكبير(٤/٣٤٧/ت٣٠٨٣)، الجرح والتعديل (٤/٤٧٦/ت٢٠٨٩)

يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حبان في الثقات[١]. وذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق، والمزي في تهذيب الكمال فقالا: روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) مرسلًا، وعن القاسم بن أبي مخيمرة، وأبي قلابة الجرمي، روى عنه: الوليد بن سليمان بن أبي السائب[٢]. وقال ابن حجر في التقريب: مجهول أرسل حديثًا[٣]. وقال في الإصابة: تابعي معروف، أرسل حديثًا فذكره بعضهم في الصحابة، وقال أبو أحمد العسكريّ بعد أن ذكره: حديثه مرسل، وكذا قال الدارقطنيّ في المؤتلف، وأخرج أبو داود حديثه في المراسيل[٤]. وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: طلحة هذا لا يدرى من هو تفرد عنه الوليد بن سليمان[٥]. روى له أبو داود في المراسيل هذا الحديث الواحد[٦]. وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: ليس يروى عنه سوى هذا الحديث[٧].

---

(١) الثقات لابن حبان(٦/٤٨٨/ت٨٧٠٧)

(٢) تاريخ دمشق لان عساكر(٢٥/١٣١/ت٢٩٨٧) ، (تهذيب الكمال١٣/٤٣١/ت٢٩٨٠)

(٣) تقريب التهذيب(١/٢٨٣/ت٣٠٣٢)

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/٤٥٠/ت٤٣٣٧)

(٥) ميزان الاعتدال(٢/٣٤٢/ت٤٠٠٩)

(٦) وهو حديث(كان إذا أراد أن يبول فأتى عزازا من الأرض) أخرجه أبو داود في المراسيل(صـ٧١) قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا الوليد بن مسلم، أخبرنا الوليد بن سليمان بن أبي السائب، عن طلحة بن أبي قنان، أن النبي صلى الله عليه وسلم «كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبُولَ، فَأَتَى عَزَازًا مِنَ الْأَرْضِ، أَخَذَ عُودًا، فَنَكَتَ بِهِ حَتَّى يُثَرَّى، ثُمَّ يَبُولُ» والحارث بن أبي أسامة في مسنده(بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث)(١/٢٠٥/رقم الحديث٦٥) عن الحكم بن موسى، عن الوليد بن مسلم، به. بلفظه. وهذا إسناد مرسل ضعيف؛ فإن طلحة هذا مجهول لا يدري من هو؛ كما قال الذهبي وابن حجر وصنيع ابن حبان يشعر بأن الحديث معضل؛ لأنه ذكر طلحة بن أبي قنان في أتباع التابعين في كتابه الثقات والله أعلم.

(٧) تهذيب الكمال(١٣/٤٣١/ت٢٩٨٠)

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي في غير محله، وأن الراوي مجهول؛ فقد وصفه بالجهالة ابن القطان، وابن حجر، ولا يعرف بغير هذا الحديث كما نص ابن القطان، والخطيب البغدادي، والمزي، والذهبي، ولا يلتفت إلى توثيق ابن حبان له بذكره في الثقات فهو معروف بتوثيق المجاهيل. قال ابن القطان: ولم يذكر أي عبد الحق له علة إلا الإرسال، وطلحة هذا لا يعرف بغير هذا. وقال في موضع آخر: ولم يبين أن طلحة بن أبي قنان مجهول. وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: ليس يروى عنه سوى هذا الحديث. وقال المزي: روى له أبو داود في المراسيل هذا الحديث الواحد. وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: طلحة هذا لا يدرى من هو تفرد عنه الوليد بن سليمان. وقال ابن حجر: مجهول أرسل حديثًا. وبعد البحث عن روايات هذا الراوي لم أقف له على رواية عن أبي قلابة، والقاسم بن محمد بن محمد، اللهم إلا ما نص عليه المزي في تهذيب الكمال، وكذا ابن حبان في الثقات، والعراقي وبحثت في ترجمتهما فلم أقف على رواية لطلحة ممن روى عنهما، والله أعلم.

وقد تفرد بالرواية عنه الوليد بن سليمان بن أبي السائب، كما نص الأئمة على ذلك ولم يوثقه غير ابن حبان، وسكت عنه البخاري، وابن أبي حاتم فلم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، فهو مجهول الحال، وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر بقوله في التقريب: مجهول أرسل حديثًا. وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فلا يجدي شيئًا؛ لأنه معروف بتوثيق المجاهيل، قال المعلمي اليماني في التنكيل وهو يترجم لأحد الرواة: فأما ذكر ابن حبان له

في الثقات فلا يجدى شيئًا لما عرف من قاعدة ابن حبان من ذكر المجاهيل في الثقات[١] وقال في موضع آخر: ومن عادته – يريد ابن حبان– توثيق المجاهيل وإن كانوا مقلين إذا لم ير في حديثهم ما ينكره[٢] فقد يذكر ابن حبان الراوي في الثقات، وقد يكون الراوي ضعيفًا أو مجهولًا كما هو الحال في هذا الراوي، كما سبق بيان ذلك في التعقب الرابع فينظر إليه. والله أعلم.

وعلى كل حال فتعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في هذا الراوي غير دقيق فالراوي مجهول كما نص ابن القطان في موضع آخر من كتابه بيان الوهم والإيهام وكذا ابن حجر، ولا يُعرف برواية سوى هذا الحديث الذي أخرجه أبو داود في المراسيل كما نص الحافظ أبو بكر الخطيب ،والذهبي. ومن خلال ما سبق من النظر والتأمل في حال هذا الراوي يظهر لي أن هذا الراوي مجهول الحال، والله أعلم.

<u>التعقُّب الثاني عشر: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة</u>

١٢. عَاصِم بن حميد السَّكُونِيّ[٣]....، قَالَ ابْن الْقطَّان: لَا يُعرف بتوثيق[٤].

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (٨٢٧/٢)

(٢) المصدر السابق(٨٤١/١)

(٣) بفتح السين وضم الكاف وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى السكون، وهو بطن من كندة، والمنتسب إليها أبو بدر شجاع ابن الوليد بن قيس السكونيّ، من أهل الكوفة. الأنساب للسمعاني(١٦٤/٧/ت٢١١٥)

(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام(١٣٩/٤)

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: وَثَّقَهُ الدَّارَقُطْنِيّ، وَغَيره، وَذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات[١]، وَأخرج لَهُ مُسلم[٢].

في هذه الترجمة نقل العراقي عن ابن القطان قوله في عاصم بن حميد أنه: لا يعرف بتوثيق، ثم تعقبه بقوله: وثقه الدارقطني، وغيره، وأخرج له مسلم، وذكره ابن حبان في ثقاته؛ ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

قال الدارقطني: ثقة[٣]. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: من أهل اليمن يروي عن معاذ بن جبل، وعوف بن مالك، وعائشة عداده في أهل الشام روى عنه: أهلها، وأزهر بن سعيد، ومالك بن دينار[٤] وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[٥]. وقال الذهبي: وثق[٦]. وقال ابن حجر في التقريب: صدوق

(١) ذيل ميزان الاعتدال(١٣١/ت٤٥٤)

(٢) قلت: أما قول الحافظ العراقي أخرج له مسلم: فلم أقف بعد البحث له على رواية في صحيح الإمام مسلم، فلعل الحافظ العراقي وهم في ذلك؛ حيث لم يخرج له مسلم في صحيحه، وكذا بالرجوع إلى كتب التراجم التي ترجمت له كتهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، وغيرهما، لم ينص أحد من العلماء على إخراج الإمام مسلم له في صحيحه ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد عن حديث هو أحد رجاله: ورجال الإسنادين رجال الصحيح غير راشد بن سعد، وعاصم بن حميد، وهما ثقتان. فلم ينص الهيثمي على إخراج الإمام مسلم له في صحيحه، وكذلك بالرجوع إلى كتاب رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (ت: ٤٢٨هـ) لم ينص على ذكر عاصم بن حميد في كتابه، والله أعلم. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي(٢٢/٩)

(٣) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله(٢٤٠/٢/ت١٧٣٧)

(٤) الثقات لابن حبان(٢٣٥/٥/ت٤٦٤٦)

(٥) التاريخ الكبير للبخاري(٤٨١/٦/ت٣٠٤٩)، والجرح والتعديل(٣٤٢/٦/ت١٨٩١)

(٦) الكاشف(٥١٨/١/ت٢٤٩٨)

مخضرم[١].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين لي صحة تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان، وأن الراوي صدوق؛ فقد وثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى له أبو داود، والترمذي في الشمائل، والنسائي، وابن ماجه[٢]، وخرج حديثه ابن حبان في صحيحه[٣] وروى عنه: جماعة من الثقات، أما قول ابن القطان: لا يعرف بتوثيق فمردود عليه بما تقدم، وكأنه لم يطلع على توثيق الدارقطني له كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر في الإصابة، فقد تعقب ابن القطان وردَّ عليه قوله فقال: وقال ابن القطّان: لا يعرف حاله، وقد وثّقه الدّارقطنيّ، فكأن ابن القطان لم يطلع على ذلك[٤]. وردَّ عليه أيضًا مغلطاي في شرحه لسنن ابن ماجه فقال: عن حديث رواه عاصم بن حميد، وسكت عنه الإشبيلي مصححًا له، وعاب ذلك عليه ابن القطان، وزعم: أنّ عاصمًا لا يُعرف أنه ثقة.....، ثم قال: تجهيله إياه (يعني عاصم بن حميد) وليس كذلك؛ فإنه ممن وثقة البستي أي ابن حبان، وخرج له حديثًا في صحيحه، وأبو الحسن الدارقطني[٥]. وقال ابن رجب في فتح الباري: وعاصم هذا؛ وثقه ابن حبان، والدارقطني، وهو من أصحاب معاذ[٦]. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد عن حديث هو أحد رجاله: ورجال الإسنادين رجال الصحيح

---

(١) تقريب التهذيب(١/٢٨٥/ت٣٠٥٦)

(٢) تهذيب الكمال(١٣/٤٨١/ت٣٠٠٤)

(٣) صحيح ابن حبان(٢/٤١٤/رقم الحديث٦٤٧)، وحديث رقم(٢٦٠٢)

(٤)الإصابة في تمييز الصحابة(٥/٥٨/ت٦٢٩٤)

(٥) شرح سنن ابن ماجه الإعلام بسنته عليه السلام(١٠٣٦)

(٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب(٤/٣٧٥)

غير راشد بن سعد، وعاصم بن حميد، وهما ثقتان[١] ويتبين مما تقدم أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان سديد ووجيه، ومقبول ويشهد له توارد عبارات الأئمة بتوثيق عاصم بن حميد، والاحتجاج به، فقد وثقه الدارقطني، وقال ابن حجر: صدوق. والله أعلم.

التعقُّب الثالث عشر: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

١٣. عبد الله بن عصمَة الْجُشَمِي[٢] .....، قَالَ ابْن الْقطَّان: مَجْهُول[٣]

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وروى عَنهُ غير وَاحِد، وَلَا أعلم أحدًا من أَئِمَّة الْجرْح وَالتَّعْدِيل تكلم فِيهِ[٤] في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في عبد الله بن عاصم أنه: مجهول. ثم تعقبه: بأنه لا يُعدُّ من جملة المجاهيل؛ لأنه روى عنه غير واحد، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يتكلم فيه أحد من أئمة الجرح والتعديل، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

---

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي(٢٢/٩)

(٢) بضم الجيم وفتح الشين وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى قبائل منها جشم بن الخزرج. الأنساب للسمعاني: (٢٧٨/٣/ت٨٩٨)

(٣) عرف ابن القطان المجهول بنوعيه(العين، والحال) فقال: فأما قسم مجهولي الأحوال، فإنهم قوم أنما روى عن كل واحد منهم واحد، لا يعلم روى عنه غيره. بيان الوهم والإيهام: (جـ٤/صـ١٣)

(٤) ذيل ميزان الاعتدال (١٣٦/ت٤٨١)

اختلفت أقوال الأئمة النُّقاد في هذا الراوي على قولين:

القول الأول: توثيقه: قال العجلي: عبد الله بن عصمة ثقة[١]. وقال الذهبي في الكاشف: ثقة[٢]. وذكره البخاري في التاريخ الكبير[٣]. وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[٤] وسكتا عنه ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: شيخ يروي عن: حكيم بن حزام، روى عنه: يوسف بن ماهك. وخرج له حديثه في صحيحه[٥]. وقال المزي في تهذيبه: روى عن: حكيم بن حزام. روى عنه: صفوان بن موهب، وعطاء بن أبي رباح، ويوسف بن ماهك: المكيون[٦]. وقال العراقي: لا أعلم أحدًا من أئمة الجرح والتعديل تكلم فيه، بل ذكره ابن حبان في الثقات. وذكره ابن خلفون في كتاب الثقات، ومسلم في الطبقة الأولى من أهل مكة شرفها الله تعالى[٧] وقال ابن عبد البر في الاستذكار: يختلف في حديث حكيم بن حزام، وأسانيده ما ذكرنا إلا أن عبد الله بن عصمة هذا لَمْ يَرَهُ، وعنه: عن يوسف بن ماهك فيما علمت، ويوسف ثقة وما أعلم لعبد الله بن عصمة جُرْحَةً إلا أن من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو مجهول عندهم إلا أني أقول: إن

(١) الثقات للعجلي(٢/٤٦/ت٩٣٣)

(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة(١/٥٧٤/ت٢٨٥٨)

(٣) التاريخ الكبير للبخاري(٥/١٥٨/ت٤٩٠)

(٤) الجرح والتعديل(٥/١٢٦/ت٥٨١)

(٥) صحيح ابن حبان، (بترتيب ابن بلبان)كتاب: البيوع، باب: البيع المنهي عنه(١١/٣٥٨/رقم الحديث٤٩٨٣)

(٦) تهذيب الكمال للمزي(١٥/٣٠٩/ت٣٤٢٧)

(٧)إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي (٨/٧٠/ت٣٠٦٩)

كان معروفًا بالثقة، والأمانة، والعدالة فلا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد[١].
وقال ابن حجر: مقبول[٢].

والقول الثاني: تضعيفه: قال ابن حزم في البيوع من المحلي: متروك[٣].
وتلقى ذلك عبد الحق فقال: ضعيف جدًا[٤]. وقال ابن القطان: بل هو مجهول الحال. وقال الذهبي في الميزان: لا يُعرف[٥].

دراسة الأقوال ومناقشتها: من خلال النظر والتأمل في حال هذا الراوي يظهر لي أنه لا بأس به؛ فقد روى عنه أكثر من اثنين، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وسكتا عنه، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حبان في الثقات، وكذا ابن خلفون، وقال العجلي، والذهبي: ثقة. لكن الذهبي تردد فيه فوثقه في الكاشف، وقال عنه في الميزان: لا يعرف فلعله اشتبه عليه براوٍ آخر، وأصاب ابن حجر فجعله في مرتبة: مقبول كما في التقريب[٦]. ومعلوم منهج ابن حجر في إطلاق هذه اللفظة كما نص عليه في التقريب بقول: " من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه، فمقبول[٧]". وأما قول ابن حزم فيه بأنه متروك فغير سديد؛ لأن ترك الرواية عن الراوي لا يكون إلا من أجل كذبه في حديث الناس، أو تهمته بذلك، كما هو مشهور في كتب

(١) الاستذكار لابن عبد البر(٦/٣٧٥)
(٢) تقريب التهذيب لابن حجر(١/٣١٤/ت٣٤٧٧)
(٣) المحلى بالآثار لا بن حزم(٧/٤٧٣)
(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(٢/٣٢٠)
(٥) ميزان الاعتدال للذهبي(٢/٦٤١/ت٤٤٤٩)
(٦) تقريب التهذيب: (١/٣١٤/ت٣٤٧٧)
(٧) تقريب التهذيب: (صـ٨١)

المصطلح. قال ابن حجر: والقسم الثاني من أقسام المردود، وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب، وهو المتروك[١] وثمة فرق بين جهالة الحال، وترك الرواية عن الراوي، فجميعها من أسباب الطعن في الراوي وردِّ حديثه. وقد رد ابن عبد الهادي في كتابه التنقيح على ابن القطان في تضعيفه عبد الله بن عصمة فقال: وقال عبد الحق بعد ذكره هذا الحديث عبد الله بن عصمة ضعيفٌ جدًّا. وتبعهُ على تضعيفه ابنُ القطَّان، وكلاهما مخطئ في ذلك، وقد اشتبه عليهما: عبد الله بن عصْمة هذا، بالنصيبيِّ، أو غيره ممن يسمَّى: عبد الله بن عِصْمة، والله أعلم[٢]. والذي يظهر لي أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان دقيق وسديد، وأقرَّه تلميذه الحافظ ابن حجر في التهذيب فقال: وقال ابن القطان بل هو مجهول الحال، فتعقبه بما قال شيخه أي الحافظ العراقي: لا أعلم أحدًا من أئمة الجرح والتعديل تكلم فيه، بل ذكره ابن حبان في الثقات[٣]. أما قول ابن عبد البر: وما أعلم لعبد الله بن عصمة جُرْحَةً إلا أن من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو مجهول عندهم(قلت: قد روى عنه أكثر من واحد كما نص المزي في تهذيب الكمال) ثم قال ابن عبد البر: "إلا أني أقول: إن كان معروفًا بالثقة، والأمانة، والعدالة فلا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد". وبناءً على الكلام المتقدم فقد تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح، ولا يخفى أن ابن القطان له اصطلاح خاص في معنى المجهول يغاير مذهب جمهور أهل العلم، والله أعلم.

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: (صـ٩١)

(٢) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لابن عبد الهادي الحنبلي: (٥٥/٤) وأقرَّه الزيلعي في كتابه نصب الراية(٣٣/٤)

(٣) تهذيب التهذيب: (٣٢٢/٥/ت٥٤٩)

التعقُّب الرابع عشر: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

١٤. عبد الله بن مُحَمَّد بن جَعْفَر.....، قَالَ ابْن القطان: لَا أعرفهُ[١].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: هُوَ أَبُو الشَّيْخ ثِقَة إِمَام حَافظ لَا يجهل مثله[٢].

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في عبد الله بن محمد بن جعفر أنه: لا يعرفه، ثم تعقبه بقوله: هو أبو الشيخ ثقة إمام لا يجهل مثله، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي وهي على النحو التالي: قال أبو بكر الخطيب: كان حافظًا ثبتًا متقنًا. وقال أبو بكر بن مردويه: ثقة مأمون، صنف التفسير ، والكتب الكثيرة في الأحكام وغيره، وقال أبو نعيم: أحد الثقات والأعلام صنف الأحكام والتفسير والشيوخ[٣]. وقال أبو القاسم السوذرجاني: هو أحد عباد الله الصالحين، ثقة مأمون. وقال الذهبي: كان حافظًا، عارفًا بالرجال والأبواب، كثير الحديث إلى الغاية، صالحًا، عابدًا، قانتًا لله، صنف تاريخ بلده، والتاريخ على السنين ، وكتاب السنة، وكتاب العظمة، وكتاب ثواب الأعمال، وكتاب السنن. وقد وقع لنا أشياء من حديثه وتخاريجه[٤]. وقال في السير: "الإمام، الحافظ، الصادق، محدث أصبهان، المعروف بأبي الشيخ، صاحب التصانيف"[٥]

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان: (٣/٣٠٥)

(٢) ذيل ميزان الاعتدال: (صـ١٣٨/ت٤٨٨)

(٣) تاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني: (٢/٥١/ت١٠٥٥)

(٤) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام للذهبي: (٨/٣٠٥/ت٣٢٣)

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٦/٢٧٦/ت١٩٦)

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل تبين لي صحة تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان وأن الراوي ثقة حافظ إمام مصنف لا يجهل مثله؛ فقد وثقه الأئمة كالحافظ أبو بكر الخطيب، وابن مردويه، وأبو نعيم، وأبو القاسم، والذهبي، وابن حجر. أما ما ذكره ابن القطان فيه وأنه: لا يعرفه، فهذا غير صحيح؛ فقد وثقه الأئمة. وقال ابن حجر في اللسان تبعًا لشيخه العراقي ردًا على ابن القطان: قال ابن القطان: لا أعرفه كذا قال!. وهو إمام ثقة حافظ مصنف لا يجهل مثله، انتهى كلام شيخنا[١] مما سبق يتبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح وأن ما قاله ابن القطان في الراوي مردود عليه بما تقدم. والله أعلم.

التعقُّب الخامس عشر: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

١٥. عبد الله بن مُحَمَّد بن يُوسُف شيخ لأبي عمر بن عبد الْبر، جَهله ابْن الْقطَّان.

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: وَهُوَ عجب فَهُوَ أَبُو الْوَلِيد الفرضي الْحَافِظ الْكَبِير، وَلَيْسَ هُوَ مِمَّن يجهل مثله[٢].

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في عبد الله بن محمد بن يوسف أنه: جهله، ثم تعقبه بقوله: ليس هو ممن يجهل مثله...، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

قال ابن عبد البر: كان فقيهًا عالمًا في جميع فنون العلم، في الحديث والرجال. وقال أبو مروان بن حيان: الفقيه الأديب الفصيح. لم ير مثله

(١) لسان الميزان لابن حجر: (٩/٢٧/ت٨٧٧٤)

(٢) ذيل ميزان الاعتدال: (صـ١٣٩/ت٤٩٢)

بقرطبة في سعة الرواية وحفظ الحديث، والأدب البارع، وكان حسن البلاغة والخط(١).

وقال الذهبي: الإمام الحافظ، البارع الثقة(٢). وقال السيوطي: الحافظ الإمام الحجة صاحب تاريخ الأندلس، والمؤتلف والمختلف وغير ذلك، أخذ عن ابن عبد البر قال: وكان فقيهًا عالمًا في فنون العلم والحديث والرجال(٣).

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد سرد أقوال أئمة الجرح والتعديل تبين لي صحة تعقب الحافظ ابن العراقي على ابن القطان وأن الراوي ثقة حافظ فقيه حجة لا يجهل مثله؛ فقد وثقه الأئمة كشيخه ابن عبد البر، وأبو مروان بن حيان، والذهبي، والسيوطي وابن حجر، وغيرهم. مما يدل على تشدد ابن القطان وحكمه على الثقات بالجهالة، وكذا تعقبه ابن حجر في اللسان وتعجب من تجهيله له وذكر كما ذكر شيخه العراقي(٤). فمما سبق تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان تعقب صحيح في محله. والله أعلم.

التعقُّب السادس عشر: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

١٦- عبد الله بن أبي مَرْيَم مولى بني سَاعِدَة.....، قَالَ ابْن الْقطَّان: حَاله عِنْدِي غير مَعْرُوف(٥)

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وَقد ذكر الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان عبد الله بن أبي مَرْيَم الغساني وَالِد أبي بكر وَقَالَ: لَا يكَاد

(١) العبر في خبر من غبر للذهبي: (٢٠٦/٢)،وتاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام(٥٩/٩/ت١٠٩) تذكرة الحفاظ للذهبي (١٨٥/٣/ت٩٨١)

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٥/١٣/ت٣٧٢٦)

(٣) طبقات الحفاظ للسيوطي(٤١٩/ت٩٤٦)

(٤) لسان الميزان لابن حجر (٥٩١/٤/ت٤٤٥١)

(٥) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام(٥٠/٣)

يعرف، ذكر ابْن أبي حَاتِم لكل مِنْهُمَا[١] تَرْجَمَة تبْعَث على ذَلِك لِئَلَّا يظنّ أَنه هُوَ[٢].

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في عبد الله بن أبي مريم أنه: حاله عنده غير معروف، ثم تعقبه بقوله: ذكره ابن حبان...، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي وهي على النحو التالي: قال العجلي: مصري، تابعي ثقة[٣]. وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح

(١) الراوي الآخر: وهو عبد الله بن أبي مريم الغساني والد أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم. روى عنه ابنه أبو بكر ذكره ابن أبي حاتم وهو ما قصده الحافظ العراقي بقوله: وقد ذكر الذهبي في الميزان عبد الله بن أبي مريم الغساني والد أبي بكر وقال: لا يكاد يعرف ذكر ابن أبي حاتم لكل منهما ترجمة تبعث على ذلك لئلا يظن أنه هو. وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل لتفريق بينه وبين عبد الله بن أبي مريم مولى بنى ساعدة فقال: عبد الله بن أبي مريم الغساني والد أبي بكر بن عبد الله ابن ابي مريم روى عن أبيه روى عنه ابنه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم. وذكره ابن حبان في الثقات: وقال: عبد الله بن أبي مريم الغساني يروي عن الشاميين روى عنه ابنه أبو بكر بن أبي مريم يعتبر بحديثه من غير رواية ابنه عنه وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال وفي المغني فقال: عبد الله بن أبي مريم الغساني الحمصي، والد أبي بكر، لا يكاد يعرف، وخبره منكر. وهكذا ابن حجر في اللسان وقال: لا يكاد يعرف وخبره منكر. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يعتبر بحديثه من غير رواية ابنه عنه. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٥/٢١٠/ت٦٧١)، و الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٥/١٨٢/ت٨٤٦)، والثقات لابن حبان(٧/٥٥/ت٧٩٨٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي(٢/٥٠٢/ت٤٥٩٧)، والمغني في الضعفاء للذهبي(١/٣٥٧/ت٣٣٦٤)، ولسان الميزان لابن حجر(٥/٧/ت٤٤٥٧)

(٢) ذيل ميزان الاعتدال(١٣٩/ت٤٩٤)

(٣) الثقات للعجلي(٢٧٨/ت٨٨٥)

والتعديل ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا [١]. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: عبد الله بن أبي مريم مولى بني ساعدة كنيته أبو خليفة عداده في أهل المدينة[٢]. وقال المزي: روى عنه: إبراهيم بن سويد المدني، وبكر بن سوادة، وجهم بن أوس، ووهب بن منبه، روى له أبو داود في المراسيل حديثًا واحدًا[٣]. وقال ابن حجر : ذكره ابن حبان في الثقات، وقال كنيته أبو خليفة، وروى أبو بكر بن أبي سبرة، عن عبد الله بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة في الغيبة، فلا أدري هو هذا أو غيره، قلت: وقال علي بن المديني: عبد الله بن أبي مريم مجهول[٤]. وقال ابن حجر في التقريب: مقبول[٥]

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد النظر والتأمل في حال هذا الراوي يظهر لي صحة تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان فالراوي صدوق؛ فقد روى عنه أربعة كما ذكرهم المزي في تهذيبه، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وليس كما قال ابن القطان حاله عندي غير معروف، فمن عرف حجة على من لم يعرف، وأما قول على ابن المديني: مجهول، فإذا صح عنه ذلك، فقد ارتفعت جهالته برواية الأربعة عنه. وأما قول ابن حجر بأنه مقبول، فتعقبه صاحبا التحرير فقالا: بل صدوق حسن الحديث، فقد روى

(١)التاريخ الكبير للبخاري (٥/٢١٠/ت٦٧٠)،و الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٥/١٨٢/ت٨٤٥)

(٢) الثقات لابن حبان(٥/٤٠/ت٣٧٤٦)

(٣) تهذيب الكمال للمزي(١٦/١١٧/ت٣٥٦١)

(٤) تهذيب التهذيب(٦/٢٦/ت٤٠)

(٥) تقريب التهذيب(١/٣٢٢/ت٣٦١٠)

عنه أربعة، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، ونقل المؤلف في تهذيب التهذيب عن ابن المديني أنه قال: مجهول. فإذا صح عنه ذلك، فقد ارتفعت جهالته برواية الأربعة عنه[١]. ومعلوم منهج ابن حجر في إطلاق هذه اللفظة كما نصَّ عليه في التقريب: من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه، فمقبول. ولعلَّ سبب قوله هذا في الراوي قلة مروياته؛ فقد وقفت له على أربع روايات في الصحاح، والمسانيد، والسنن، والمعاجم، روايتين عند الطبراني في المعجم الكبير، وأخرى في المعجم الأوسط، والرابعة عند أبي داود في المراسيل[٢]. فالذي يظهر لي أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان سديد ووجيه، والله أعلم.

(١) تحرير تقريب التهذيب د/ بشار، والشيخ شعيب(٢/٢٦٨/ت٣٦١٠)

(٢) الطبراني في المعجم الكبير (٢٢/٣٣٢/حديث رقم(٨٣٣)، وحديث رقم(٨٣٤) ، وفي الأوسط رقم(٤٠٦٧) وفي مراسيل أبي داود حديث رقم(٨٦)

التعقُّب السابع عشر: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

١٧. عبد ربه بن سيلان، روى عَن: أبي هُرَيْرَة، روى عَنهُ: مُحَمَّد بن زيد بن المُهَاجر..، قَالَ ابْن الْقطَّان: حَاله مَجْهُول[١]. تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وَذكر الذَّهَبِيّ فِي جَابر بن سيلان من الْمِيزَان[٢] أَن اسْم ابْن سيلان فِيمَا قيل عِيسَى، وَقيل: عبد ربه فَاقْتضى أَن الثَّلَاثَة وَاحِد وَقد فرق بَينهم البُخَارِيّ، وَابْن أبي حَاتِم، وَغَيرهمَا وَذكر ابْن مَاكُولَا جَابِرا، وَعِيسَى وَلم يذكر عبد ربه وَنقل ابْن الْقطَّان عَن ابْن الرضي أَنه لما ذكر عبد ربه قَالَ أَظُنهُ أَخا لعيسى[٣] في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في عبد ربه بن سيلان أنه: حاله مجهولة، ثم تعقبه بقوله: ذكره ابن حبان، ونقل عن الذهبي الاختلاف الوارد في اسمه؛ ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي وهي على النحو التالي:

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن أبي هريرة عداده في أهل المدينة

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/٣٨٦)

(٢) قلت: ذكر الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة جابر بن سيلان: وقيل اسمه عيسى، وقيل عبد ربه. عن أبي هريرة في الغسل. تفرد عنه محمد بن زيد بن المهاجر. وروى عن جابر ابن لهيعة والليث وقال ابن حجر في التهذيب: وذكر عبد ربه بن سيلان على حدة، فقال: وروى عن أبي هريرة، وعنه محمد بن زيد، وكذا ذكره البخاري في التاريخ الكبير وقال: سمع أبا هريرة رضي الله عنه قوله قال بشر بن المفضل عن محمد بن زيد بن مهاجر، وقال حفص بن عتاب عن محمد: عن عبد ربه الرويثي، حديثه في أهل المدينة. ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. والله أعلم. ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي(١/٣٧٧/ت١٤١٤)، والتاريخ الكبير للبخاري(٦/٧٦/ت١٧٥٩)

(٣) ذيل ميزان الاعتدال(١٤٣/ت٥١٠)

وهو الذي يقال له عبد ربه الدوسي روى عنه محمد بن المهاجر[١].وقد ذكر ابن أبي حاتم عبد ربه بن سيلان مفردا، وقال: يروي عن أبي هريرة، وعنه زيد بن محمد ابن المهاجر. وكذا ذكره البخاري، وابن حبان في الثقات كما تقدم.

وقال الشيخ خليل أحمد السهارنفوري في كتاب بذل المجهود في حل سنن أبي داود: وظهر من هذا أن ابن سيلان ثلاثة: جابر بن سيلان: وهو الراوي عن ابن مسعود، وعبد ربه بن سيلان وهو الذي يروي عن أبي هريرة ويروي عنه ابن قنفذ، وأما عيسى فإنه وإن كان يروي عن أبي هريرة فلم يذكروا أن ابن قنفذ روى عنه، فتعين أن الذي أخرج له أبو داود هو عبد ربه، قاله الحافظ في تهذيب التهذيب، وقال في التقريب في ترجمة جابر بن سيلان: والصواب أن الذي روى له أبو داود اسمه عبد ربه[٢].وقال ابن حجر في التقريب: جابر ابن سيلان بكسر المهملة بعدها تحتانية ساكنة وقيل: عبد الله بن سيلان، وقيل: عيسى بن سيلان مقبول من الثالثة والصواب أن الذي روى له أبو داود اسمه عبد ربه[٣] وابن سيلان اسمه: عبد ربه بن سيلان، جاء مبينًا في بعض طرقه، وقيل: هو جابر بن سيلان.

وقال المزي في تهذيب الكمال: روى عنه: محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ. هكذا ذكره البخاري في تاريخه. وعبد الرحمن بن أبي حاتم في كتابه، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال بعض الرواة في هذا الحديث: عن عبد الله بن سيلان. وقال بعضهم: عن جابر بن

(١) الثقات لابن حبان(١٣٢/٥/ت٤٢٠٩)
(٢) بذل المجهود في حل سنن أبي داود للشيخ خليل أحمد السهارنفوري(٥٨٤/٩)
(٣) تقريب التهذيب لابن حجر (١٣٦/١/ت٨٦٨)

سيلان، فالله أعلم. ومن الأوهام: وهم عبد ربه بن عبد الله. روى عن: عبد الصمد بن عبد الوارث. روى عنه: أبو داود. هكذا قال: وهو وهم، إنما هو عبدة بن عبد الله الصفار، ووقع في بعض النسخ المتأخرة: عبد ربه بن عبد الله، وذلك وهم من الكاتب، فتبعه الشيخ على وهمه(١).

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أنَّ تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في غير محله وأن الراوي مجهول؛ للاختلاف الواقع في اسمه فقيل هو جابر بن سيلان، وقيل عيسى بن سيلان، ولم يكن له راويًا غير ابن قنفذ فهو مجهول، وسكت عنه البخاري، وابن أبي حاتم فلم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولم يوثقه غير ابن حبان وهو معروف بتوثيق المجاهيل كما سبق بيانه(٢). قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال ابن القطان الفاسي في ابن سيلان حاله مجهولة؛ لأنه ما يحرر له اسمه ولم نر راويًا غير ابن قنفذ(٣).

وقال بدر الدين العيني في مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار: قال ابن القطان: ابن سيلان مجهول؛ لأنه يقال له: عبد ربه بن سيلان، ويقال له: جابر بن سيلان، وأيًا ما كان لا يعرف. روى له أبو داود، وأبو جعفر الطحاوى(٤).

---

(١) تهذيب الكمال للمزي(١٦/٤٨٠/ت٣٧٤١)

(٢) قال المعلمي اليماني في التنكيل(٨٢٧/٢) وهو يترجم لأحد الرواة: فأما ذكر ابن حبان له في الثقات فلا يجدى شيئًا لما عرف من قاعدة ابن حبان من ذكر المجاهيل في الثقات وقال في موضع آخر(٨٤١/١): ومن عادته يريد ابن حبان توثيق المجاهيل وإن كانوا مقلين إذا لم ير في حديثهم ما ينكره، والله أعلم.

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر(٤١/٢/ت٦٤)

(٤) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار لبدر الدين العيني (١٦٧/٢/ت١٤٤١)

وقال المزي في ترجمة جابر بن سيلان :ذكره الشيخ يعني عبد الغني المقدسي صاحب الكمال فيمن اسمه عيسى، وذلك وهم منه، فإن عيسى بن سيلان، شيخ آخر، يروي عنه المصريون: عبد الله بن لهيعة وغيره، وهو متأخر الوفاة عن هذا، ولم يذكر أحد منهم أن عيسى بن سيلان يروي عنه محمد بن زيد هذا بخلاف جابر بن سيلان، والله أعلم(١).

كذا قال المزي رحمه الله وفيه نظر؛ فإن هذا الرجل لا يعد من المتأخرين عن الذي تقدم. بل هما من طبقة واحدة ذلك أن ابن يونس حينما ترجم له قال: عيسى بن سيلان سكن مصر، وهو مكي يروى عن أبي هريرة، روى عنه زيد بن أسلم، وحيوة بن شريح، والليث بن سعد، وعبد الله بن لهيعة.

ومن كل الذي تقدم يظهر أن ابن سيلان ثلاثة:

أ – جابر بن سيلان: يروي عن ابن مسعود، ويروي عنه: محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ.

ب – عبد ربه بن سيلان: يروى عن أبي هريرة، ويروي عنه محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ.

ج – عيسى بن سيلان: يروي عن أبي هريرة، وكعب. ويروي عنه المصريون.

ولما كان أحد من علماء الرجال لم يذكر رواية لابن قنفذ عن عيسى بن سيلان فتعين عندئذ أن الذي أخرج له أبو داود باسم ابن سيلان: هو عبد ربه بن سيلان، وليس جابر بن سيلان كما رجح المزي، وهو الذي نص عليه الإمام أحمد، والبخاري، وابن حبان، وغيرهم، وذلك لعدم قولهم أن جابرا روى عن أبي هريرة على أنني أميل إلى القول باتحادهما. فمما سبق

(١) تهذيب الكمال للمزي(٤/٤٤١/ت٨٦٨)

يتبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في غير محله؛ فالراوي مجهول كما قال ابن القطان، والله أعلم.

التعقُّب الثامن عشر: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

١٨ـ عبد الرَّحْمَن بن خَلاد الْأَنْصَارِيّ....، قَالَ ابْن الْقطَّان: حَال عبد الرَّحْمَن بن خَلاد مَجْهُول(١).

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات(٢).

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في عبد الرحمن بن خلاد: إنه مجهول، ثم تعقبه العراقي بقوله: ذكره ابن حبان في الثقات، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وقالا: روى عن أم ورقة، روى عنه: الوليد بن جميع، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا(٣). وذكره ابن حبان في الثقات. وقال المزي في تهذيب الكمال: روى عن: أم ورقة بنت نوفل، ولها صحبة، وقيل: عن أبيه عنها. روى عنه: الوليد بن عبد الله بن جميع، روى له أبو داود(٤) وقال ابن حجر في التهذيب: وقال أبو الحسن بن القطان : حاله مجهول(٥). كأنه مؤيد لما قاله، وقال في التقريب: مجهول الحال(٦)

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢٣/٥)

(٢) ذيل ميزان الاعتدال(١٤٤/ت٥١٥)

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٢٧٨/٥/ت٩٠٤)، والجرح والتعديل (٢٣٠/٥/ت١٠٩١)

(٤) تهذيب الكمال للمزي٨٢/١٧/ت٣٨١٠)

(٥) تهذيب التهذيب لابن حجر(١٦٨/٦/ت٣٤٦)

(٦) تقريب التهذيب(٣٣٩/١/ت٣٨٥٥)

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد النظر والتأمل في أقوال أئمة الجرح والتعديل في حال هذا الراوي يظهر لي أنَّ هذا الراوي مجهول الحال؛ فقد تفرَّد بالرواية عنه الوليد بن عبد الله بن جميع، ولم يوثقه إلا ابن حبان، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل، ولا يلتفت إلى توثيق ابن حبان له بذكره في الثقات؛ فهو معروف بتوثيق المجاهيل، ووصف الراوي بالجهالة ابن القطان، وابن حجر، وسكت عنه البخاري، وابن أبي حاتم فلم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، فهو مجهول الحال، وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر بقوله في التقريب: مجهول الحال. فالذي يظهر لي أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في تجهيله لعبد الرحمن بن خلاد غير سديد؛ لأن ذكر ابن حبان للراوي في الثقات، وانفراده بذلك من بين الأئمة لا يفيد شيئًا، ولكن يظهر أن هذا الراوي مجهول الحال، والله أعلم.

التعقُّب التاسع عشر: قال الحافظ العراقي رحمه الله:

١٩. قَالَ ابْن الْقطَّان: وراوية عَنهُ(يعني عبد الرحمن بن خلاد الأنصاري المذكور في التعقب السابق الثامن عشر) وهو الْوَلِيد بن عبد الله: لَا يُعرف أصلًا.

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: أخرج لَهُ مُسلم، وَوَثَّقَهُ ابْن معِين، وَأَبُو حَاتِم، وَأَبُو دَاوُد، وَغَيرهم وروى عَنهُ: الْكِبَار يحيى الْقطَّان، وَأَبُو نعيم، وَغَيرهم، وَقد ذكره الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان وَذكر أَن ابْن حبَان وَالْحَاكِم تكلما فِيهِ(١).

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في الراوي عن عبد الرحمن بن خلاد وهو الوليد بن عبد الله: إنه لا يعرف أصلًا، ثم تعقبه العراقي بقوله: أخرج له مسلم، ووثقه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود،

(١) ذيل ميزان الاعتدال(١٤٤/ت٥١٥)

وغيرهم...، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي وهي على النحو التالي:

قال ابن معين، والعجلي: ثقة[١]. وقال أحمد، وأبو داود، وأبو زرعة: لا بأس به[٢]. وقال أبو حاتم: صالح الحديث[٣]. وقال الذهبي: وثقوه[٤].وقال ابن سعد: كان ثقة له أحاديث. وذكره ابن حبان في الثقات[٥]. قلت: وذكره أيضًا في المجروحين وقال: كان ممن ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به[٦]. وقال العقيلي: في حديثه اضطراب[٧]. وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يهم ورمي بالتشيع[٨]. وقال الحاكم: لو لم يذكره مسلم في صحيحه لكان أولى[٩]. وذكره ابن مَنْجُويَه في رجال صحيح مسلم[١٠].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد سرد أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في محله وأن الراوي صدوق، وليس كما قال ابن القطان: لا يُعرف أصلًا؛ فقد وثقه ابن معين، والعجلي، وابن سعد، وقال أحمد، وأبو داود، وأبو زرعة: لا بأس به، وقال

(١) الثقات للعجلي(٢/٣٤٢/ت١٩٤٣)

(٢) الضعفاء لأبي زرعة الرازي(٣/٩٥٠/ت٧٥٢)

(٣) الجرح والتعديل(٩/٨/ت٣٤)

(٤) الكاشف للذهبي(٢/٣٥٢/ت٦٠٧٢)

(٥) الثقات لابن حبان(٥/٤٩٢/ت٥٨٨٨)

(٦) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين(٣/٧٨/ت١١٣٤)

(٧) الضعفاء للعقيلي(٤/٣١٧/ت١٩١٨)، تهذيب التهذيب لابن حجر(١١/١٣٩/ت٢٣٠).

(٨) تقريب التهذيب(١/٥٨٢/ت٧٤٣٢)

(٩) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي(٤/٣٣٧/ت٩٣٦٢)

(١٠) رجال صحيح مسلم لابن مَنْجُويَه(٢/٢٩٩/ت١٧٤٠)

أبو حاتم: صالح الحديث. وقال الذهبي: وثقوه. وقال ابن حجر: صدوق يهم ورمي بالتشيع. قلت: وروى عنه جمع من الرواة، وأخرج له مسلم في صحيحه(١). أما ذكر ابن حبان له في الثقات ثم أعاد ذكره في المجروحين فذلك من تناقضه وغفلته كما قال ابن عبد الهادي الحنبلي: وطريقة ابن حبان في هذا قد عرف ضعفها مع أنه قد ذكر في كتاب الثقات خلقًا كثيرًا، ثم أعاد ذكرهم في المجروحين وبين ضعفهم، وذلك من تناقضه وغفلته، أو من تغير اجتهاده، وقد ذكر الشيخ أبو عمر بن الصلاح عنه أنه غلط الغلط الفاحش في تصرفه(٢). فمن خلال ما سبق تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان تعقب صحيح في محله، والله أعلم.

التعقُّب العشرون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٢٠ـ عبد الرَّحْمَن بن عَمْرو بن عبسة.....، قَالَ ابْن الْقطَّان: مَجْهُول، والْحَدِيث لَا يَصح(٣).

---

(١) صحيح مسلم، كتاب: الجهاد والسير، باب: الوفاء بالعهد(٣/١٤١٤/رقم الحديث١٧٨٧)قال: وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ، حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، قَالَ: مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بَدْرًا....، الحديث.

(٢) الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي لابن عبد الهادي الحنبلي(صـ١٠٥)

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(٤/٨٩) أما قول ابن القطان: والحديث لا يصح. قلت: الحديث صحيح وليس كما قال ابن القطان: لا يصح؛ فقوله مردود عليه بتصحيح الأئمة للحديث فقد صححه الترمذي، والحاكم، والذهبي، وابن حبان، والحافظ ابن حجر، وأبو نعيم الأصبهاني، وابن الملقن، وابن عبد البر، وغيرهم. فالحديث صحيح. قال الترمذي في سننه عقب روايته للحديث: هذا حديث حسن صحيح. وصححه الحاكم في مستدركه فقال عقب روايته للحديث: هذا حديث صحيح ليس له علة، وقد احتج البخاري بعبد الرحمن بن عمرو، ووافقه الذهبي عليه في التلخيص فقال: صحيح ليس له علة وصحح الحديث أيضًا أبو نعيم الأصبهاني فقال: هو حديث جيد من صحيح حديث الشاميين. وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير: هو أصح سندًا من حديث حذيفة =

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وروى عَنهُ: ابْنه جَابر، وضمرة بن حبيب، وَعبد الْأَعْلَى بن هِلَال، وَمُحَمّد بن زِيَاد الإلهاني[١] فالرجل مَعْرُوف الْعين، وَالْحَال مَعًا[٢] في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في عبد الرحمن بن عمرو: إنه مجهول، والحديث الذي رواه لا يصح، وهو ما رواه (عن العرباض بن سارية قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة الحديث رواه عنه خالد بن معدان عنه وعن حجر بن حجر عن العرباض بن سارية) [٣]، ثم تعقبه بقوله: ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه جماعة فالرجل معروف العين والحال معًا، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

=

اقتدوا بالذين من بعدي فالحديث صحيح والله أعلم. .المستدرك على الصحيحين للحاكم، كتاب: العلم (١/١٧٤/رقم الحديث٣٢٩) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم لابن رجب الحنبلي(٢/١١٠) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير(٤/٣٤٩).

(١) بفتح الألف وسكون اللام وفتح الهاء وفي آخرها النون، هذه النسبة الى ألهان بن مالك أخي همدان بن مالك، والمشهور بهذا الانتساب من التابعين الأزهر بن الألهاني. الأنساب للسمعاني(١/٣٤١/ت٢٣٣)

(٢) ذيل ميزان الاعتدال(١٤٦/ت٥٢٣)

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب: العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع(٥/٤٤/رقم الحديث٢٦٧٦) وقال: هذا حديث حسن صحيح. والحاكم في المستدرك، كتاب: العلم (١/١٧٤/رقم٣٢٩) وقال: هذا حديث صحيح ليس له علة، ووافقه الذهبي عليه في التلخيص.

قال الذهبي: صدوق[١]، وذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وذكره البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٣]. وقال ابن حجر: وله في الكتب حديث واحد في الموعظة صححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم في المستدرك، وزعم القطان الفاسي أنه لا يصح؛ لجهالة حاله، وذكره مسلمة في الطبقة الأولى من التابعين وقال في التقريب: مقبول. وقال في الإصابة: تابعي معروف، أرسل حديثًا. فذكره الطبري، وابن شاهين في الصحابة[٤].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد سرد أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين لي صحة تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان، وأن الراوي صدوق؛ فقد قال فيه الذهبي: صدوق، وروى عنه جمع من الرواة، وأخرج له الترمذي في سننه، وصحح حديثه فقال عقب الحديث: هذا حديث حسن صحيح، وهذا يُعتبر توثيق ضمني لكل رواة الإسناد[٥] وصحح حديثه أيضًا الحاكم في مستدركه، فقال: عقب روايته للحديث: هذا حديث صحيح ليس له علة، وقد احتج البخاري بعبد الرحمن بن عمرو[٦]، ووافقه الذهبي عليه في التلخيص فقال: صحيح ليس له علة. وهذا يُعتبر توثيق ضمني منهما لكل

---

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة(٦٣٨/١/ت٣٢٧٧)

(٢) الثقات لابن حبان(١١١/٥/ت٤٠٩٨)

(٣) التاريخ الكبير للبخاري(٣٢٥/٥/ت١٠٣٢)

(٤) تهذيب التهذيب لابن حجر(٢٣٨/٦/ت٤٨٦)، تقريب التهذيب(٣٤٧/١/ت٣٩٦٦)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨ / ٣٥٦)

(٥) سنن الترمذي، كتاب: العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع(٤٤/٥/رقم الحديث٢٦٧٦) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٦) قلت: رد ذلك ابن الملقن في البدر المنير(٥٨٢/٩) احتجاج البخاري بعبد الرحمن بن عمرو. فقال: عبد الرحمن لم يخرج له أصلًا. أي البخاري.

رواة الإسناد[١]. ووثقه ابن حبان، وأخرج له في صحيحه[٢] فهو معروف العين، والحال معًا، وليس كما قال ابن القطان: مجهول؛ فقد انفرد بهذا القول ولم يذكره غيره من العلماء، لذلك أنكر عليه الحافظ ابن حجر في التهذيب ما قاله فقال: وزعم القطان الفاسي أنه لا يصح لجهالة حاله، كأنه منكرًا لما قاله.

وقال ابن الملقن في البدر المنير متعقبًا على تجهيل ابن القطان لهذا الراوي: قد صحح ابن حبان من طريقهما، وعبد الرحمن أشهر من حجر، فإنه روى عنه جماعة، وقد وثقهما مع ابن حبان، الحاكم كما سلف، واختار البزار طريقة يحيى بن أبي المطاع، وهو ثقة كما شهد له بذلك دحيم، والحاكم، وغيرهما[٣]. فتعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح في محله. والله أعلم.

التعقُّب الحادي والعشرون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٢١. عبد الرَّحْمَن بن ميسرَة..، قَالَ ابْن الْقطَّان: مَجْهُول الْحَال لَا يُعرف لم يرو عَنهُ إِلَّا حريز بن عُثْمَان[٤]

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: لَيْسَ كَذَلِك بل روى عَنهُ أَيْضًا: ثَوْر بن يزِيد، وَصَفوَان بن عَمْرو، وَوَثَّقَهُ الْعجلِيّ، وَابْن حبَان[٥] في هذه الترجمة نقل

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم، كتاب: العلم (١/١٧٤/رقم الحديث٣٢٩) وقال: هذا حديث صحيح ليس له علة، ووافقه الذهبي عليه في التلخيص.

(٢) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، في المقدمة، باب: الاعتصام بالسنة، وما يتعلق بها نقلا وأمرا وزجرا(١/١٧٨/حديث رقم٥)

(٣) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن(٩/٥٨٤)

(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(٤/١٠٩)

(٥) ذيل ميزان الاعتدال للحافظ العراقي(١٤٧/ت٥٢٧)

الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في عبد الرحمن بن ميسرة: إنه مجهول الحال لا يُعرف، و لم يرو عنه إلا حريز بن عثمان، ثم تعقبه بقوله: إنه لم ينفرد حريز بالرواية عنه؛ بل روى عنه جماعة، ووثقه العجلي، وابن حبان، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي وهي على النحو التالي: قال أبو داود : شيوخ حريز كلهم ثقات(١). وقال العجلي: شامي، تابعي، ثقة(٢). وكذا وثقه الهيثمي(٣). وقال الذهبي في الكاشف: ثقة(٤). وذكره ابن حبان في الثقات(٥). وكذا ذكره ابن خلفون في الثقات(٦). وقال ابن حجر: مقبول(٧) وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وسكت عنه ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.(٨) وقال علي بن المديني: مجهول، لم يرو عنه غير حريز(٩). وتبعه على ذلك ابن القطان فقال في بيان الوهم والإيهام: وعبد الرحمن بن ميسرة هذا، مجهول الحال لا يعرف لم يرو عنه إلا حريز بن عثمان.

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين لي أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح، وأن الراوي ثقة؛

---

(١) نقله عنه المزي في تهذيب الكمال(١٧/٤٥٠/ت٣٩٧٣)

(٢) الثقات للعجلي: (٣٠٠/٩٨٦)

(٣) قال الهيثمي في مجمع الزوائد(١٠/٣٨١): رواه أحمد، والطبراني بأسانيد، ورجال أحمد، وأحد أسانيد الطبراني رجالهم رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن ميسرة، وهو ثقة.

(٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة(١/٦٤٦/ت٣٣٢٧)

(٥) الثقات لابن حبان(٥/١٠٩/ت٤٠٨٨)

(٦) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي(٨/٢٣٩/ت٣٢٥٨)

(٧) تقريب التهذيب(١/٣٥١/ت٤٠٢٢)

(٨) الجرح والتعديل(٥/٢٨٥/ت١٣٦٢)

(٩) تهذيب التهذيب لابن حجر(٦/٢٨٤/ت٥٥٦)

فقد وثقه أبو داود، وقال: شيوخ حريز كلهم ثقات، وهو منهم. ووثقه أيضًا العجلي، والذهبي، وذكره ابن حبان، وابن خلفون، في ثقاتهما؛ فهو ليس بمجهول بل هو ثقة معروف العين والحال معًا. وأما قول ابن المديني: مجهول، فيدفعه رواية اثنين آخرين عنه مع حريز. أما قوله: لا يعرف لم يرو عنه إلا حريز بن عثمان فليس كذلك بل مردود عليه؛ فقد ترجم له المزي في تهذيب الكمال[١] وذكر أنه روى عنه أكثر من اثنين، وهم: ثور بن يزيد، وحريز بن عثمان، وصفوان بن عمرو. وبهذا ارتفعت عنه جهالة عينه وحاله. وصحح الأئمة الحديث الذي رواه في سنن أبي داود وهذا يُعتبر توثيق ضمني له فتعقب الحافظ العراقي على ابن القطان تعقب صحيح في محله.

ومما يؤيد ما ذكرته ما قاله ابن الملقن في البدر المنير، فقد تعقب ابن القطان في تجهيله عبد الرحمن بن ميسرة فقال: ردًا على ابن القطان: ليس بمجهول؛ بل هو معروف ثقة، ذكره أبو حاتم بن حبان في ثقاته وقوله: إنه لا يعرف لم يرو عنه إلا حريز ليس كذلك؛ فقد روى عنه ثور بن يزيد، ذكره الحافظ جمال الدين المزي في تهذيبه فقد ارتفعت عنه جهالة عينه وحاله، فالحديث حسن[٢]. ثم نقل تحسينه عن ابن الصلاح، ثم قال: وتبعه على

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي(١٧/٤٥٠/ت٣٩٧٣)

(٢) هذا الحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الطهارة باب: صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم(١/٣٠/رقم الحديث١٢١) حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل، حدثنا أبو المغيرة، حدثنا حريز، حدثني عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي، سمعت المقدام بن معدي الكندي، قال: «أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فتوضأ فغسل كفيه ثلاثا، ثم تمضمض واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا، ثم غسل ذراعيه ثلاثا ثلاثا، ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما»

ذلك النووي في شرح المهذب. وقال النووي في الخلاصة: رواه أبو داود بإسناد صحيح[١]. قلت: وحسن إسناده أيضًا البوصيري في مصباح الزجاجة[٢] وقال أبو جعفر الطبري في كتابه: "تهذيب الآثار": إسناده صحيح[٣]. وهذا يعتبر توثيق ضمني منهم لكل رواة الإسناد. ورد الذهبي على ابن القطان في كتابه: "الرد على ابن القطان" فقال تعقيبًا على ابن القطان عبد الرحمن بن ميسرة لا يعرف. قلت أي الذهبي: شيوخ حريز ثقات[٤]. والله أعلم.

التعقُّب الثاني والعشرون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٢٢- عبيد الله بن عبد الرَّحْمَن بن رَافع، وَيُقَال: عبد الله بدل عبد الرَّحْمَن، وَيُقَال: عبد الله بن عبد الله بن رَافع، وَيُقَال: عبد الرَّحْمَن بدل عبد الله، وَيُقَال: عبد الرَّحْمَن بن رَافع. حكى ابْن الْقطَّان هَذَا الاختلاف[٥] ثمَّ قَالَ:

---

(١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن(جـ٢/صـ٢٠٧-٢٠٩)

(٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه(٦٦/١) فقال: هذا إسناد حسن رواه النسائي في الصغرى بعضه من حديث علي بن أبي طالب

(٣) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي(٢٣٩/٨/ت٣٢٥٨)

(٤) الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام للذهبي(صـ٤٨)

(٥) هذا الحديث اختلف فيه اختلافًا كثيرًا غير يسير، ووقع الاختلاف فيه على أبي أسامة، فقوم يقولون: عبد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج. وقوم يقولون: عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج. وله طريق آخر من رواية ابن إسحاق، عن سليط بن أيوب، واختلف على ابن إسحاق في الواسطة التي بين سليط وأبي سعيد، فقوم يقولون: عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع. وقوم يقولون: عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع، وقوم يقولون: عن عبد الرحمن بن رافع. وبهذا الاختلاف أعلّ الحديث ابن القطان في بيان الوهم والإيهام، وقد أشار الإمام البخاري في تاريخه الكبير إلى الاختلاف الحاصل فيه، فكأنه يعله بذلك لا سيّما وأنه لم =

وَكَيف مَا كَانَ فَهُوَ من لَا يعرف لَهُ حَال وَلَا سنَن.[١]

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: روى عَن: أبي سعيد حَدِيث بِئْر بضَاعَة[٢]، وَقد صَححهُ أَحْمد، وروى عَنهُ جمَاعَة، مِنْهُم: مُحَمَّد بن كَعْب الْقرظِيّ، وَهِشَام بن عُرْوَة، وسليط بن أَيُّوب، وَغَيرهم، وَذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات[٣].

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في عبيد الله بن عبد الرحمن: إنه لا يُعرف له حال ولا عين، ثم تعقبه العراقي بقوله: روى عن أبي سعيد حديث بئر بضاعة، وقد صحح هذا الحديث الإمام أحمد، وروى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات، ولكي نقف على صحة هذا

=

يخرجه في صحيحه، وأشار الدارقطني في علله إلى الاختلاف الوارد فيه، وهذا الحديث صححه الإمام أحمد وغيره. ونقل المباركفوري في التحفة تصحيحه أيضًا عن ابن معين، وقد أجاب المباركفوري عن دعوى الاضطراب والاختلاف فقال: وأما إعلاله باختلاف الرواة في اسمه واسم أبيه، فهو أيضًا ليس بشيء؛ لأن اختلاف الرواة في السند أو المتن لا يوجب الضعف إلا بشرط استواء وجوه الاختلاف....، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لأبي العلا المباركفوري(١٦٩/١)

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام(٣٠٩/٣) كلمة (سنن) خطأ إنما الصحيح ما في كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان: فيه خمسة أقوال . وكيفما كان فهو من لا تعرف له حال ولا عين.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده(مسند أبي سعيد الخدري)(جـ١٧/صـ٣٥٨/رقم١١٢٥٧) قال: حدثنا أبو أسامة، حدثنا الوليد بن كثير، عن محمد بن كعب، عن عبيد الله بن عبد الله، وقال أبو أسامة مرة: عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج، عن أبي سعيد الخدري، قال: قيل: يا رسول الله، أنتوضأ من بئر بضاعة، وهي بئر يلقى فيها الحيض والنتن، ولحوم الكلاب؟ قال: «الماء طهور، لا ينجسه شيء» وهو حديث صحيح صححه الإمام أحمد وغيره.

(٣) ذيل ميزان الاعتدال(١٥٥/ت٥٥٦)

التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي وهي على النحو التالي: ذكره ابن حبان في الثقات[١]. وقال الذهبي: صحح أحمد حديثه في بئر بضاعة[٢]. وذكره مسلم في ثالثة تابعي المدنيين[٣]. وقال ابن حجر في التهذيب: في ذكر عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع الأنصاري، وقيل: عبيد الله بن عبد الله، وقيل: عبد الله، وقيل: إنهما اثنان، ثم قال قلت: قال ابن القطان الفاسي في هذا الرجل خمسة أقوال فذكر الثلاثة، وزاد ما ذكره البخاري عن يونس بن بكير عبد الله بن عبد الرحمن فهذا قول رابع، والخامس قاله: محمد بن سلمة عن بن إسحاق عبد الرحمن بن رافع ثم قال: وكيف ما كان فهو من لا يعرف له حال ولا عين. وقال ابن مندة: عبيد الله بن عبد الله بن رافع مجهول نعم صحح حديثه أحمد بن حنبل وغيره، وقد نص البخاري على أن قول من قال: عبد الرحمن بن رافع وهم والله أعلم[٤] وقال ابن حجر في التقريب: مستور[٥]. وذكره البخاري في التاريخ الكبير، ووضح هذا الخلاف[٦]. وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، فقال: روى عن أبي سعيد الخدري، وعن جابر بن عبد الله روى عنه: سليط بن أيوب، وهشام بن عروة[٧].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي

---

(١) الثقات لابن حبان(٥/٧١/ت٣٩٠٦)
(٢) الكاشف للذهبي(١/٦٨٣/ت٣٥٦٦)
(٣) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي(٢/٢٣٠/ت٢٨١٨)
(٤) تهذيب التهذيب لابن حجر(٧/٢٧/ت٥٧)
(٥) تقريب التهذيب لابن حجر(١/٣٧٢/ت٤٣١٣)
(٦) التاريخ الكبير للبخاري(٥/٣٨٩/ت١٢٤٩)
(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٥/٣٢١/ت١٥٢٣)

تبين لي أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح، وأن الراوي ليس كما قال ابن القطان: لا يُعرف له حال ولا عين؛ بل هو معروف العين والحال معًا، فقول ابن القطان: لا يعرف، ليس بشيء؛ فإنه إن جهله ابن القطان فقد عرفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما وروى عنه: جماعة من الرواة كما ذكر المزي في تهذيبه [1]، وذكره ابن حبان في الثقات، وصحح الأئمة حديثه، كالترمذي، وأحمد، ويحيى بن معين، والحاكم، وهم أئمة هذا الفن والمرجوع إليهم. وهذا يُعتبر توثيق ضمني للراوي. فقول ابن القطان: لا يعرف له حال ولا عين، فيه نظر؛ لأن تصحيح الحفاظ الأول للحديث الذي رواه توثيق منهم له، إذ لا يظن بمن دونهم الإقدام على تصحيح ما رجاله مجاهيل؛ لأنه تدليس في الرواية وغش، وهم براء من ذلك[2]. وإطلاق ابن القطان الجهالة بسبب الاختلاف في اسم الراوي، واسم أبيه فهو أيضًا ليس بشيء؛ لأن اختلاف الرواة في السند أو المتن لا يوجب الضعف إلا بشرط استواء وجوه الاختلاف فمتى رجح أحد الأقوال قدم، ولا يُعَل الصحيح بالمرجوح، وههنا وجوه الاختلاف ليست بمستوية؛ بل رواية الترمذي وغيره التي وقع فيها عبيد الله بن عبد الله

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال(١٩/٨٣/ت٣٦٥٧)

(٢) قلت: قال ابن الملقن في البدر المنير: قلت: والذي يظهر، صحة الحديث مطلقا، كما صححه الأئمة المتقدمون: الترمذي، وأحمد، ويحيى بن معين، والحاكم، وهم أئمة هذا الفن والمرجوع إليهم. ثم قال: وأما قوله (أي ابن القطان): إن الخمسة الذين رووه عن أبي سعيد كلهم مجاهيل. ففيه نظر؛ لأن تصحيح الحفاظ الأول لهذا الحديث توثيق منهم لهم، إذ لا يظن بمن دونهم الإقدام على تصحيح ما رجاله مجاهيل؛ لأنه تدليس في (الرواية) وغش، وهم براء من ذلك. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن(١/٣٨٧ـ٣٨٨)

بن رافع بن خديج راجحة، وباقي الروايات مرجوحة؛ فإن مدار تلك الروايات على محمد بن إسحاق، وهو مضطرب فيها، وتلك الروايات مذكورة في سنن الدارقطني، فهذه الرواية الراجحة تقدم على تلك الروايات المرجوحة، ولا تعل هذه بتلك كما ذكر المباركفوري في التحفة[١] وقد وثق أبو حاتم ابن حبان عبيد الله بن عبد الله بن رافع، وعبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع، وعقد لهما ترجمتين في ثقاته[٢]. وهما في كتاب البخاري واحد، وكذلك عند ابن أبي حاتم، بل لعل الخمسة المذكورين عند ابن القطان واحد عند البخاري[٣]. وقال ابن الملقن: تضعيف ابن القطان إياه لجهالة الوسائط بين سليط بن أيوب، وأبي سعيد، يعارضه رواية سليط عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، وليست مما ذكره، فليس عبد الرحمن هذا مجهولًا، روى له الجماعة إلا البخاري، وأما قوله أي ابن القطان: إن الخمسة الذين رووه عن أبي سعيد كلهم مجاهيل. ففيه نظر؛ لأن تصحيح الحفاظ الأول لهذا الحديث توثيق منهم لهم، إذ لا يظن بمن دونهم الإقدام على تصحيح ما رجاله مجاهيل؛ لأنه تدليس في الرواية وغش، وهم براء من ذلك[٤]. وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير: وأعله ابن القطان بجهالة راويه عن أبي سعيد، واختلاف الرواة في اسمه، واسم أبيه قال ابن القطان: وله طريق

---

(١) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري(١٦٩/١)

(٢) الثقات لابن حبان(٧١/٥/ت٣٩٠٦)

(٣) التاريخ الكبير للبخاري(٣٨٩/٥/ت١٢٤٩)،و الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٣٢١/٥/ت١٥٢٣)

(٤) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن(٣٨٧/١-٣٨٨)

أحسن من هذه[١].

قلت[٢]: أما إعلاله بجهالة الراوي عن أبي سعيد فليس بشيء فإنه إن جهله ابن القطان فقد عرفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما، وأما إعلاله باختلاف الرواة في اسمه واسم أبيه فهو أيضا ليس بشيء لأن اختلاف الرواة في السند أو المتن لا يوجب الضعف إلا بشرط استواء وجوه الاختلاف فمتى رجح أحد الأقوال قدم ولا يعل الصحيح بالمرجوح[٣]

أما قول الحافظ ابن حجر في الراوي: مستور، فالحق أنه ليس بمستور فقد أخرج له الترمذي في سننه، وقال عقب روايته للحديث: هذا حديث حسن، وقد جود أبو أسامة هذا الحديث[٤]، فلم يرو أحد حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد وفي الباب عن ابن عباس، وعائشة[٥]. فإن قلت[٦]: في سند هذا الحديث عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج وهو مستور كما قال

---

(١) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر(١/١٢٦)

(٢) القائل هو أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري في تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي(١/١٦٩)

(٣)تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري(١/١٦٩)

(٤) قلت: أي رواه بسند جيد وصححه كما سبق أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو محمد بن حزم وزاد ابن الملقن في البدر المنير والحاكم وآخرون من الأئمة الحفاظ. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن(١/٣٨٧-٣٨٨)

(٥) سنن الترمذي، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء(١/١٢٢/رقم الحديث٦٦)

(٦) القائل هو أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري في تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي(١/١٦٩)

الحافظ في التقريب فكيف يكون هذا الحديث صحيحًا أو حسنًا. قلت: صحح هذا الحديث أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وهما إماما الجرح والتعديل، وأيضًا صحح هذا الحديث الحاكم، وغيره، وذكر ابن حبان عبيد الله هذا في الثقات فثبت أنه لم يكن عند هؤلاء الأئمة مستورًا، والعبرة لقول من عرف لا بقول من جهل. فمما سبق يتبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان تعقب صحيح في محله والله أعلم.

التعقُّب الثالث والعشرون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٢٣- عُثْمَان بن السَّائِب....، قَالَ ابْن الْقطَّان: غير مَعْرُوف[١].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات[٢]. في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في عثمان بن السائب أنه غير معروف، ثم تعقبه بقوله: ذكره ابن حبان في الثقات، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي: ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وسكتا عنه فلم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[٣]. وذكره ابن حبان في الثقات[٤]. وقال مغلطاي: خرج أبو بكر بن خزيمة حديثه في صحيحه، وكذلك الدارمي[٥]. وقال ابن حجر في التهذيب، واللسان: قال ابن القطان: غير

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(٤/ت١٤٨)
(٢) ذيل ميزان الاعتدال(١٥٧/ت٥٦٣)
(٣) التاريخ الكبير للبخاري(٦/٢٢٥/ت٢٢٣٨)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٦/١٥٣/ت٨٣٩)
(٤) الثقات لابن حبان(٧/١٩٦/ت٩٦٤٠)
(٥) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي(٩/١٤٦/ت٣٦٠٣)

معروف. كأنه مقر بما قاله إذ لو كان غير ذلك لتعقبه[١].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في غير محله وأن الراوي مجهول الحال، فلم أقف فيه على جرح ولا تعديل، وتفرد بالرواية عنه: عبد الملك بن جريج، وقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وسكتا عنه فلم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ فهو مجهول الحال. وقال ابن حجر في التقريب: مقبول، فتعقبه صاحبا التحرير: بل مجهول، تفرَّد ابن جريج بالرواية عنه، وذكره ابن حبان وحده في الثقات، وقال ابن القطان: غير معروف[٢]. وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فهو معروف بتوثيق المجاهيل كما تقدم. فمما سبق يتبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في غير محله وأن الراوي مجهول الحال لا يُعرف ولا يُغتر بذكر ابن حبان له في الثقات فهو معروف بتوثيق المجاهيل، والله أعلم.

(١) تهذيب التهذيب(١١٧/٧/ت٢٥٢)، لسان الميزان لابن حجر(١٤٢/٤/ت٣٢١)

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر(٣٨٣/١/ت٤٤٧٠)، تحرير تقريب التهذيب(٤٣٧/٢/ت٤٤٧٠)

التعقُّب الرابع والعشرون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٢٤. عمار بن سعد الْقرظ[١] الْمدنِي....، قَالَ ابْن الْقطَّان: لَا يعرف[٢]

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وَقَالَ: روى عَنهُ: ابْنه مُحَمَّد، وَفِي كتاب ابْن أبي حَاتِم أَنه روى عَنهُ: عمر بن عبد الرَّحْمَن بن أسيد بن زيد بن الْخطاب، وَقد ذكر فِي الْمِيزَان عمار بن سعد عَن أبي عُبَيْدَة بن مُحَمَّد وَهُوَ غير هَذَا، ذَاك عمار بن سعد بن عَابِد بن سعد الْقرظ[٣]. في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله: في عمار بن سعد أنه لا يُعرف، ثم تعقبه بقوله: ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه: ابنه...، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وسكتا عنه فلم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[٤]. وقال ابن أبي حاتم: سمع أبا هريرة...، روى عنه: عمر بن عبد الرحمن بن اسيد بن زيد بن الخطاب، وابنه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عن أبي هريرة روى عنه

---

(١) بفتح القاف والراء وآخرها الظاء المعجمة، هذه النسبة لسعد بن عائذ القرظ المؤذن المديني. الأنساب للسمعاني(١٠/٣٧٨/ت٣٢٠٥)

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/٣٤٧)

(٣) ذيل ميزان الاعتدال(١٦٢/ت٥٨٩) وذكر الذهبي في الميزان عمار بن سعد المؤذن. عن أبي عبيدة بن محمد. قال البخاري: لا يتابع على حديثه. وهو غير هذا ذاك عمار بن سعد بن عابد بن سعد القرظ كما ذكر الحافظ العراقي. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي(٣/١٦٥/ت٥٩٨٨)

(٤) التاريخ الكبير للبخاري(٧/٢٦/ت١١٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٦/٣٨٩/ت٢١٦٩)

ابنه محمد بن عمار[١]. وقال الذهبي في الكاشف: وثق[٢]. وذكره ابن مندة في الصحابة، وقال: له رؤية، وأنكر ذلك أبو نعيم في الصحابة له فقال: وليس لعمار صحبة، ولا رواية إلا عن أبيه سعد[٣] وقال ابن الأثير: يروي عنه: أبو أمامه بن سهل، وحفص بن عمار بن سعد ابنه. وخرج الحاكم حديثه في المستدرك[٤]، وسكت عنه.

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح في محله، وأن الراوي لا بأس به؛ فقد روى عنه جمع من الرواة كما ذكرهم المزي في تهذيبه [٥]وهم: ابن أخيه حفص بن عمر بن سعد، وابنه سعد ابن عمار بن سعد، وابن ابن أخيه عمر بن حفص بن عمر ابن سعد على خلاف فيه، وعمر بن عبد الرحمن بن أسيد ابن زيد بن الخطاب، وابنه محمد بن عمار بن سعد، وأبو المقدام هشام بن زياد. ولم أقف فيه على جرح ولا تعديل إلا ما قاله الذهبي في الكاشف: وثق. ويعنى بها ذكر ابن حبان له في الثقات، فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وسكتا عنه فلم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، فجهالة عينه مرتفعة عنه برواية هؤلاء الرواة عنه. وعلى كل حال فتعقُّب الحافظ العراقي على ابن القطان في هذا الراوي مقبول اللهمَّ إلا أن يكون في رفع حال

(١) الثقات لابن حبان(٥/٢٦٧/ت٤٧٧٣)

(٢) الكاشف للذهبي(٢/٥٠/ت٣٩٨٩)

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر(٧/٤٠١/ت٦٤٩)

(٤) المستدرك على الصحيحين كتاب: معرفة الصحابة رضي الله عنهم(٣/٧٠٣/رقم الحديث٦٥٥٤) قلت: وسكت عن حديثه الحاكم في المستدرك وكذا الذهبى.

(٥) تهذيب الكمال للمزي(٢١/١٩١/ت٤١٦١)

الراوي من جهالة العين إلى جهالة الحال، حيث إن ابن القطان لم يفرق بينهما(مجهول العين، والحال)، فذلك مقبول؛ لأن الراوي معروف لدى الأئمة باسمه، ونسبه، وعينه معلومة، ومتحقق وجوده. لكن حاله من حيث العدالة والضبط، والجرح والتعديل لا تعرف، والله أعلم. وقال ابن حجر في التقريب: مقبول، ووهم من زعم أن له صحبة. فتعقبه صاحبا التحرير فقالا: بل صدوق حسن الحديث؛ فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في الثقات[١]. فمما سبق يتبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح في محله. والله أعلم.

التعقُّب الخامس والعشرون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٢٥. عمار بن سعد التجِيبِي[٢] الْمصْرِيّ[٣].....، قَالَ ابْن الْقطَّان: لَا يعرف حَاله[٤].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: قَالَ ابْن حبَان فِي الثِّقَات فِي طبقَة تَابِعِيّ التَّابِعين: عمار بن سعد التجِيبِي يرْوى عَن: أبي سَلمَة بن عبد الرَّحْمَن، روى عَنهُ: بكير بن عبد الله الْأَشَج، وَفِي كتاب ابْن أبي حَاتِم روى عَنهُ: بكير بن عبد الله، وَعَطَاء بن دِينَار، وَعَيَّاش بن عَبَّاس[٥]. في هذه الترجمة

(١) تقريب التهذيب لابن حجر(١/٤٠٧/ت٤٨٢٣)، تحرير تقريب التهذيب(٣/٥٩/ت٤٨٢٣)

(٢) بضم التاء المعجمة بنقطتين من فوق وكسر الجيم وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحت في آخرها باء منقوطة بواحدة، هذه النسبة الى تجيب وهي قبيلة وهو اسم امرأة وهي أم عدي وسعد ابني اشرس بن شبيب بن السكون. الأنساب للسمعاني(٣/١٩/ت٦٩٠)

(٣) بكسر الميم وسكون الصاد وكسر الراء المهملتين، هذه النسبة إلى مصر وديارها. المصدر السابق(١٢/٢٨٦/ت٣٨١٨)

(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(٣/١٤٧)

(٥) ذيل ميزان الاعتدال(١٦٣/ت٥٩٠)

نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في عمار بن سعد التجيبي: إنه لا يُعرف حاله، ثم تعقبه بقوله: ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه جماعة. ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي: ذكره ابن حبان في الثقات في طبقة تابعي التابعين وقال: يروي عن: أبي سلمة بن عبد الرحمن، روى عنه: بكير بن عبد الله بن الأشج[١] وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل فقال: سمع منه بكير بن عبد الله ابن الاشج، وعطاء بن دينار، وعياش بن عباس[٢]، وقال ابن حجر في التهذيب: جهله ابن القطان، وعند ابن حبان في ثقات أتباع التابعين عمار بن سعيد التجيبي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وعنه: بكير بن عبد الله الأشج، فكأنه آخر غير هذا، والذي قبله[٣].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في غير محله، وأن الراوي مجهول الحال؛ فقد روى عنه ثلاثة كما ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل أنه سمع منه: بكير بن عبد الله ابن الاشج، وعطاء بن دينار، وعياش بن عباس[٤]. وعليه فقد ارتفعت جهالة عينة برواية هؤلاء عنه، حيث ترتفع الجهالة عن الراوي برواية اثنين عنه كما هو معروف في فن مصطلح الحديث، وذكره ابن حبان في ثقاته في طبقة تابعي التابعين، فالراوي معروف لدى الأئمة باسمه، ونسبه، وعينه معلومة، ومتحقق وجوده.

---

(١) الثقات لابن حبان(٧/٢٨٤/ت١٠٠٨٧)

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٦/٣٩٠/ت٢١٧٠)

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر(٧/٤٠٢/ت٦٥١)

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٦/٣٩٠/ت٢١٧٠)

أما حاله من حيث العدالة والضبط، والجرح والتعديل فغير معلومة؛ لذا قال الحافظ ابن حجر في التقريب[١]: مقبول. فتعقبه صاحبا التحرير فقالا: بل مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط(قلت: بل روى عنه ثلاثة كما ذكر ابن أبي حاتم)، وذكره ابن حبان وحده في الثقات، وجَهله ابنُ القطان الفاسي[٢]. فمما سبق يتبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في غير محله، وأن الراوي مجهول الحال لا يُعرف، ولا يُغتر بذكر ابن حبان له في الثقات؛ فهو معروف بتوثيق المجاهيل، والله أعلم.

التعقُّب السادس والعشرون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٢٦. عميرَة بن أبي نَاجِية....، قَالَ ابْن الْقطَّان: إِنَّه مَجْهُول الْحَال[٣].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: وَكَأَنَّهُ لم يعمد الْكَشْف عَنهُ، فقد قَالَ النَّسَائِيّ فِي التَّمْيِيز: إِنَّه ثِقَة، وَكَذَا قَالَ يحيى بن بكير: إِنَّه ثِقَة، وَذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وَقَالَ: توفّي سنة إِحْدَى وَخمسين وَمِائَة، وَقَالَ ابْن يُونُس: سنة ثَلَاث وَخمسين وَمِائَة، وَكَانَت لَهُ عبَادَة وَفضل[٤]. في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في عميرة بن أبي ناجية: إنه مجهول الحال، ثم تعقبه بقوله: وكأنه لم يعمد الكشف عنه فقد قال النسائي في التمييز: إنه ثقة، وكذا قال يحيى بن بكير إنه: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات...، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة

(١) تقريب التهذيب لابن حجر(١/٤٠٧/ت٤٨٢٥)

(٢) الدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط تحرير تقريب التهذيب(٣/صـ٥٩/ت٤٨٢٥)

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام(٢/٤٣٣)

(٤) ذيل ميزان الاعتدال(١٦٦/ت٦٠٧)

النُّقاد في الراوي: قال النسائي: ثقة[١]. وقال الذهبي في الكاشف: وثق[٢]. وقال ابن يونس: كان ناسكًا متعبّدًا[٣].

وذكره ابن حبان في الثقات[٤]. وقال في مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار: هو من ثقات أهل مصر. وكان شيخًا صالحًا[٥]. وقال الشوكاني في نيل الأوطار: معه عميرة بن أبي ناجية، وقد وثقه النسائي، ويحيى بن بكير، وابن حبان، وأثنى عليه أحمد بن صالح، وابن يونس، وأحمد بن سعيد بن أبي مريم[٦] وقال ابن حجر في التقريب: ثقة عابد من السابعة مات سنة: ثلاث وخمسين، وقيل: قبل ذلك[٧].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح في محله، وأن الراوي ثقة، وليس مجهول الحال، كما قال ابن القطان؛ فلعله لم يمعن النظر في أمره، ولعله وقف على ذكره في التاريخ الكبير للبخاري، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم من غير بيان حاله، فقال فيه ما قال، فقد ذكره البخاري، وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[٨]. لكن الراوي

---

(١) نقل هذا القول عن النسائي المزي في تهذيب الكمال(٢٢/٣٩٩/ت٤٥٢٧)، وابن حجر في تهذيب التهذيب(٨/١٥٢/ت٢٧٥)

(٢) الكاشف للذهبي(٢/٩٨/ت٤٢٩٤)

(٣) تاريخ ابن يونس المصري(١/٣٨١/ت١٠٤١)

(٤) الثقات لابن حبان(٧/٣٠٤/ت١٠١٩٣)

(٥) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار(٣٠١/ت١٥٢٣)

(٦) نيل الأوطار للشوكاني(١/٣٣١) وكذا قال ابن حجر في التلخيص الحبير(١/٤١١)

(٧) تقريب التهذيب لابن حجر(١/٤٣٢/ت٥١٩٦)

(٨) التاريخ الكبير للبخاري(٧/٧٠/ت٣١٩)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٧/٢٤/ت١٢٧)

وثقه النسائي، ويحيى بن بكير، وابن حبان، وأثنى عليه أحمد بن صالح، وابن يونس، وأحمد بن سعيد بن أبي مريم. وقال ابن حبان: من ثقات أهل مصر. فكأن ابن القطان لم يعمد الكشف عنه فقال فيه ما قال، والله أعلم.

قلت: وتعقب ابن الملقن على ابن القطان في تجهليه عميرة هذا فقال: أما ما يتعلق بعميرة بن أبي ناجية فالجواب عن التعليل بروايته من وجهين: أحدهما: أن عميرة غير مجهول؛ بل هو مذكور بالفضل، والحافظ أبو الحسن بن القطان لم يمعن النظر في أمره، ولعله وقف على ذكره في تاريخ البخاري، وابن أبي خيثمة من غير بيان حاله، فقال فيه ما قال، فقد قال النسائي: هو ثقة. وقال ابن بكير: هو ثقة، وقال أحمد بن صالح لما سئل عنه وعن أبي شريح: هما متقاربان في الفضل. وقال ابن يونس في تاريخ مصر: روى عنه عبد الرحمن بن شريح، والليث وابن وهب، ورشدين، وكانت له عبادة وفضل. قلت: وذكره أيضًا ابن حبان في ثقاته في أتباع التابعين فقال: عميرة بن أبي ناجية من أهل مصر يروي عن يزيد بن أبي حبيب، روى عنه: ابن وهب[١]. وتعقبه أيضًا بدر الدين العينى في شرحه لسنن أبي داود فقال: قال ابن القطان: عميرة مجهول الحال. قلت: عَميرة ليس بمجهول الحال، ذكره ابن حبان في الثقات. روى عن: يزيد بن أبي حبيب، وجماعة. وروى عنه: بكر بن مضر، وابن وهب، وجماعة. وقال النسائي: ثقة، وكان عابدًا بكاء، قاله ابن يونس. [٢]. فمما سبق يتبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح في محله وأن الراوي ثقة كما سبق بيانه، والله أعلم.

---

(١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير(٦٦٢/٢)

(٢) شرح سنن أبي داود لبدر الدين العينى(١٥٧/٢)

التعقُّب السابع والعشرون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٢٧- عِيسَى بن عبد الله بن مَالك....، قَالَ ابْن الْقطَّان: حَاله مَجْهُولَة[١].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وروى عَنهُ جمَاعَة[٢]. في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في عيسى بن عبد الله: إنه مجهول الحال، ثم تعقبه بقوله: ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه جماعة. ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[٣] ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حبان في الثقات[٤].وخرج حديثه في صحيحه[٥]. فهذا يدل على قوته عنده، ولا نعلم فيه جرحًا، وقال المزي في تهذيبه: روى عنه: الحسن بن الحر، وعبد الله بن لهيعة، وعتبة ابن أبي حكيم، وفليح بن سليمان، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وأخوه محمد بن عبد الله بن مالك الدار. وقال علي بن المديني: مجهول، لم يرو عنه غير محمد بن إسحاق، روى له أبو داود، والنسائي في اليوم والليلة، وابن ماجة[٦]. وقال الذهبي في الكاشف: وثق[٧]. وقال ابن حجر: مقبول[١].

---

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام(٥/٢٥)

(٢) ذيل ميزان الاعتدال(١٦٧/ت٦١٠)

(٣)التاريخ الكبير للبخاري(٦/٣٨٩/ت٢٧٣٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٦/٢٨٠/ت١٥٥٣)

(٤) الثقات لابن حبان(٧/٢٣١/ت٩٨١٧)

(٥) صحيح ابن حبان(الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)ذكر الأمر بالاستخارة إذا أراد المرء أمرا قبل الدخول عليه(٣/١٦٧/رقم الحديث٨٨٥)

(٦) تهذيب الكمال للمزي(٢٢/٦٢٤/ت٤٦٣٥)

(٧) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي(٢/١١٠/ت٤٣٨١)

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في محله، وأن الراوي لا بأس به؛ فقد روى عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج حديثه في صحيحه، فهذا يدل على قوته عنده، ولا نعلم فيه جرحًا، وقال الذهبي: وثق. وهذا يعنى ذكر ابن حبان له في ثقاته، وعليه فقد ارتفعت جهالة عينة برواية هؤلاء عنه، حيث ترتفع الجهالة عن الراوي برواية اثنين عنه كما هو معروف في فن مصطلح الحديث، فالراوي معروف لدى الأئمة باسمه، ونسبه، وعينه معلومة، ومتحقق وجوده. وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: مقبول. فتعقبه صاحبا التحرير فقالا: صدوق حسن الحديث ، فقد روى عنه جمع ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ولا نعلم فيه جرحًا[٢]. أما قال علي بن المديني: مجهول، لم يرو عنه غير محمد بن إسحاق؛ فغير سديد فقد روى عنه غير محمد بن إسحاق كما سبق أن ذكر المزي في تهذيبه أنه روى عنه جمع، وقال الذهبي: وثق، وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له في صحيحه.

وتعقب الحافظ مغلطاي ابن القطان في تجهيله عيسى بن عبد الله فقال في كتابه الإعلام: بعد أن نقل عن ابن القطان تجهيله قال: "وفيه نظر من وجوه: الأول: ليست حال عيسى مجهولة، وإن كان ابن المديني قال: لم يرو عنه إلا ابن إسحاق فهو مجهول. وقال البيهقي في المعرفة: ليس مشهورًا، وقد اختلف في اسمه فقيل: عيسى بن عبد الله، وقيل: ابن عبد الرحيم، وقيل: عبد الله بن عيسى فغير صواب؛ لأنه ممن روى عنه ابن لهيعة

=

(١) تقريب التهذيب(١/٤٣٩/ت٥٣٠٤)

(٢) تحرير تقريب التهذيب(٣/١٣٩/ت٥٣٥٤)

والحسن بن الحر، ووثقه ابن حبان وخرج حديثه في صحيحه"[١]. فمما سبق يتبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في محله، والله أعلم.

التعقُّب الثامن والعشرون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٢٨. قدامَة بن عبد الله بن عَبدة العامري[٢]....، قَالَ ابْن الْقطَّان: رُبمَا قبل عبد الْحق حَدِيثه؛ بِاعْتِبَار أَنه روى عَنهُ أَكثر من وَاحِد، قَالَ ابْن الْقطَّان: وَلم يثبت عَمَّن قلت[٣].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: وَثَّقَهُ ابْن حبَان، وروى عَنهُ: الْكسَائي، وَإِسْمَاعِيل بن أبي خَالِد، وَالثَّوْري، وَابْن الْمُبَارك، وَيحيى الْقطَّان، وَغَيرهم[٤].

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في قدامة بن عبد الله، ربما قبل عبد الحق حديثه باعتبار أنه روى عنه أكثر من واحد قال ابن القطان: ولم يثبت عمَّن قلت، ثم تعقبه بقوله: وثقه ابن حبان، وروى عنه جماعة من الثقات، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[٥]. وذكره ابن حبان في الثقات[٦]. وقال المزي: روى عنه: إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، وعبد الواحد بن زياد، ومحمد بن عبيد الطنافسي، ومروان بن معاوية الفزاري،

---

(١) الإعلام بسنته عليه الصلاة والسلام بشرح سنن ابن ماجه الإمام لمغلطاي: (٥ / ٨٤)

(٢) بفتح العين المهملة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى ثلاثة رجال منهم عامر بن لؤيّ وفيهم كثرة. الأنساب للسمعاني(٩/١٥١/ت٢٦٥٤)

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام(٥/٦٢)

(٤) ذيل ميزان الاعتدال(١٧٢/ت٦٢٠)

(٥) التاريخ الكبير(٧/١٧٩/ت٨٠٠) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٧/١٢٢/ت٧٢٩)

(٦) الثقات لابن حبان(٧/٣٤٠/ت١٠٣٥٢)

ووكيع بن الجراح، ويحيى ابن سعيد القطان، ويعلى بن عبيد الطنافسي، وأبو إسحاق الفزاري، وأبو بكر بن عياش. روى له النسائي، وابن ماجه[١].
وقال الذهبي في الكاشف: وثق[٢]. وقال ابن حجر: مقبول[٣].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في محله، وأن الراوي لا بأس به؛ فقد روى عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في الثقات، ولا نعلم فيه جرحًا، وقال الذهبي: وثق، وهذا يعنى ذكر ابن حبان له في ثقاته. قال الحافظ ابن حجر في التقريب: مقبول، فتعقبه صاحبا التحرير فقالا: بل صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في الثقات، ولا يُعلم فيه جرح[٤]. فمما سبق يتبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في محله وأن الراوي صدوق فقد روى عنه جمع من الثقات، ولا نعلم فيه جرحًا، والله أعلم.

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي(٢٣/٥٤٧/ت٤٨٥٧)
(٢)الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي(٢/١٣٥/ت٤٥٥٨)
(٣) تقريب التهذيب لابن حجر(١/٤٥٤/ت٥٣٠٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة(٢/١٣٥/ت٤٥٥٨)
(٤) تحرير تقريب التهذيب(٣/١٨٠/ت٥٥٢٧)

التعقُّب التاسع والعشرون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٢٩ــ قيس بن مُحَمَّد بن الْأَشْعَث بن قيس.....، قَالَ ابْن الْقطَّان: مَجْهُول[١].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي ثِقَات التَّابِعين، وروى عَنهُ: جمَاعَة مِنْهُم: ابناه عبد الرَّحْمَن، وَعُثْمَان، وَأَبُو اسحاق الشَّيْبَانِيّ[٢] في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي قول ابن القطان في قيس بن محمد أنه مجهول، ثم تعقبه بقوله: ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وروى عنه: جماعة...، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[٣]. وذكره ابن حبان في الثقات[٤]. وقال المزي في تهذيب الكمال: روى عنه: ابناه: عبد الرحمن بن قيس، وعثمان بن قيس، وأبو إسحاق الشيباني روى له أبو داود حديثًا واحدًا[٥]. وقال الذهبي في الكاشف: عن جده، وعنه: أبو إسحاق الشيباني وجماعة[٦]. وقال ابن حجر في التقريب: مقبول[٧].

---

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥٢٦/٣)

(٢) ذيل ميزان الاعتدال(١٧٣/ت٦٢٤)

(٣) التاريخ الكبير(١٥٢/٧/ت٦٨٠) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم(١٠٣/٧/ت٥٨٧)

(٤) الثقات لابن حبان(٣١٥/٥/ت٥٠١٣)

(٥) تهذيب الكمال للمزي(٧٦/٢٤/ت٤٩١٦)

(٦) الكاشف للذهبي(١٤١/٢/ت٤٦١٢)

(٧) تقريب التهذيب لابن حجر(٤٥٧/١/ت٥٥٨٦)

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح في محله، وأن الراوي لا بأس به؛ فقد روى عنه جمع من الثقات، ولا نعلم فيه جرحًا، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. أما قول ابن القطان: مجهول. قلت: ليس بشئ؛ فقد روى عنه جمع من الثقات ترتفع بهم الجهالة، كما ذكرهم المزي في تهذيبه، وخرج له الحاكم في المستدرك، وصحح حديثه(١). فقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص فقال: صحيح، وكذا البيهقي في السنن الكبرى حسن حديثه، فقال: رواه أبو داود في كتاب السنن، عن محمد بن يحيى، عن عمر بن حفص هذا إسناد حسن موصول(٢)، وهذا يُعتبر توثيق ضمني للراوي. وذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في التلخيص فقال: وله طريق أخرى عند أبي داود، والنسائي، والحاكم، والبيهقي من طريق عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال: قال عبد الله بن مسعود: فذكر الحديث، وصححه من هذا الوجه الحاكم، وحسنه البيهقي(٣)....، والله أعلم.

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم(٢/٥٢/رقم الحديث٢٢٩٣) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي فقال: صحيح.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب: البيوع، باب: اختلاف المتبايعين(٥/٥٤١/رقم الحديث١٠٨٠٤)

(٣) التلخيص الحبير لابن حجر: (٣/٨٤)

التعقُّب الثلاثون: قال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى:

٣٠ـ مُحَمَّد بن عبد الْملك بن زَنْجوَيْه أَبُو بكر الْبَغْدَادِيّ الغزال صاحب أحمد بن حنبل....، قَالَ ابْن الْقطَّان: وَهُوَ مَجْهُول الْحَال لم أجد لَهُ ذكرا(١).

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: هَذَا عَجِيب من أبي الْحسن، وَهُوَ كثير النَّقْل من كتاب ابْن أبي حَاتِم، وَقد ذكره ابْن أبي حَاتِم فِي كِتَابه، فَقَالَ: يرْوى عَن: عبد الرَّزَّاق، وَالْحسن بن مُوسَى الأشعب، وجعفر بن عون، وَيزِيد بن هَارُون، وَالْفِرْيَابِي، وعصام بن خَالِد، وَأسد بن مُوسَى، وطلق بن السَّمْح، سمع مِنْهُ أبي، وَسمعت مِنْهُ، وَهُوَ صَدُوق. قلت: وَوَثَّقَهُ النَّسَائِيّ أَيْضًا، وروى عَنهُ: جمَاعَة من الْأَئِمَّة مِنْهُم: أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيّ، وَالنَّسَائِيّ، وَابْن ماجة، وَإِبْرَاهِيم الْحَرْبِيّ، وَإِسْمَاعِيل القَاضِي، وَعبد الله بن أَحْمد، وَأَبُو يعلى الْموصِلِي، وَابْن صاعد، وَآخَرُونَ. فَمن هَذِه تَرْجَمته كَيفَ تكون حَاله مَجْهُولَة، وَلَكِن الَّذِي أوقع أَبَا الْحسن فِي ذَلِك؛ كَون ابْن أبي حَاتِم لم يصفه بِأَنَّهُ الغزال، وَنسبه إِلَى جده، ثمَّ أَن صَاحب الْكَمَال تَرْجمهُ ترجمتين مرّة نسبه إِلَى جده، وَمرَّة ذكره من غير ذكر جده، وَوَصفه بِأَنَّهُ: الغزال، وَهُوَ وهم وَقد ذكره على الصَّوَاب ابْن عَسَاكِر فِي أَسمَاء شُيُوخ النبل فنسبه إِلَى جده، وَوَصفه بِأَنَّهُ: الغزال، وَنقل تَوْثِيق النَّسَائِيّ لَهُ، وَتَبعهُ على ذَلِك الْمزي فِي تهذيبه، والذهبي فِي مُخْتَصره(٢). في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله في محمد بن عبد الملك: إنه مجهول الحال لم يجد له

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام(٣٩/٥) قال ابن القطان: ولم يبين أي عبد الحق من أمر شيخ أبي داود هذا، الذي هو محمد بن عبد الملك الغزال شيئًا، وهو رجل مجهول الحال، لم أجد له ذكرًا

(٢) ذيل ميزان الاعتدال (١٨٣/ت٦٥٢)

ذكرا، ثم تعقبه بقوله: هذا عجيب من أبي الحسن وهو كثير النقل من كتاب ابن أبي حاتم...، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي وهي على النحو التالي:

قال النسائي : ثقة[١]. وقال ا بن أبي حاتم: صدوق[٢]. وذكره ابن حبان في الثقات[٣]. وقال الذهبي: وثقه النسائي، وغيره[٤]. وقال في السير: الحافظ، الإمام، الفقيه، صاحب أحمد بن حنبل[٥]. وقال مسلمة في كتابه الصلة: ثقة كثير الخطأ. وقال ابن الأخضر: ثقة صدوق[٦]. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال: رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح غير أبي بكر محمد بن عبد الملك بن زنجويه، وهو ثقة[٧]. وقال ابن حجر في التقريب: ثقة[٨].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد سرد أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح في محله، وأن الراوي ثقة؛ فقد وثقه النسائي، ومسلمة بن قاسم، وابن الأخضر، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم وقال أبو حاتم: صدوق. أما قول ابن القطان: مجهول الحال لم أجد له ذكرًا. قلت: كيف يكون مجهول الحال وقد روى عنه جمع من الثقات كما ذكر المزي، وغيره، ووثقه أئمة الجرح والتعديل كما سبق،

(١) تسمية شيوخ النسائي(صـ٩٨/ت١٨٦)
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٨/٥/ت٢٠)
(٣) الثقات لابن حبان(٩/١٣٠/ت١٥٥٨٦)
(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي(٢/١٠٣/ت٥٧٦)
(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي(١٢/٣٤٦/ت١٤٢)
(٦) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي(١٠/٢٥٧/ت٤١٨٠)
(٧) مجمع الزوائد للهيثمي(٧/٢٧٠)
(٨) ذيل ميزان الاعتدال (١٨٣/ت٦٥٢)

فلعله لم يطلع على حاله فقال ما قال. فمن هذه ترجمته كيف تكون حاله مجهولة. فمما سبق يتبين أن تعقب الحافظ العراقي صحيح في محله، وأن الراوي ثقة، وليس كما ذكر ابن القطان بأنه مجهول الحال فقد روى عنه جمع من الثقات، ووثقه أئمة الجرح والتعديل. والله أعلم.

التعقُّب الواحد والثلاثون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٣١. مُحَمَّد بن هِشَام بن عَليّ ....، قَالَ ابْن الْقطَّان: لَا يعرف(١).

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: كَلَام الْحَاكِم(٢) يَقْتَضِي أَنه عرفه بالثقة، فَإِنَّهُ قَالَ: عقب هَذَا الحَدِيث هَذَا حَدِيث: صَحِيح الْإِسْنَاد إِن سلم من الجارودي(٣) فَدلَّ أَن بَقِيَّة رُوَاته ثِقَات عِنْده(٤).

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان قوله: محمد بن هشام بن علي، لا يعرف، ثم تعقبه بقوله: كلام الحاكم يقتضي أنه عرفه بالثقة، فإنه قال عقب هذا الحديث (يعني حديث ماء زمزم لما شرب له)(٥): هذا حديث صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي، فدل أن بقية رواته ثقات عنده، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(٤٧٩/٣) وقال أثناء كلامه على الحديث المذكور في الترجمة ولكن محمد بن هشام بن علي المروزي، لم أجد له ذكرا، فالله أعلم.

(٢) هو أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله صاحب كتاب المستدرك على الصحيحين.

(٣) هو محمد بْن حبيب الجارُوديّ الْبَصْرِيّ. روى عَنْ: عَبْد العزيز بْن أَبِي حازم. وَعَنْهُ: أَحْمَد بْن علي الخزاز، وأبو القاسم البَغَويّ. هكذا الذهبي في تاريخ الإسلام وقال: كان صدوقًا. تاريخ الإسلام(٩١٣/٥/ت٣٥٦)

(٤) ذيل ميزان الاعتدال(١٨٨/ت٦٧٢)

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: الصوم(٦٤٦/١/رقم الحديث١٧٣٩) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي، ولم يخرجاه.

الأئمة النُّقاد في الراوي وهي على النحو التالي:

خرج الحاكم حديثه في المستدرك، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد إن سلم من محمد بن حبيب الجارودي. قلت[١]: قد سلم منه؛ قال ابن القطان في علله: محمد هذا قدم بغداد وحدث بها، وكان صدوقًا، لكن الراوي عنه لا يعرف حاله وهو محمد بن هشام بن علي المروزي. قلت: لكن ظاهر كلام الحاكم يدل على أنه يعرف حاله، إذ لم يتوقف إلا عن الجارودي فقط، وقال الذهبي في الميزان: ابن حبيب صدوق. وقد ذكر الخطيب رجلًا سماه محمد بن الجارود، وقال: إنه صدوق، فيقال: إنه هذا[٢]، وقال المنذري في الترغيب والترهيب: قال الحافظ سلم منه فإنه صدوق، قاله الخطيب البغدادي، وغيره، لكن الراوي عنه: محمد بن هشام المروزي لا أعرفه[٣]، وقال شيخنا العراقي الحافظ: قد سلم منه، فلله الحمد، فإن الخطيب ذكره في تاريخ بغداد، وقال: كان صدوقًا، وحسن شيخنا الحافظ العراقي هذا الحديث من هذا الطريق، وقال في نكته على ابن الصلاح: إن حديث ابن عباس أصح من حديث جابر[٤]. وقال الحافظ ابن حجر في اللسان كما قال شيخه العراقي، ردًا على ابن القطان في أنه لا يعرف: وكلام الحاكم يقتضي أنه

---

(١) القائل هو ابن الملقن في البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير(٦/٣٠٢)

(٢)ميزان الاعتدال في نقد الرجال ترجمة عمر بن الحسن الأشناني القاضي(٣/١٨٥/ت٦٠٧١)، تاريخ بغداد للخطيب(٢/٢٧٧/ت٧٥٠)

(٣) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للمنذري(٢/١٣٦)

(٤) شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام لمحمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (١/٣٣٧)

ثقة عنده فإنه قال عقب حديثه: صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي[١]. فدل أن بقية رواته ثقات عند الحاكم.

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد سرد أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح في محله، وأن الراوي صدوق؛ فقد روى عنه: الدارقطني، والحاكم، وصحح حديثه الحاكم في مستدركه، فدل على أنه ثقة عنده، وحسن الحافظ العراقي حديثه. فدل على أنه معروف وليس كما قال ابن القطان لا يعرف. وفي كتاب الأذكياء لابن الجوزي[٢]: عن سفيان بن عيينة، أنه سئل عن حديث: ماء زمزم لما شرب له فقال: حديث صحيح، وصح في زمزم: إنها مباركة، إنها طعام طعم أخرجه مسلم في صحيحه[٣]. فمما سبق يتبين أن تعقب الحافظ العراقي صحيح في محله وأن الراوي معروف، وليس كما ذكر ابن القطان بأنه: لا يُعرف، والله أعلم.

التعقُّب الثاني والثلاثون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٣٢- مُسلم بن سَلام الْحَنَفِيّ أَبُو عبد الْملك....، قَالَ ابْن الْقطَّان: مَجْهُول الْحَال[٤].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وروى عَنهُ: أَيْضا

(١) لسان الميزان لابن حجر(٧/٥٦٣/ت٧٥٢٥)

(٢) كتاب الأذكياء لابن الجوزي(صـ٩٨)

(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم باب من فضائل أبي ذر رضي الله عنه(٤/١٩١٩/رقم الحديث٢٤٧٣)

(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام(٥/١٩١)وقال: ومسلم بن سلام الحنفي، أبو عبد الملك مجهول الحال.

ابْنه عبد الْملك[١].

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي قول ابن القطان في مسلم بن سلام: إنه مجهول الحال، ثم تعقبه بقوله: ذكره ابن حبان في الثقات...، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[٢]. وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له في صحيحه[٣]، وهذ يدل على قوته عنده. وقال في مشاهير علماء الأمصار: قليل الرواية، يغرب فيها[٤]، وقال الذهبي في الكاشف: وثق[٥].وقال ابن حجر: مقبول[٦] روى له أبو داود، والترمذي، والنسائي[٧]

<u>دراسة الأقوال ومناقشتها:</u> بعد سرد أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح في محله، وأن الراوي لا بأس به؛ فقد روى عنه اثنان هما: ابنه عبد الملك، وعيسى بن حطان، وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له في صحيحه، وذكره ابن

(١) ذيل ميزان الاعتدال (١٩١/ت٦٨٥)
(٢) التاريخ الكبير(٢٦٢/٧/ت١١٠٤) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم(١٨٥/٨/ت٨١٠)
(٣) صحيح ابن حبان كتاب: النكاح، باب: النهي عن إتيان النساء في أعجازهن (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)(٥١٥/٩/رقم الحديث٤٢٠١)
(٤) الثقات لابن حبان(٣٩٥/٥/ت٥٣٧٣)، مشاهير علماء الأمصار لابن حبان أيضًا(٢٠٠/ت٩٧٢)
(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي(٢٥٩/٢/ت٥٤١٧)
(٦) تقريب التهذيب لابن حجر(٦٢٩/١/ت٦٦٣١)
(٧) تهذيب الكمال للمزي(٥١٩/٢٧/ت٥٩٣٠)

شاهين في تاريخ أسماء الثقات، وقال: ومسلم الحنفي الذي حدث عن سفيان، قال أبو نعيم: كان مسلم أحد الثقات المأمونين[١]. قلت: احتمال يكون غيره، فلم يكن من شيوخ مسلم الحنفي سفيان. وقال الذهبي: وثق. وأخرج له الإمام الترمذي في جامعه[٢]، وحسن حديثه، وهذا يُعتبر توثيق ضمني من الترمذي لمسلم بن سلام. فزالت عن الراوي الجهالة العينية، والحالية. قلت: وتعقب ابن الملقن في البدر المنير على ابن القطان في تضعيفه الحديث[٣]؛ بسبب مسلم بن سلام هذا فقال: وأعله ابن القطان بأن قال: رواه عن علي بن طلق، مسلم بن سلام الحنفي، أبو عبد الملك وهو: مجهول الحال، قال: فالحديث إذن لا يصح. قلت(يعني ابن الملقن): بل هو صحيح، ومسلم هذا روى عنه: ابنه عبد الملك، وعيسى بن حطان، وذكره ابن حبان في ثقاته، وأخرج عنه الحديث في صحيحه، فزالت عنه الجهالة العينية، والحالية[٤]. وأجاب المباركفوري في مرعاة المفاتيح على ابن

(١) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: (صـ٢٢٨/ت١٣٩١)

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب: الرضاع، باب: ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن (٣/٤٦٠/رقم١١٦٤) من طريق: عيسى بن حطان، عن مسلم بن سلام، عن علي بن طلق قال: أتى أعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، الرجل منا يكون في الفلاة فتكون منه الرويحة..، الحديث. قال الترمذي: وفي الباب عن عمر، وخزيمة بن ثابت، وابن عباس، وأبي هريرة.: «حديث علي بن طلق حديث حسن».

(٣) وهو حديث «إذا فسا أحدكم فليتوضأ، ولا تأتوا النساء في أعجازهن فإن الله لا يستحي من الحق» أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: النكاح، باب: النهي عن إتيان النساء في أعجازهن (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)(٩/٥١٥/رقم الحديث٤٢٠١)

(٤) البدر المنير لابن الملقن(٤/٩٨) قلت: وتعقب الترمذي أيضًا في حكمه على الحديث فقال: قال الترمذي: هذا حديث حسن. قلت: وصحيح؛ فقد أخرجه أبو حاتم في صحيحه، وقال: لم يقل فيه: وليعد صلاته إلا جرير بن عبد الحميد. قلت: قد نسبه البيهقي وغيره إلى سوء الحفظ في آخر عمره، لكنه من رجال الصحيحين.

القطان في تجهيله لهذا الراوي فقال: والحديث ضعفه ابن القطان؛ بأن مسلم بن سلام الحنفي، أبا عبد الملك الراوي عن علي بن طلق مجهول الحال. وأجيب عنه: بأن ابن حبان وثقة..، وقال الحافظ في التقريب: مقبول، ومن عرف حجة على من جهل[١]، والله أعلم.

التعقُّب الثالث والثلاثون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٣٣. الْمُغيرَة بن فَرْوَة، وَيُقَال فَرْوَة بن الْمُغيرَة...، قَالَ ابْن الْقطَّان: أحد رُوَاته لَا تعرف حَاله، وَالْآخر لَا يعرف سَمَاعه مِنْهُ[٢].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: مُرَاده بِالَّذِي لَا تعرف حَاله: الْمُغيرَة؛ فَإِن يزِيد رِوَايَته عَن مُعَاوِيَة مُرْسلَة، وَقد وَثَّقَهُ أَبُو حَاتِم، وَغَيره، فَتعين أَن يكون أَرَادَ بِالْمَجْهُولِ الْمُغيرَة، وَلَيْسَ بِمَجْهُول الْحَال؛ وَقد ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وروى عَنهُ: جمَاعَة[٣]. في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي حكم ابن القطان على المغيرة بن فروة، أحد رواته لا تعرف حاله، والآخر لا يعرف سماعه منه، ثم تعقبه بقوله: مراده بالذي لا تعرف حاله...، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وسكتا عنه، فلم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[٤]. وذكره ابن حبان في الثقات[٥]. وقال

---

(١) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري(٣/٣٨٤)

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام(٥/٦٦٣) وقال: وذكر حديث معاوية في صب الماء على الناصية بعد مسح الرأس. وأحد رواييه عن معاوية لا تعرف حاله، والآخر لا يعرف سماعه منه.

(٣) ذيل ميزان الاعتدال١٩٤/ت٦٩٧)

(٤) التاريخ الكبير للبخاري(٧/٣٢٠/ت١٣٧٢)، الجرح والتعديل(٨/٢٢٧/ت١٠٢٥)

(٥) الثقات لابن حبان(٥/٤١٠/ت٥٤٥١)

الذهبي: وثق[١]. وقال ابن حجر: مشهور بكنيته مقبول[٢]. وقال ابن حزم: غير مشهور[٣]. وقال المزي: روى عنه: سعيد بن عبد العزيز، وعبد الله بن العلاء، ويحيى بن الحارث[٤].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد سرد أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح، وأن الراوي معروف؛ فقد روى عنه جمع من الثقات، ولا نعلم فيه جرحًا، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. أما قول ابن القطان: لا يعرف حاله، فالراوي معروف لدى الأئمة باسمه، ونسبه، وعينه معلومة، ومتحقق وجوده، وقال الذهبي: وثق، وذكره ابن حبان في الثقات. فمما سبق يتبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في محله، وأن الراوي كما قال الحافظ العراقي ليس بمجهول الحال؛ فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه: جماعة كما ذكرهم المزي، والله أعلم.

التعقُّب الرابع والثلاثون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٣٤ـ نملة بن أبي نملة يرْوِى عَن أَبِيه روى عَنهُ الزُّهْرِيّ....، قَالَ ابْن الْقطَّان: مَجْهُول الْحَال وَلَا يعرف روى عَنهُ غير ابْن شهَاب[٥].

(١) الكاشف للذهبي(٢/٢٨٧/ت٥٥٩٩)

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر(١/٥٤٣/ت٦٨٤٨)

(٣) المحلى بالآثار لابن حزم(٤/٤٤٦)

(٤) تهذيب الكمال للمزي(٢٨/٣٩٢/ت٦٤١٠)

(٥) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(٤/٨٣) وقال: وابن أبي نملة هذا مجهول الحال، ولا يعرف بغير هذا، ولا يعرف روى عنه غير ابن شهاب، وقد سمي في رواية ابن وهب، عن يونس، عن الزهري في هذا الحديث، ولم يخرج بذلك إلى حد المعرفة بحاله.

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وروى عَنهُ: جمَاعَة مِنْهُم: الزُّهْرِيّ، وَعَاصِم بن عمر بن قَتَادَة، وَغَيرهمَا[١]. في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان حكمه في نملة بن أبي نملة أنه مجهول الحال ولا يعرف روى عنه، غير: ابن الشهاب، ثم تعقبه بقوله: ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه جماعة..، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي:

ذكره ابن حبان في الثقات[٢] وقال: يروي عن: أبيه، روى عنه: الزهرى. وأخرج حديثه في صحيحه[٣]. مما يدل على قوته عنده. وذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة[٤]. وقال ابن حجر في التقريب: مقبول[٥]. وقال المزي في تهذيبه: روى عنه: ضمرة بن سعيد المازني، وعاصم بن عمر بن قتادة، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ومروان بن أبي سعيد، ويعقوب بن عمر بن قتادة[٦].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد سرد أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح، وأن الراوي لا بأس به؛ فقد روى عنه خمسة الثقات، ولم ينفرد ابن شهاب الزهري بالرواية عنه،

---

(١) ذيل ميزان الاعتدال(٢٠١/ت٧١٩)

(٢) الثقات لابن حبان(٤٨٥/٥/ت٥٨٥٢)

(٣) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان كتاب التاريخ باب بدء الخلق ذكر الخبر الدال على صحة ما تأولنا قوله صلى الله عليه وسلم: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»(١٥١/١٤/رقم الحديث٦٢٥٧)

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد(١٩٩/٥/ت٨٢٣)

(٥) تقريب التهذيب لابن حجر(٥٦٦/١/ت٧١٨٩)

(٦) تهذيب الكمال للمزي(٢١/٣٠/ت٦٤٧٤)

فليس كما قال ابن القطان: وَلَا يعرف روى عَنهُ غير ابْن شهَاب؛ فقد روى عنه غير ابن شهاب الزهري وهم: عاصم، ويعقوب ابنا عمر بن قتادة، وضمرة بن سعيد، ومروان بن أبي سعيد، وابن شهاب، فهؤلاء خمسة كما ذكرهم المزي في تهذيب الكمال. وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج حديثه في صحيحه، وهذا يدل على قوته عنده. وأيضًا قد روى عنه جمع أكثرهم ثقات مع كونه تابعيًا يروي عن أبيه. وتعقب الزمخشري في الكشاف على ابن القطان بعد أن نقل عنه تضعيفه الحديث[١] الذي رواة نملة بن أبي نملة فقال: قال ابن القطان في كتابه الوهم والإيهام: ومثل هذا الحديث ليس بصحيح فإن نملة بن أبي نملة مجهول الحال، ولا يعرف بغير هذا الحديث، ولا روى عنه غير الزهري..، ثُمَّ تعقبه بقوله: ورأيت في حاشية نملة بن أبي نملة، ذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه جماعة الزهري، وعاصم بن عمر بن قتادة وغيرهما[٢]. وقال مغلطاي في ترجمة نملة بن أبي نملة من الإكمال: وزعم أبو الحسن ابن القطان في كتابه «الوهم والإيهام»: أنه لم يرو عنه غير الزهري. كأنه منكرًا لما قاله ابن القطان[٣]. فمما سبق يتبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان في محله وأن الراوي ليس مجهول الحال، والله أعلم.

---

(١) وهو الحديث الذي أخرجه ابن حبان في صحيحه(١٤/١٥١/رقم الحديث٦٢٥٧) بسنده عن ابن شهاب، أن نملة بن أبي نملة الأنصاري حدثه، أن أباه أخبره، أنه بينا هو جالس عند رسول الله – صلى الله عليه وسلم – جاء رجل من اليهود، فقال: يا محمد، أتتكلم هذه الجنازة؟..، الحديث.

(٢) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري وهو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)(جـ٣/صـ٤٧)

(٣) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي: (١٢/٨٤/ت٤٨٦٧)

التعقُّب الخامس والثلاثون: قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة:

٣٥. وهب بن مانوس (بالنُّون) ...، قَالَ ابْن الْقطَّان: وَهَذَا مَجْهُول الْحَال[١].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وروى عَنهُ: غير وَاحِد[٢].

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان حكمه في وهب بن مانوس، إنه مجهول الحال، ثم تعقبه بقوله: ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه غير واحد، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في الراوي: ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكتا عنه فلم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[٣]. وذكره ابن حبان في الثقات[٤]. وقال في مشاهير علماء الأمصار له: كان شيخًا صالحًا. وقال الذهبي في الكاشف: ثقة[٥]. وقال ابن حجر في التقريب: مستور[٦].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد سرد أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح في محله، وأن

---

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(١٦٩/٤) وقال: ووهب هذا مجهول الحال، وأظن أن أبا محمد قنع فيه براوية جماعة عنه، فإنه قد روى عنه إبراهيم بن نافع وإبراهيم بن عمر بن كيسان، وهو شيء لا مقنع فيه، فإن عدالته لا تثبت بذلك.

(٢) ذيل ميزان الاعتدال للعراقي(٢٠٥/ت٧٣٠)

(٣) التاريخ الكبير للبخاري(١٦٨/٨/ت٢٥٧٥)، الجرح والتعديل(٢٥/٩/ت١١٥)

(٤) الثقات لابن حبان(٥٥٧/٧/ت١١٤٥٧) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار لابن حبان(٣٠٦/ت١٠٤٩)

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي(٣٥٧/٢/ت٦١١٥)

(٦) تقريب التهذيب لابن حجر(٥٨٥/١/ت٧٤٨٤)

الراوي لا بأس به؛ فقد روى عنه اثنان وهما: إبراهيم بن عمر بن كيسان، وإبراهيم بن نافع المكي. ولم أقف فيه على جرح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال في مشاهير علماء الأمصار: كان شيخًا صالحًا. وقال الذهبي في الكاشف: ثقة. فزالت عن الراوي الجهالة العينية، والحالية. وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وسكتا عنه، فلم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. ورد الذهبي على ابن القطان تجهليه وهب هذا فقال في كتابه: "الرد على ابن القطان": خالفك في هذا خلق[1]، والله أعلم.

التعقُّب السادس والثلاثون: قال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى:

٣٦. أَبُو بكر بن أبي عَاصِم، روى عَن: عبد الْجَبَّار بن الْعَلَاء...، قَالَ ابْن الْقطَّان: لَا أعرفهُ[2].

تعقُّبه الحافظ العراقي بقوله: أَبُو بكر بن أبي عَاصِم: إِمَام، ثِقَة، حَافظ، مُصَنف، لَا يجهل مثله[3].

في هذه الترجمة نقل الحافظ العراقي عن ابن القطان حكمه في أبي بكر بن أبي عاصم، أنه لا يعرفه، ثم تعقبه بقوله: أنه إمام، ثقة، حافظ، مصنف، لا يجهل مثله، ولكي نقف على صحة هذا التعقب من عدمه، لابد من ذكر أقوال الأئمة النُّقاد في هذا الراوي، وهي على النحو التالي:

قال ابن أبي حاتم: كان صدوقًا[1]. وقال الذهبي: حافظ كبير، إمام بارع،

(١) الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام للذهبي(صـ٥٠)

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان(٣/٣٠٦)

(٣) ذيل ميزان الاعتدال(١٢٣/ت٧٥٧)

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٢/٦٧/ت١٢٠)

كثير التصانيف[١]. وقال السيوطي: الحافظ الكبير، الإمام الزاهد، قاضي أصبهان، له الرحلة الواسعة، والتصانيف النافعة[٢].

دراسة الأقوال ومناقشتها: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي، تبين أن تعقب الحافظ العراقي على ابن القطان صحيح في محله، وأن الراوي: ثقة، إمام، حافظ، لا يجهل مثله، وليس كما قال ابن القطان: لا يعرف؛ فلعله لم يمعن النظر في أمره، ومن علم حجة على من لم يعلم، فقد وثقه كثير من الأئمة الحفاظ كالذهبي، وابن حجر، والسيوطي، وغيرهم. وقال ابن أبي حاتم: كان صدوقًا. وكأن ابن القطان لم يعمد الكشف عنه فقال فيه ما قال، والله أعلم.

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي(١٣/٤٣٠/ت٢١٥)

(٢) طبقات الحفاظ للسيوطي(٢٨٥/ت٦٣٩)

المبحث الثالث: ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: منهج الحافظ العراقي في تعقباته على الإمام ابن القطان من خلال كتابه "ذيل ميزان الاعتدال":

تبوأ كتاب الإمام الذهبي وهو "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" مكانة وقيمة عالية عند المحدثين المتأخرين، حتى صار من الكتب التي يرجعون إليها عند الحاجة إلى النظر في تراجم المتكلم فيهم، والضعفاء عمومًا، ككتب الرجال الأخرى المختصة في هذا الشأن، كالمجروحين لابن حبان، والضعفاء للنسائي، والدارقطني، والكامل لابن عدي، وغيرها، وقد قال ابن حجر عن منزلة هذا الكتاب: ألف الحفاظ في أسماء المجروحين كتبا كثيرة، كل منهم على مبلغ علمه، ومقدار ما وصل إليه اجتهاده، ومن أجمع ما وقفت عليه في ذلك كتاب: الميزان الذي ألفه الحافظ أبو عبد الله الذهبي، وقد كنت أردت نسخه على وجهه فطال علي، فرأيت أن أحذف منه أسماء من أخرج له الأئمة الستة في كتبهم أو بعضهم، فلما ظهر لي ذلك، استخرت الله تعالى، وكتبت منه ما ليس في تهذيب الكمال(١).

وقد ذكر الحافظ الذهبي في كتابه هذا من الرواة من تُكلم فيه ولو بأدنى جرح؛ حتى وصل إلى الكذابين والمتهمين، ورتب كتابه على حروف المعجم، وينقل أقوال الأئمة في ترجمة الرواة، ويعلق عليها أحيانًا، ويدافع عن الرواة، ويورد في الترجمة أحاديث للرواة ويحكم عليها، وقد وقع الكتاب من الأئمة موقعًا بليغًا فأثنوا على صنيع الذهبي، وحاز إعجاب العلماء حتى حذوا حذوه، وكان من هؤلاء الحافظ العراقي، فصنع ذيلًا على هذا الكتاب أسماه "ذيل ميزان الاعتدال" في ذكر عدد من الرواة الذين تكلم فيهم، وفات

(١) لسان الميزان للحافظ ابن حجر (١/١٩١)

الحافظ الذهبي إيرادهم في الميزان.

وقد أثنى العلماء على هذا الذيل للميزان للحافظ العراقي، قال ابن حجر: ثم وقفت على مجلد لطيف لشيخنا حافظ الوقت أبي الفضل بن الحسين جعله ذيلًا على الميزان، ذكر فيه من تكلم فيه، وفات صاحب الميزان ذكره(١).

والحافظ العراقي محدث ناقد، واسع النظر، معتنٍ بأقوال الأئمة، مقتفيًا لآثارهم، حريصًا على جمع الأقوال والتأمل فيها؛ ليخرج بحكم سديد على الراوي، وقد أدى به هذا الحرص إلى أن يتعقب الإمام ابن القطان الفاسي، وقد جمعت تلك التعقبات في هذا البحث، ووقفت على بعض النقاط التي لاحت لي، وبدت ظاهرة في دراسة هذه التعقبات، والتي تُشَكّل في مجموعها منهج الحافظ العراقي في تعقباته على ابن القطان، وهي كالآتي:

١. الأمانة العلمية في نقل أقوال ابن القطان، حتى يذكر أحيانًا الكتاب الذي ذكر ابن القطان فيه كلامه على الراوي(٢).

٢ـ استعمل الحافظ العراقي عبارات متعددة ومتنوعة في تعقبه على الإمام ابن القطان، فتارةً يذكر كلام ابن القطان في الراوي بالإعلال(٣).

---

(١)لسان الميزان للحافظ ابن حجر (١٩٢/١)

(٢) مثل قوله: قال أبو الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم والإيهام أبان هذا إن كان ابن أبي عياش فهو متروك والظن غالب بأنه هو وإن لم يكن ابن أبي عياش فإنه مجهول ذيل ميزان الاعتدال للحافظ العراقي(صـ١١/ت٤)

(٣) كما في التعقب الخامس: حجر بن العنبس الحضرمي قال ابن القطان: لا تعرف حاله. ثم يتعقبه الحافظ العراقي بقوله: قلت قد وثقه ابن معين وأبو حاتم بن حبان وأبو بكر الخطيب وحسن له الترمذي حديث مد الصوت بآمين وصححه الدارقطني. وتارة يذكر قول ابن القطان في الراوي: أنه لا يعرف وما روى عنه إلا فلان. فيتعقبه العراقي بقوله: بلى قد روى عنه فلان، وفلان كما في التعقب السابع زائدة بن نشيط. قال ابن القطان وزائدة لا يعرف إلا برواية ابنه عنه. فيقول العراقي: قلت قد روى عنه فطر بن خليفة كما ذكره ابن أبي =

٣. تعجب الحافظ العراقي من حكم ابن القطان الفاسي بالجهالة على كثير من الثقات، والحفاظ، والمقبولين(١).

٣ـ عناية الحافظ العراقي عند الرد على ابن القطان بإيراد أقوال أئمة الجرح والتعديل في الدفاع عن الراوي، وجمع ما يمكن جمعه من هذه الأقوال، لدفع ما ذكره الإمام ابن القطان.

٥. محاولة دفع الجهالة التي يُطلقها ابن القطان في بعض الرواة بكون ابن حبان ذكره في الثقات، مما يدل على استفراغه الوُسْع في البحث حتى لم يجد إلا ذكر ابن حبان له في الثقات(٢).

٦ـ دقة الحافظ العراقي في نقل أقوال الأئمة حال الدفاع عن الراوي، واستيفائه لها أحيانًا.

=

حاتم وغيره وذكره ابن حبان في الثقات وقال روى عنه ابنه عمران وأهل العراق وأخرج له في صحيحه محتجا به.

(١) كما في التعقب رقم(١٥)، (٣٠)، (٣٦) قال الحافظ العراقي في التعقب رقم(١٥) في ترجمة عبد الله بن محمد بن يوسف شيخ لأبي عمر بن عبد البر جهله ابن القطان. قلت: وهو عجب فهو أبو الوليد الفرضي الحافظ الكبير وليس هو ممن يجهل مثله. وقال أيضًا في التعقب رقم(٣٠) في ترجمة محمد بن عبد الملك بن زَنْجوَيْه: قال ابن القطان وهو مجهول الحال لم أجد له ذكرًا. قلت: هذا عجيب من أبي الحسن وهو كثير النقل من كتاب ابن أبي حاتم. وقال أيضًا في التعقب رقم(٣٦) في ترجمة أبو بكر بن أبي عاصم من كتابه الذيل قال ابن القطان: لا أعرفه قلت: أبو بكر بن أبي عاصم إمام ثقة حافظ مصنف لا يجهل مثله.

(٢) من المعلوم أنَّ ابن حبان إذا تفرد بذكر الراوي في الثقات، ولم أقف على أحدٍ غيره من الأئمة ذكر الراوي بتوثيق ولا جرح، فإن ذلك لا يفيد الراوي شيئًا في التوثيق فيكون مجهولًا؛ لأن ابن حبان معروف بتوثيق المجاهيل. أما إذا كان في الراوي توثيق من أئمة الجرح والتعديل مع قول ابن حبان اعتبرت قوله ووثقت الراوي والله أعلم، وقد بينت ذلك في مظانه من البحث.

٧ـ استفاد الحافظ العراقي رحمه الله بكتب الرجال التي أُلِّفت قبله عامة، وبكتب الضعفاء خاصة، ومن هذه الكتب التي استفاد منها ورجع إليها كتاب: "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام" للإمام ابن القطان الفاسي.

٨. الأدب العالي الذي تحلى به الحافظ العراقي عند تعقبه على ابن القطان، فلم يتشدد في العبارة ويتعنَّت، وإنما يشير إلى وهم ابن القطان في الراوي، ويرد عليه، وقد كان الصواب موافقًا له في أغلب ما تعقبه على ابن القطان، والله أعلم.

المطلب الثاني: جدول بالرواة الذين تمت دراستهم.

م	اسم الراوي	قول ابن القطان	قول العراقي	خلاصة القول
١.	إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن	لم تثبت عدالته	ذكره ابن حبان في الثقات وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال شيخ	صدوق
٢.	إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل	لَا يعرف وَلم تثبت عدالته	احتج به ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وذكره حبان في الثقات	صدوق
٣.	جابر بن كردي بن جابر أبو العباس	لَا يعرف	احتج به ابن حبان في صحيحه وذكره في الثقات وقال النسائي لا بأس به	صدوق
٤.	حجاج بن شداد الصنعاني	لَا تعرف حَاله	ذكره ابن حبان في الثقات وقال روى عنه حيوة بن شريح	مجهول الحال
٥.	حجر بن العنبس الحضرمي	لَا تعرف حَاله	قد وثقه ابن معين وأبو حاتم بن حبان وأبو بكر الخطيب وحسن له الترمذي	ثقة
٦.	حصين بن قبيصة الفزاري	لَا تعرف حَاله	ذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه جماعة	ثقة
٧.	زائدة بن نشيط	لا يعرف إلا برواية ابنه عنه	قد روى عنه فطر بن خليفة كما ذكره ابن أبي حاتم وغيره	صدوق
٨.	زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد	غير معروف الحال ولا مشهور الرواية	ووثقه النسائي وذكره ابن حبان في ثقات التابعين	ثقة
٩.	زكريا بن الحكم	مجهول لا يعرف البتة	ذكره ابن حبان في الثقات وقال عنه أبو عروبة وأهل الجزيرة	لا بأس به
١٠.	زيد بن الحريش الأهوازي	مَجْهُول الْحَال	ذكره ابن حبان في الثقات	لا بأس به.
١١.	طلحة بن أبي قنان الدمشقي	لا يعرف بغير هذا	بل له رواية عن أبي قلابة والقاسم بن محمد بن محمد وذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
١٢.	عاصم بن حميد السكوني الحمصي	لَا يعرف بتوثيق.	وثقه الدارقطني وغيره وذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له مسلم	صدوق

م	اسم الراوي	قول ابن القطان	قول العراقي	خلاصة القول
.١٣	عبد الله بن عصمة الجشمي حجازي	مجهول	ذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه غير واحد	لا بأس به
.١٤	عبد الله بن محمد بن جعفر	لا أعرفه	ثقة إمام حافظ لا يجهل مثله	ثقة حافظ إمام
.١٥	عبد الله بن محمد بن يوسف	مجهول	الحافظ الكبير وليس هو ممن يجهل مثله	ثقة حافظ فقيه
.١٦	عبد الله بن أبي مريم مولى بني	غير معروف	ذكره ابن حبان في الثقات	لا بأس به
.١٧	عبد ربه بن سيلان	حاله مجهول	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول الحال
.١٨	عبد الرحمن بن خلاد الأنصاري	حاله مجهول	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول الحال
.١٩	الوليد بن عبد الله	لا يعرف أصلا	أخرج له مسلم ووثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو داود وغيرهم	صدوق
.٢٠	عبد الرحمن بن عمرو بن عبسة	مجهول	ذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه ابنه جابر وضمرة	صدوق
.٢١	عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي	مجهول الحال لا يعرف	روى عنه أيضا ثور بن يزيد وصفوان بن عمرو ووثقه العجلي وابن حبان	ثقة
.٢٢	عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع	لا يعرف له حال	روى عنه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات	معروف
.٢٣	عثمان بن السائب الجمحي	غير معروف	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول الحال
.٢٤	عمار بن سعد القرظ المدني	لا يعرف	ذكره ابن حبان في الثقات وقال روى عنه ابنه محمد	لا بأس به
.٢٥	عمار بن سعد التجيبي المصري	لا يعرف حاله	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول الحال
.٢٦	عميرة بن أبي ناجية	مجهول الحال	كأنه لم يعمد الكشف عنه فقد قال النسائي في التمييز إنه ثقة	ثقة

م	اسم الراوي	قول ابن القطان	قول العراقي	خلاصة القول
.٢٧	عيسى بن عبد الله بن مالك	حاله مجهولة	ذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه جماعة	لا بأس به
.٢٨	قدامة بن عبد الله بن عبدة العامري	لم يثبت عمن قلت	وثقه ابن حبان وروى عنه جماعة	لا بأس به
.٢٩	قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس	مجهول	ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وروى عنه جماعة	لا بأس به
.٣٠	محمد بن عبد الملك بن زنجويه	مجهول الحال لم أجد له ذكرا	هذا عجيب . . ووثقه النسائي أيضا وروى عنه جماعة من الأئمة	ثقة
.٣١	محمد بن هشام بن علي المروذي	لا يعرف	كلام الحاكم يقتضي أنه عرفه بالثقة	صدوق
.٣٢	مسلم بن سلام الحنفي أبو عبد الملك	مجهول الحال	ذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه أيضا ابنه عبد الملك	لا بأس به
.٣٣	المغيرة بن فروة	أحد رواته لا تعرف حاله والآخر لا يعرف سماعه منه	مراده بالذي لا تعرف حاله المغيرة فإن يزيد روايته عن معاوية مرسلة وقد وثقه أبو حاتم وغيره فتعين أن يكون أراد بالمجهول المغيرة وليس بمجهول الحال وقد ذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه جماعة	معروف
.٣٤	نملة بن أبي نملة	مجهول الحال	ذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه جماعة	لا بأس به
.٣٥	وهب بن مانوس	مجهول الحال	ذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه غير واحد	لا بأس به
.٣٦	أبو بكر بن أبي عاصم	لا أعرفه	إمام ثقة حافظ مصنف لا يجهل مثله	ثقة إمام حافظ

الخاتمة والتوصيات:

الحمد لله ولي كل إنعام، والشكر له في البَدْء والختام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خيرِ الأنام، وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأبرار، أهل الفضل والإكرام، وأتباعهم الأخيار، صلاة باقية بقاء الليل والنهار، وبعد، فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة التطبيقية لتعقبات الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان، على النحو الآتي:

١. بلغ عدد الرواة الذين تعقب فيهم الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان ستة وثلاثين(٣٦) راويًا، وافقت الدراسةُ العراقيَّ في ثلاثين(٣٠) راويًا، مما يؤكد صحة تعقباته على ابن القطان في أكثر المواضع.

٢. عدد الرواة الذين اختلف فيهم الباحث مع الحافظ العراقي ستة(٦) رواة[١]، فظهر للباحث أنه لا يُسلَّم للحافظ العراقي في كل تلك التعقبات.

٣ـ من أسباب مخالفة الدراسة للحافظ العراقي: أنه في كثيرٍ من تعقباته اعتمد على توثيق الراوي بذكر ابن حبان له في الثقات، دون أن يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل، وابن حبان معروف بتساهله في التعديل[٢].

---

(١) كما في التعقب رقم(٤)، (١١)، (١٧)، (١٨)، (٢٣)، (٢٥) من هذا البحث.

(٢) قلت: لأن مجرد ذكر ابن حبان للراوي وحده في الثقات، دون أن يوثقه غيره، لا يُجدي شيئًا؛ لأن ابن حبان معروف بتوثيق المجاهيل، قال المعلمي اليماني في التنكيل وهو يترجم لأحد الرواة: فأما ذكر ابن حبان له في الثقات فلا يُجدى شيئًا لما عرف من قاعدة ابن حبان من ذكر المجاهيل في الثقات، وقال في موضع آخر: ومن عادته يريد ابن حبان توثيق المجاهيل، وإن كانوا مقلين إذا لم ير في حديثهم ما ينكره. فقد يذكر ابن حبان الراوي في الثقات، وقد يكون الراوي ضعيفًا أو مجهولًا، أو غير ذلك بحسب ما يحتف به من القرائن الدالة على ذلك، وسبيله في ذلك الاجتهاد. كما سبق أن أشرت إلى ذلك في ثنايا البحث، فإذا ذكر ابن حبان الراوي في ثقاته ولم يوثقه أحد، أو يروى عنه جمع من الثقات، أو حتى توثيق ضمني، حكمت على الراوي أنه مجهول الحال، كما قال ابن القطان، وخالفت الحافظ العراقي في حكمه.

٤. تشدد الإمام ابن القطان في أحكامه على بعض الرواة واضح، وقد ظهر لي ذلك جليًا من خلال هذا البحث؛ فعنده إسراف وتشدد في تجهيل الرواة، حيث يحكم بالجهالة على كثير من الثقات، والحفاظ، والمقبولين.

٥ـ من أسباب تشدد ابن القطان في حكمه على الرواة بالجهالة: أنه قد خالف الجمهور، واعتبر السكوت عن الراوي تجهيلًا له؛ وذلك واضح لمن راجع منهجه في كتابه "بيان الوهم والإيهام"[١].

٦ـ لم يفرّق الإمام ابن القطان بين مجهول العين، ومجهول الحال، فهما عنده سواء، فيعبر في بعض الرواة بمجهول فقط، وبعضهم مجهول الحال[٢]، حيث عرف ابن القطان المجهول بنوعيه: (العين، والحال)

---

(١) كما في التعقب رقم(١٥)، (٣٠)، (٣٦) قلت: وسبب هذا التشدد؛ عائد الى شروط العدالة عنده فقد اشترط السلامة من أشياء لا تقدح في العدالة على مذهب الجمهور، وكذلك خالف الجمهور في تعريف المجهول بنوعيه(العين، والحال)، والمستور، فالمستور عند ابن القطان: من روى عنه اثنان فأكثر، ولم تعلم حاله، والمجهول عنده: من روى عنه واحد، ولم تعلم حاله. ومن مظاهر تشدده ما قاله عنه الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال: أن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل، أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته. وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (١/٥٥٦/ت٢١٠٩) وما قاله عنه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة محمد بن نجيح السندي: عده أبو الحسن بن القطان فيمن لا يعرف وذلك قصور منه فلا تغتر به وقد أكثر من وصف جماعة من المشهورين بذلك وتبعه إلى مثل ذلك أبو محمد بن حزم ولو قالا لا نعرفه لكان أولى لهما. تهذيب التهذيب لابن حجر (٩/٤٨٨/ت٧٩٦) وما قال ابن الملقن في البدر المنير في تجهيل ابن القطان لعميرة بن أبي ناجية: والحافظ أبو الحسن بن القطان لم يمعن النظر في أمره، ولعله وقف على ذكره في تاريخ البخاري، وابن أبي خيثمة من غير بيان حاله فقال فيه ما قال، فقد قال النسائي: هو ثقة. البدر المنير لابن الملقن: (٢/٦٦٢)

(٢) كما في التعقب رقم(٩)، (١٠)، (١٣)، (١٧)، (١٨)، (٢٠)، (٢١)، (٢٦)، (٢٧)، (٢٩)، (٣٠)، (٣٢)، (٣٤) من هذا البحث.

فقال: "فأما قسم مجهولي الأحوال، فإنهم قوم إنما روى عن كل واحد منهم واحد، لا يعلم روى عنه غيره[١]. والمستور عنده: هو من لم تثبت عدالته لدينا ممن روى عنه اثنان فأكثر[٢].

٧- برزت مكانة الحافظين: ابن القطان، والعراقي النقدية خاصة، والحديثية عامة؛ من خلال استشهاد كبار علماء الحديث ممن جاء بعدهما بأقوالهما، وأحكامهما في مصنفاتهم.

٨- هذه التعقبات لا تحط من منزلة الإمام ابن القطان، فهو محل اعتبار عند أهل الحديث، وقد رأيت غير مرة موافقة العراقي لابن القطان في أحكامه على الرواة.

٩- منزلة الحافظ العراقي وعلو كعبة في علم الجرح والتعديل، ودقته حيث تمكن من الوقوف على أوهام الإمام ابن القطان الفاسي، مع الأمانة العلمية التي تحلَّى بها الحافظ العراقي في نسبة الأقوال.

١٠- ظهرت براعة الحافظ العراقي النقدية، وحسن توجيهه لأقوال النقاد، واتسامه بالأدب الجَمّ في تعقباته.

١١- وقفت على سعة اطلاع الحافظ العراقي، ودقة نظره النقدي في "ذيل ميزان الاعتدال"، وتنبيهه على ما أخطأ فيه من سبقه، وبيانه للصواب في ذلك.

١٢. الفائدة في تعقبات الأئمة بعضهم على بعض هو تنقيح وتحرير الكتب من الأوهام والأغلاط، والتنبيه على مواقع السهو والزلل مع الاعتراف بالفضل لمن سبق.

١٣. الأهمية البالغة في مثل هذه الدراسات التطبيقية المتأنية لجمع شتات

---

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي: (جـ٤/صـ٢٠)

(٢) المصدر السابق: (جـ٤/صـ١٣- ٢٠) وسبقت مقارنة هذه التعريفات عند ابن القطان، وعند جمهور المحدثين كما في المبحث الأول من هذا البحث.

كلام أهل العلم في المسائل، وتحريرها، ومعرفة الراجح منها.

ثانيًا: التوصيات:

١. العناية بتعقبات الأئمة بعضهم على بعض، ودراستها، وتحليلها؛ لمعرفة منهج كل إمام في هذا المضمار، حيث لم تقتصر تعقبات الحافظ العراقي في كتابه: "ذيل ميزان الاعتدال" على الإمام ابن القطان الفاسي فقط، بل وجدته يتعقب في كتابه هذا كثيرا من العلماء كالدارقطني، والحاكم، وابن الجوزي، والمزي، والذهبي، وغيرهم. فأوصي بمراجعتها والنظر فيها.

٢ـ العمل على إيجاد مؤلف يجمع أقوال الحافظ العراقي في الحكم على الرواة، والحكم على الأحاديث لا سيما ما هو مبثوث في كتبه الأخرى مثل طرح التثريب.

٣ـ دراسة نقدية مستفيضة للمصطلحات النقدية عند الإمام ابن القطان، وبخاصة مصطلح: (المجهول)، ومقارنتها بأقوال النقاد؛ للوقوف على مدلولها، مع العناية بكتاب ابن القطان: "بيان الوهم والإيهام:، وبتعقبات المحدثين له، سواء فيما يتعلق بالرواة والمرويات.

٤ـ إعداد موسوعة علمية حاسوبية متخصصة في رواة السنة النبوية، موسوعة للثقات، وأخرى للضعفاء، والاستعانة بأساتذة متخصصين للفصل في الراجح من أحوال الرواة، وكذلك تمييز الرواة المهملين، وتعيين المبهمين، وذلك يكون عونًا كبيرًا للباحثين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع:

١. الأحاديث المختارة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي(ت٦٤٣هـ)ط: مكتبة النهضة الحديثة-مكة المكرمة/الطبعة الأولى،سنة١٤١٠هـ/تحقيق: عبد الملك بن عبد الله.
٢. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان الناشر مؤسسة الرسالة طبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ شعيب الأرناؤوط.
٣. الأذكياء لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ).
٤. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار ليوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت٤٦٣هـ) ط:دار الكتب العلمية-بيروت/ الطبعة الأولى،سنة٢٠٠٠م/ تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض
٥. الاستيعاب في معرفة الأصحاب ليوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت٤٦٣هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي/ط: دار الجيل- بيروت/ الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٢هـ
٦. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي بن قليج (المتوفى: ٧٦٢هـ) تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
٧. إنباء الغمر بأبناء العمر . لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: د حسن حبشي الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر عام النشر:١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م
٨. الأنساب، للسمعاني، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ) تحقيق: عبد الرحمن المعلمي ، وغيره- ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢ م.

٩. الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة لعبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ) الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت
١٠. البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر – بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ
١١. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ) تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال. الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض– السعودية الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م عدد الأجزاء: ٩
١٢. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان (المتوفى : ٦٢٨هـ) تحقيق: د. الحسين آيت سعيد الناشر : دار طيبة – الرياض الطبعة : الأولى ، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م عدد الأجزاء : ٦
١٣. تاج العروس من جواهر القاموس: للزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين ط: دار الهداية
١٤. تاريخ ابن معين–رواية الدوري– لأبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف/ط: مركز البحث العلمي–مكة المكة المكرمة/الطبعة الأولى،سنة١٣٩٩هـ–١٩٧٩م
١٥. تاريخ ابن يونس المصري لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس المصري (ت٣٤٧هـ) جمع وتحقيق: د. عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح/ط: دار الكتب العلمية–بيروت/الطبعة الأولى،سنة١٤٢١هـ–٢٠٠٠م

١٦. تاريخ أسماء الثقات لأبي حفص بن شاهين (ت٣٨٥هـ) تحقيق: صبحي السامرائي/ ط: الدار السلفية- الكويت/ الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م
١٧. تاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني(ت٤٣٠هـ) ط: دار الكتب العلمية-بيروت/ الطبعة الأولى، سنة١٤١٠هـ-١٩٩٠م
١٨. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م عدد الأجزاء: ١٥
١٩. التاريخ الكبير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ) تحقيق: السيد هاشم الندوي/ ط: دار الفكر- بيروت
٢٠. تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) ط: دار الكتب العلمية-بيروت
٢١. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري (ت١٣٥٣هـ) ط:دار الكتب العلمية- بيروت
٢٢. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة،: الإمام شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، الطبعة: الأولى
٢٣. تذكرة الحفاظ لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ) ط: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى
٢٤. تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: د. عاصم بن عبدالله الناشر: مكتبة المنار - عمان الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣ عدد الأجزاء: ١

٢٥. تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني (ت٨٥٢هـ)تحقيق: محمد عوامة ط: دار الرشيد-سوريا/الطبعة الأولى،سنة١٤٠٦هـ-١٩٨٦م
٢٦. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.
٢٧. تلخيص كتاب الموضوعات لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ) ط: مكتبة الرشد/الطبعة الأولى
٢٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري(ت٤٦٣هـ) ط:وزارة عموم الأوقاف-المغرب/سنة١٣٨٧هـ/تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي
٢٩. التمييز لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي الناشر: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية الطبعة: الثالثة، ١٤١٠عدد الأجزاء:١
٣٠. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : ٧٤٤هـ) تحقيق : سامي بن محمد وعبد العزيز بن ناصر دار النشر : أضواء السلف - الرياض الطبعة : الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م عدد الأجزاء : ٥
٣١. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل تأليف: العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م عدد الأجزاء: ٢

٣٢. تهذيب الكمال لأبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي(ت٧٤٢هـ)تحقيق: د. بشار عواد معروف/ط: مؤسسة الرسالة- بيروت/الطبعة الأولى،سنة١٤٠٠هـ-١٩٨٠م

٣٣. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)تحقيق: محمد عوض مرعب ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٣٤. تحرير تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ت٨٥٢هـ تأليف: الدكتور بشار معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة.

٣٥. الثقات لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي(ت٣٥٤هـ) تحقيق: السيد شرف الدين أحمد/ ط: دار الفكر- بيروت/الطبعة الأولى،سنة١٣٩٥هـ-١٩٧٥م

٣٦. جامع التحصيل في أحكام المراسيل لأبي سعيد بن خليل العلائي (ت٧٦١هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي/ط: عالم الكتب- بيروت/الطبعة الثانية، سنة١٤٠٧هـ-١٩٨٦م

٣٧. الجامع الكبير – سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)تحقيق: بشار عواد معروف- ط: دار الغرب الإسلامي – بيروت- سنة النشر: ١٩٩٨ م.

٣٨. الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم(ت٣٢٧هـ) دار إحياء التراث-بيروت/الطبعة الأولى ،سنة ١٢٧١هـ -١٩٥٢م.

٣٩. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى : ٩١١هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر : دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي

وشركاه – مصر الطبعة : الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م عدد الأجزاء : ٢

٤٠. حلية الأولياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني(ت٤٣٠هـ) ط:دار الكتاب العربي/بيروت/ الطبعة الرابعة، سنة١٤٠٥هـ

٤١. ذيل تذكرة الحفاظ المؤلف: شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (المتوفى: ٧٦٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م عدد الأجزاء: ١

٤٢. ذيل ميزان الاعتدال لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ) ط:دار الكتب العلمية-بيروت/الطبعة الأولى،سنة١٤١٦هـ/تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود.

٤٣. رجال صحيح مسلم المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)

٤٤. الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) تحقيق : أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان المصري دار النشر : الفاروق الحديثة - القاهرة / مصر الطبعة : الأولى ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م عدد الأجزاء : ١

٤٥. الرَّوضُ البَاسِمْ في الذِّبِّ عَنْ سُنَّةِ أبي القَاسِم - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (المتوفى: ٨٤٠هـ) تقديم: فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع عدد الأجزاء: ٢

٤٦. معجم لغة الفقهاء المؤلف: محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م سنة النشر: ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م
٤٧. سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي/ ط: دار الفكر–بيروت
٤٨. سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني(ت٢٧٥هـ) ط: دار الفكر/ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد
٤٩. سنن البيهقي الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت٤٥٨هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا/ط: مكتبة دار الباز–مكة المكرمة/سنة١٤١٤هـ–١٩٩٤م
٥٠. سنن الترمذي(الجامع)،(الجامع الصحيح) لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)ط:دار إحياء التراث– بيروت/ تحقيق: أحمد محمد شاكر
٥١. سنن الدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني(ت٣٨٥هـ) تحقيق: السيد عبد الله هاشم المدني/ط: دار المعرفة– بيروت/سنة١٣٨٦هـ–١٩٦٦م
٥٢. سنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي(ت٢٥٥هـ) ط:دار الكتاب العربي–بيروت/الطبعة الأولى، سنة١٤٠٧هـ/تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي
٥٣. سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ) ط:مؤسسة الرسالة–بيروت، الطبعة التاسعة، سنة ١٤١٣هـ تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي
٥٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد العكبري الدمشقي (ت١٠٨٩) ط:دار الكتب العلمية–بيروت

٥٥. شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي(ت٧٩٥هـ)تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد/ط: مكتبة المنار – الزرقاء، الأردن/الطبعة الأولى،سنة١٤٠٧هـ
٥٦. شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت٤٥٨هـ)تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول/ط: دار الكتب العلمية–بيروت/الطبعة الأولى،سنة١٤١٠هـ
٥٧. شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام لمحمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (المتوفى: ٨٣٢هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م عدد الأجزاء: ٢
٥٨. الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ) تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني. الناشر: مؤسسة الريان، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م عدد الأجزاء: ١
٥٩. صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان أبو حاتم البستي(ت٣٥٤هـ)تحقيق: شعيب الرناؤوط/ط: مؤسسة الرسالة–بيروت/الطبعة الثانية،سنة١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٦٠. صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، دار النشر: المكتب الإسلامي – بيروت – ١٣٩٠ – ١٩٧٠، تحقيق: د. محمد مصطفى العظمي
٦١. صحيح البخاري الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه لأبي عبد الله البخاري(ت٢٥٦هـ) ط: دار ابن كثير –اليمامة–بيروت/الطبعة الثالثة،سنة١٤٠٧هـ-١٩٨٧م/تحقيق: د. مصطفى ديب البغا

٦٢. صحيح مسلم المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(ت٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي/ط: دار إحياء التراث العربي

٦٣. الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي- ط: دار المكتبة العلمية – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦٤. ضعفاء والمتروكين لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد/ط: دار الوعي-حلب/الطبعة الأولى،سنة١٣٩٦هـ

٦٥. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين أبو الخير محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت عدد الأجزاء: ٦

٦٦. طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ عدد الأجزاء: ١

٦٧. الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع الزهري(ت٢٣٠هـ) ط:دار صادر-بيروت

٦٨. طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (ت٣٦٩هـ) ط:مؤسسة الرسالة-بيروت/الطبعة الثانية،سنة١٤١٢هـ-١٩٩٢م/تحقيق: عبد الغفور عبد الحق

٦٩. طبقات المدلسين لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق: د. عاصم عبد الله القريوتي/ط: مكتبة المنار- عمان/الطبعة الأولى،سنة١٤٠٣هـ١٩٨٣م

٧٠. العبر في خبر من غبر لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت عدد الأجزاء: ٤
٧١. العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي/ط: دار طيبة–الرياض/الطبعة الأولى،سنة:١٤٠٥هـ–١٩٨٥م
٧٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب(المتوفى: ٧٩٥هـ) تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وغيره. الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م
٧٣. الكاشف لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ) ط:دار القبلة للثقافة–جدة/الطبعة الأولى،سنة١٤١٣هـ–١٩٩٢م/تحقيق: محمد عوامة.
٧٤. الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ) تحقيق: يحيى مختار غزاوي /ط: دار الفكر–بيروت/الطبعة الثالثة،سنة١٤٠٩هـ–١٩٨٨م
٧٥. كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار النشر: دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د مهدي المخزومي / د إبراهيم السامرائي
٧٦. الكتاب القاموس الفقهي لغة واصطلاحا للدكتور سعدي أبو حبيب الناشر: دار الفكر. دمشق – سورية الطبعة: الثانية ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م تصوير: ١٩٩٣ م عدد الأجزاء: ١
٧٧. الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة عدد الأجزاء: ١

٧٨. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لمحمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي (المتوفى: ٨٧١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م عدد الأجزاء: ١

٧٩. لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ

٨٠. لسان الميزان لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق: دائرة المعارف النظامية بالهند/ط: مؤسسة: الأعلمي- بيروت/الطبعة الثالثة، سنة:١٤٠٦هـ-١٩٨٦م

٨١. المجروحين لمحمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم البستي(ت٣٥٤هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زيد /ط: دار الوعي-حلب/الطبعة الأولى،سنة١٣٩٦هـ

٨٢. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت٨٠٧هـ) ط:دار الريان للتراث- القاهرة/سنة١٤٠٧هـ تحيق/ عبد الله الليثي الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٧عدد الأجزاء: ٢

٨٣. المحلى بالآثار. المؤلف: لابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) الناشر: دار الفكر – بيروت الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ عدد الأجزاء: ١٢

٨٤. المختلطين، للحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن الأمير سيف الدين العلائي، دار النشر: مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب / علي عبد الباسط مزيد.

٨٥. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لأبي الحسن عبيد الله بن محمد المباركفوري (المتوفى: ١٤١٤هـ)الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – الهند الطبعة: الثالثة – ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م

٨٦. المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا/ط:دار الكتب العلمية–بيروت/الطبعة الأولى،سنة١٤١١هـ

٨٧. مسند أبي يعلى الموصلي لأبي يعلى أحمد بن المثنى الموصلي (ت٣٠٧هـ) ط:دار المأمون للتراث–دمشق/الطبعة الأولى،سنة١٤٠٤هـ–١٩٨٤م/تحقيق: حسين سليم أسد

٨٨. المسند الإمام أحمد لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني(ت٢٤١هـ) ط:مؤسسة قرطبة–

٨٩. مسند البزار لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار(ت٢٩٢هـ)ط: مؤسسة علوم القرآن–بيروت/الطبعة الأولى،سنة١٤٠٩هـ/ تحقيق: د. محفوظ الرحمن

٩٠. مسند الحارث أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (ت٢٨٢هـ) –زوائد الهيثمي–) ط:مركز خدمة السنة–المدينة المنورة/الطبعة الأولى،سنة١٤١٣هـ–١٩٩٢م

٩١. مشاهير علماء الأمصار، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – – ١٩٥٩، تحقيق د/نور الدين بن شكري

٩٢. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، دار النشر: دار العربية – بيروت – ١٤٠٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي
٩٣. مصنف ابن أبي شيبة لأبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)ط: مكتبة الرشد–الرياض/الطبعة الأولى،سنة١٤٠٩هـ/تحقيق: كمال يوسف الحوت
٩٤. مصنف عبد الرزاق لعبد الرزاق بن همام الصنعاني(ت٢١١هـ) ط:المكتب الإسلامي–بيروت/الطبعة الثانية،سنة١٤٠٣هـ/تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي
٩٥. المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت٣٦٠هـ)ط: مكتبة العلوم والحكم–الموصل/الطبعة الثانية،سنة١٤٠٤هـ–١٩٨٤م/تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي
٩٦. معرفة الثقات لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي(ت٢٦١هـ) تحقيق: عبد العليم عبد العظيم بستوي/ط: مكتبة الدار–المدينة المنورة/الطبعة الأولى،سنة١٤٠٥هـ–١٩٨٥م
٩٧. معرفة السنن والآثار لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت٤٥٨هـ) ط:دار الكتب العلمية–بيروت
٩٨. معرفة الصحابة: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)تحقيق: عادل بن يوسف العزازي ط/ دار الوطن للنشر، الرياض الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م
٩٩. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار . لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العينى(المتوفى: ٨٥٥هـ) تحقيق: محمد حسن محمد الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م عدد الأجزاء: ٣

١٠٠. المغني في الضعفاء لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ) تحقيق: د. نور الدين عتر
١٠١. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ) حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب عدد الأجزاء: ٧
١٠٢. موضح أوهام الجمع والتفريق لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) ط:دار المعرفة-بيروت/الطبعة الأولى،سنة١٤٠٧هـ/تحقيق: د. عبد المعطي امين قلعجي
١٠٣. الموطأ للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي (ت١٧٩هـ)تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط:دار إحياء التراث-مصر
١٠٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود/ط: دار الكتب العلمية-بيروت/الطبعة الأولى،سنة١٩٩٥م الناشر: مطبعة الصباح، دمشق الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ١
١٠٥. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ) الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر عدد الأجزاء: ١٦
١٠٦. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر

١٠٧. النهاية في غريب الأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (٦٦٦هـ) ط:المكتبة العلمية-بيروت/سنة١٣٩٩هـ/تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي.

١٠٨. نيل الأوطار،: لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)- تحقيق: عصام الدين الصبابطي،ط:١، دار الحديث، مصر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٠٩. الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ) المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى الناشر: دار إحياء التراث - بيروت عام النشر:١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م عدد الأجزاء: ٢٩

١١٠. وفيات الأعيان، و أنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، دار النشر: دار الثقافة - لبنان، تحقيق: إحسان عباس.

فهرس الموضوعات:

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص البحث	٥٦٧
٢.	المقدمة	٥٦٩
٣.	أهمية البحث، وأسباب اختياره.	٥٧٠
٤.	خطة البحث.	٥٧٦
٥.	التمهيد: بيان معنى التعقُّب، ونشأته، وأهميته وفوائده.	٥٧٨
٦.	المبحث الأول: التعريف الموجز بالإمامين ابن القطان، والعراقي.	٥٨٤
٧.	المطلب الأول: التعريف الموجز بالإمامين ابن القطان، والعراقي.	٥٨٤
٨.	المطلب الثاني: التعريف بالمصطلحات الآتية: (مجهول العين، والحال) والمستور، عند ابن القطان، وغيره من الأئمة، وحكم كل منهم.	٥٩٠
٩.	المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية لتعقبات الحافظ العراقي على الإمام ابن القطان في جرح الرواة وتعديلهم.	٦٠١
١٠.	المبحث الثالث: المطلب الأول: منهج الحافظ العراقي في تعقباته على الحافظ ابن القطان من خلال كتابه ذيل ميزان الاعتدال.	٦٩٤
١١.	المطلب الثاني: جدول الرواة الذين تمت دراستهم في البحث.	٦٩٨
١٢.	الخاتمة والتوصيات.	٧٠١
١٣.	فهرس المصادر والمراجع:	٧٠٥
١٤.	فهرس الموضوعات.	٧٢٠